

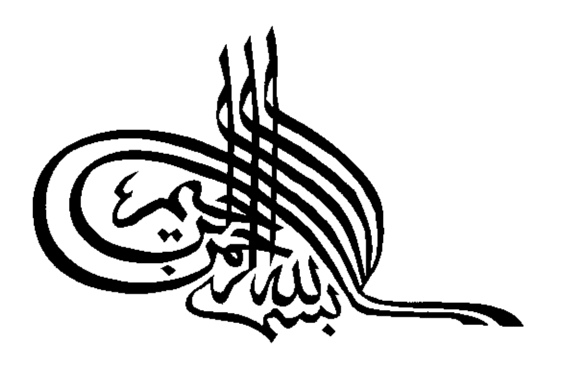
من المسجد إلى البرلمان

دراسة حول الدعوة السلفية وحزب النور

معتز زاهر

من المسجد إلى البرلمان

بحث حول الدعوة السلفية وحزب النور



من المسجد إلى البرلمان

بحث حول الدعوة السلفية وحزب النور

إعداد

معتز زاهر

من المسجد إلى البرلمان

بحث حول الدعوة السلفية وحزب النور

معتز زاهر

الطبعة الأولى

١٤٣٦هـ/٢٠١٥م

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب
لا تعبر بالضرورة عن نظر المركز»



Business center 2 Queen
Caroline Street, Hammersmith,
London W6 9DX, UK

www. Takween-center.com
info@Takween-center.com

تصميم الغلاف :



+966 5 03 802 799
المملكة العربية السعودية – الخبر
eyadmousa@gmail.com

مقدمة

من الصعب الآن أن تجد أحدًا من المهتمين بالشأن السياسي أو الإسلامي لا يسمع بحزب النور أو بالجماعة التي انبثق منها ـ جماعة الدعوة السلفية ـ فقد أصبحا يمثلان ظاهرة يسعى كثيرون إلى محاولة فهمها والإحاطة بجوانبها.

فهذا التكتل الاجتماعي والسياسي والدعوي أصبح يمثل رقمًا مؤثرًا بالمشهد المصري لا يُستهان به، خاصة بعد انتفاضة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١م. إننا بإزاء جماعة مضى من عمرها حتى الآن ما يقرب من خمسة وثلاثين عامًا، ويبلغ عدد أعضائها عشرات الآلاف في غالب أنحاء مصر، تعمل في المجتمع المصري وتؤثر فيه وتتأثر به، لها عشرات الكتب التي تشكل أدبياتها المعتمدة وأفكارها الرئيسية.

جماعة منذ نشأتها وحتى انتفاضة ٢٥ يناير تتمدد ببطء وتتوسع بحذر شديد، وتختار سلوك الطرق التي لا تصطدم فيها بالدولة المصرية، التي كانت لا تعترف بشرعيتها لأنها دولة غير إسلامية، ولا ترى جواز الانضمام إلى جيشها، أو شرطتها، أو قضائها، أو برلمانها، أو إعلامها، أو بنوكها، وغير ذلك مما سنراه.

حتى قامت انتفاضة الخامس والعشرين من يناير، فإذا بالجماعة تصبح حديث الساعة، ومحل اهتمام الساسة والإعلاميين وفئات كثيرة محلية وعالمية؛ خاصة بعد أن انبثق عنها حزب النور؛ فكثرت الشائعات حولها،

وأضحت بؤرة يستهدفها الإعلام، نشرًا للأكاذيب حولها تارة، واستضافة لرموزها ونصب المفخخات الإعلامية لهم تارة أخرى.

ثم مرت الأيام تلو الأيام، فإذا بحزب النور يصبح ثاني أكبر حزب في مصر، ثم دار الزمان دورته فأصبح الحزب الأول من ناحية الحجم والتنظيم، بعد أن شارك في (شرعنة) تنحية حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين عن المشهد السياسي.

وشهدت السنوات الأربع منذ انتفاضة يناير وحتى نهايات عام ٢٠١٤م تطورات كبيرة في منهج جماعة الدعوة السلفية وذراعها السياسي حزب النور، وشهد المهتمون بالحالة الإسلامية ما لم يشهدوه من قبل بالنسبة لجماعة سلفية في التاريخ المعاصر؛ فقد اقتحمت تلك الجماعة ـ بكل جرأة ـ أسوارًا شاهقة كانت قد شيدتها لنفسها من قبل، وذلك دون تفكيك للتعارض بين أدبيات الماضي وأفعال الحاضر؛ فأصبح الذين لم يطلعوا بشكل كافٍ على أدبيات الجماعة القديمة من القراء والباحثين وغيرهم من المهتمين بالشأن الإسلامي والسياسي ـ لا يفهمون حقيقة المواقف بدقة.

إن تسليط الضوء على هذه التجربة الإسلامية السياسية أمر مهم، مهم من ناحية التأريخ، والرصد، ومعرفة نتائج تفاعلات هذه الجماعة وحزبها مع مستجدات السياسة الوضعية، وكيف يَحدث (ويُحدث) خلط العمل الدعوي بالسياسي وما هي مراحله، ومدى تأثير المشاركة السياسية على العلاقة بين «الإخوة» سواء على مستوى الجماعة نفسها أو بالنسبة إلى الجماعات الإسلامية الأخرى.

إن هذا البحث الذي بين يدي القارئ، هو (محاولة) لتسليط بعض الضوء على تلك التجربة، سعيًا للتوصل إلى شيء من الإحاطة بها، ومن أجل الوصول إلى ذلك ألقى البحث الضوء في تمهيد مختصر على الحراك الإسلامي في مصر قبل ظهور جماعة الدعوة السلفية، ثم تحدث عن الجماعة من نشأتها إلى انتفاضة يناير، بما في ذلك التعريف بأهم الرموز والهيكل الإداري ومنابر الإعلام، وملامح منهج الجماعة، ومنهج التغيير والموقف من الديمقراطية قبل

الانتفاضة، وموقف الجماعة من الانتفاضة، ثم واصل الحديث عن مولد حزب النور، وبرنامجه وأهم رموزه ومنابر إعلامه، ثم أهم محطات الحزب والجماعة منذ انتفاضة يناير وحتى وقت كتابة البحث، واستعرض البحث شكل علاقة الجماعة وحزبها بالحكم المدني والحكم العسكري، ثم عرج على موقف بقية مكونات التيار السلفي من الجماعة والحزب، وسعيًا لإظهار التجربة بشكل أوضح انتقد البحث الجماعة وحزبها في (بعض) القضايا؛ كنظرتهم للدولة والتحولات التي حدثت لهذه النظرة، وتحوّل منهج التغيير والموقف من المشاركة الديمقراطية، وتغير مفهوم الإكراه والتقية بعد انتفاضة يناير، ومدى انضباط مقياس المصالح والمفاسد بعد المشاركة الديمقراطية، ومدى ثبات العلاقة بالعلمانيين والقوميين وغير المسلمين، واختلاط العمل الدعوي بالعمل السياسي، ثم الحديث عن معركة الدستور وخوض الجماعة والحزب لها وما توصلوا إليه في تلك المعركة.

إن الدافع إلى كتابة هذا البحث هو عدم وجود بحث موسع ـ في حد علم الباحث ـ يتحدث عن جماعة الدعوة السلفية وحزب النور؛ فأغلب المكتوب هو موجز في مقال أو ورقات بحثية مختصرة، أو ملحق ببحث يتحدث عن الحالة السلفية بشكل عام، فيتحدث عن موقف ما أو جانب ما للجماعة أو الحزب، دون حديث مستفيض يتوغل داخل حالة جماعة الدعوة السلفية وحزب النور بشكل خاص، فيستقرأ التاريخ والنشأة والمنهج والرموز والعلاقات الداخلية والخارجية والتحولات وغير ذلك، وهو ما يأمل الباحث أن يضيفه للقارئ حتى يفهم كثيرًا من الأمور التي صدرت وستصدر من الجماعة أو الحزب؛ فهو بحث تعريفي نقدي يسعى لتبيين جوانب الحالة محل البحث قدر الاستطاعة.

ومن أهم الأسئلة التي يجيب عنها هذا البحث: من هي جماعة الدعوة السلفية؟ ومن حزب النور؟ هل تراجعت الجماعة عن مبادئ كانت تعتنقها سابقًا؟ وهل إذا ثبت التراجع فهل أقرت الجماعة به أم لا؟ وإن لم تقر وقدمت ما تجمع به بين مواقفها الجديدة والقديمة.. فهل جمعها هذا مقبولًا

أم لا؟ وهل حزب النور كيان منفصل حقًّا عن الجماعة؟ وهل قيادات الجماعة المؤسسون هم من يديرون الجماعة؟ أم يديرها بعضهم أو أحدهم؟ وهل تراجعت جماهيرية الجماعة والحزب؟ وهل تعاملت الجماعة والحزب مع الحكم المدني كما تعاملت مع الحكم العسكري؟ وما موقف بقية التيار السلفي من الجماعة والحزب؟ وإلى ماذا انتهت علاقة الجماعة والحزب بالإخوان المسلمين وحزبهم؟ وغير ذلك من الأسئلة.

وأرجو أن أكون قد وُفقت في إضافة ما يصبو إليه المهتمون بموضوع البحث، والكمال لله وحده.

معتز زاهر

الجيزة ـ مصر

١٣ ـ ١ ـ ٦/١٤٣٦ ـ ١١ ـ ٢٠١٤م

moatazaher@gmail.com

تمهيد
نبذة تاريخية عن الحراك الإسلامي في مصر

ما نقصده بالنبذة التاريخية للحراك الإسلامي في مصر، هو المختصر الذي نحاول توصيله للقارئ، عن دور حاملي الفكر الإسلامي بالنسبة لما يحدث حولهم في مجتمعهم على وجه الإجمال، وحجم هذا الدور في الحقب المختلفة، وكيف كانت ملامح شكله وصورته؛ فالإسلاميون هو لفظ يُطلق على الجماعات الإسلامية أو الأفراد حاملي الفكر الإسلامي الذي يتبنى الدعوة إلى إقامة الشريعة الإسلامية كمرجع وحيد، في السياسة والقضاء والاقتصاد وفي كل شؤون المجتمع. وقد كان هذا المصطلح غير موجود بشكل ذائع الصيت؛ فالمسلمون منذ مجيء الإسلام وحتى تقريبًا بدايات القرن العشرين الميلادي، كانت إقامة الشريعة الإسلامية في المجتمع من المسلّمات عندهم، سواء على مستوى الفكر أو على مستوى التطبيق في المجمل. ولما تفككت الدولة العثمانية، وتوغل الاستعمار الغربي في بلاد المسلمين بحرية، وسيطرت المبادئ العلمانية على توجهات الحكم والسياسة والاقتصاد، وبدأت الدعوات التغريبية تلقى رواجًا في المجتمعات الإسلامية.. ظهرت جماعات وشخصيات تنادي بعودة الخلافة الإسلامية وعودة الإسلام كمرجعية وحيدة لكافة شؤون الحياة. واشتبكت هذه الجماعات والشخصيات الإسلامية فكريًّا مع معتنقي الأفكار العلمانية، مما أدى إلى تمييزهم بعد أن كانوا هم الأصل، وصار يُطلق عليهم عدة ألفاظ تمييزية، منها وأشهرها لفظ «الإسلاميين»،

والذي يُعد الأكثر رواجًا الآن في الكتب المتحدثة عن الجماعات الإسلامية، أو في وسائل الإعلام المختلفة.

إذن فلفظة «الإسلامي» ليست هي نفسها لفظة «المسلم» في مقصود المتكلم غالبًا؛ بل يقصد المتكلم شيئًا زائدًا، وقولنا عن فلان إنه إسلامي أو جماعات معينة إنها إسلامية، لا يعني أن غيرهم غير مسلمين بالضرورة. وهذا ينطبق على كلامنا عن «الحراك الإسلامي» في مصر، فالمقصود به الحديث عن مجمل حراك ونشاط تلك الجماعات والأجواء التي ظهرت خلالها، وتوجهاتها الداخلية، وانشقاقاتها، ودورها في المجتمع، ومقابلتها على مبادئها، وغير هذا من الحديث عن «الشأن الإسلامي» لها. ومن بين هذه الجماعات الإسلامية الكثيرة، سنسلط الضوء على جماعة إسلامية سماها أصحابها بـ«الدعوة السلفية»، وهي التي انبثق عنها «حزب النور». وفائدة الحديث عن تلك النبذة التاريخية معرفة موجز تاريخ البيئة التي نشأت فيها الحالة محل البحث، والذي أثر بلا شك في تكوينها وطريقة تفكيرها وتناولها للقضايا المختلفة.

• الحراك الإسلامي من الظهور إلى الخفوت:

ظل الاتجاه الإسلامي العام يسود مسرح الحياة الفكرية والسياسية وجميع مجالات الحياة في مصر بلا منازع، منذ الفتح الإسلامي في العام العشرين الهجري الموافق ٦٤٠ ميلاديًا، فلم تكن هناك أفكار أخرى أو سياسات تطبيقية على الساحة المصرية تخرج عن هذا النطاق. وقد حدث أن تعاقبت على مصر أكثر من حقبة حُكم إسلامي، بداية من ولاة الخلفاء الراشدين منذ الفتح (٢٠هـ)، ثم الدولة الأُموية (٣٨هـ)، ثم العباسية (١٣٣هـ)، مرورًا بالدولة الطولونية (٢٥٤هـ)، ثم الإخشيدية (٣٢٣هـ)، ووصولًا إلى الدولة الفاطمية الشيعية (٣٥٨هـ)، ثم الدولة الأيوبية (٥٦٧هـ)، ثم المماليك البحرية (٦٤٨هـ)، ثم المماليك البُرجية (٧٨٤هـ)، وانتهاء بالدولة العثمانية (٩٢٣هـ)، والتي انفصلت عنها مصر تمامًا بإعلان بريطانيا الحماية البريطانية عليها عام (١٣٣٣هـ) الموافق ١٩١٤م.

وكان هناك تعاون حول نشر الدين الإسلامي وتحكيم مبادئه بين الحكام وعلماء الدين؛ فكان العلماء في مصر يبرز دورهم في تعليم العلم والدعوة إلى الإسلام، وذلك في المساجد التي كان يشيدها هؤلاء الحكام على اختلاف مشاربهم؛ كالجامع العتيق الذي بناه عمرو بن العاص بمدينة الفسطاط العاصمة الإسلامية الأولى والمشهور بجامع عمرو، وكالمسجد الجامع في مدينة العسكر العاصمة الإسلامية الثانية والذي أقامه الفضل بن صالح بن علي، وكجامع ابن طولون الذي شيّده بمدينة القطائع العاصمة الإسلامية الثالثة. وعندما احتل الفاطميون مصر قاموا بإنشاء الجامع الأزهر، وأصبح هو الجامع الأول في البلاد، واستمر على ذلك زهاء مائتي عام إلى أن جاء صلاح الدين الأيوبي ومنع صلاة الجمعة والأنشطة الكبيرة بالأزهر، وحوّلها لجامع الحاكم بأمر الله، وعطّل تدريس المذهب الشيعي، وقام بإنشاء المدارس التي تقوم بتدريس مذاهب أهل السُّنَّة الأربعة، مما أدى إلى خفوت دور الأزهر[1]. وظل الأزهر على تلك الحال إلى أن جاء عصر المماليك البحرية وبالتحديد عصر الظاهر بيبرس، والذي اهتم بالأزهر وأعاد خطبة الجمعة إليه وطوّره من نواحٍ كثيرة، حتى أصبح قبلة للعلماء وطلاب العلم[2]. فـ«الحراك الإسلامي» كما نرى كان بواسطة الحكام والعلماء على حد سواء منذ الفتح الإسلامي، وفي اتجاه واحد غير متضاد في الجملة، وبصورة طبيعية فرضتها طبيعة الحياة الإسلامية السائدة.

ومع تزايد مظالم الحكام وازدياد تنازعهم، دخل الحراك الإسلامي مرحلة جديدة؛ ذلك أنه قد نما دور علماء الأزهر السياسي والمجتمعي، ووصلت الحال في أواخر عهد المماليك البرجية ثم عهد الدولة العثمانية، أن كان الأزهر هو المثابة التي يفزع إليها الناس حين يحزبهم أمر؛ «فأصبح الأزهر فوق مكانته العلمية ومهمته الدينية، بمثابة (البرلمان) الذي يترجم عن

---

(١) للتوسع يُنظر: الأزهر جامعًا وجامعة، د. عبد العزيز الشناوي: (١/ ١٤ ـ ١٦)، و(١/ ٢٤)، و(١/ ٨٦ ـ ٨٩)، و(١/ ٩٣ ـ ١٠٠).

(٢) تاريخ مصر من العصر الفرعوني حتى العصر الحديث، عبد النعيم ضيفي عثمان، (ص١١٤).

رغبات الشعب، سخطًا ورضى»[1].

ثم جاءت قوات الاحتلال الفرنسي إلى مصر عام ١٢١٣هـ، الموافق ١٧٩٨م، فظهر دور العلماء أكثر في قيادة الجماهير[2]. وقد صرح نابليون بونابرت في مذكراته أن علماء الأزهر هم زعماء الشعب المصري وقد ظفروا بثقة ومودة سكان مصر عن بكرة أبيهم[3]. وأن الشيخ السادات كان يترأس لجنة تنظيم ثورة القاهرة الأولى وكانت تجتمع تلك اللجنة بالأزهر[4]. مما جعل نابليون يأمر بضربه بالمدافع وأن تقتحمه جنوده حتى أوشك أن يسقط من شدة الضرب[5]. ونال علماء الأزهر أكبر نصيب من العقوبة لدورهم في الثورة ضد الاحتلال الفرنسي[6].

وبعد زوال الاحتلال الفرنسي، قام العلماء ـ بما لهم من مكانة ـ بثورة، عزلوا فيها الوالي وقاموا بتولية محمد علي، وأخذ المشايخ على محمد علي المواثيق والأَيمان على السير بالعدل، وإقامة الأحكام والشرائع، والإقلاع عن المظالم، وألا يفعل أمرًا إلا بمشورة العلماء. ثم أخبروه أنه متى خالف الشروط عزلوه وأخرجوه، وهم قادرون على ذلك كما يفعلون الآن. ثم أرسلت الدولة العثمانية الموافقة على تولية محمد علي واليًا لمصر «حيث رضي بذلك العلماء والرعية»[7].

ولم يقف دور المشايخ عند حد تولية محمد علي، بل ساندوه بعد ذلك لتثبيت حُكمه؛ فقد ورد بعد عام تقريبًا فرمان من الدولة العثمانية بانتهاء ولاية

---

(١) مصر في القرن الثامن عشر، محمود الشرقاوي، (٢/ ١٢٣، ١٢٧). وهناك عدة أمثلة على تصدر علماء الأزهر للحصول على حقوق الجماهير من الحكام، انظر: تاريخ الجبرتي: (١/ ٦٠٩ ـ ٦١٠)، و(٢/ ١٦٦ ـ ١٦٨).

(٢) ينظر: الجبرتي (٢/ ١٨٦).

(٣) الأزهر جامعًا وجامعة، (٢/ ٧ ـ ١٠).

(٤) مصر في القرن الثامن عشر، (٣/ ٥٣).

(٥) السابق، (٣/ ٥٤ ـ ٥٥).

(٦) ينظر: الجبرتي، (٢/ ٣٤٦ ـ ٣٤٨). والأزهر جامعًا وجامعة، (٢/ ١٤٧).

(٧) للمزيد، يُنظر: تاريخ الجبرتي (٣/ ٦٢ ـ ٨٢، ١٥٨).

محمد علي وتوليته ولاية (سلانيك)، وتولية والٍ جديد اسمه (موسى باشا) على مصر، فأرسل المشايخ الرسالة تلو الرسالة للدولة العثمانية لمد ولاية محمد علي[1].

ثم بدأت مرحلة مفصلية في تاريخ الحراك الإسلامي بمصر، حيث عزم محمد علي على التخلص من المشايخ والعلماء الذين يتزعمون الناس وينازعونه السلطان في قلوب الرعية. وقد نجح في ذلك بالفعل، وكان آخر من قضى على جماهيريته الشيخ عمر مكرم، الذي نفاه محمد علي إلى دمياط، وفي ذلك يقول الجبرتي: «أما الشيخ عمر مكرم فلم تقُم بعد خروجه من مصر للناس راية، ولم يزالوا بعده في انحطاط وانخفاض»[2].

• ظهور الدعوات التغريبية:

بعد الاحتلال الإنجليزي لمصر عام ١٨٨٢م، برزت الدعوة إلى القومية المصرية[3]، لا الرابطة الدينية أو الجامعة الإسلامية، التي كان يعتنقها أغلب المصريين في صورة الولاء للسلطان العثماني كخليفة لجميع المسلمين. وكان هناك فريقان يتنازعان تحديد هذه الهوية؛ فريق الحزب الوطني بقيادة مصطفى كامل، والذي يتبنى تعميق الشعور الوطني لكن مع الولاء للدولة العثمانية بصفتها الخلافة الإسلامية، وفريق حزب الأمة بقيادة زعيمه الفكري أحمد لطفي السيد الذي يرى الانفصال التام عن الدولة العثمانية وتعميق القومية المصرية[4].

---

(١) يُنظر: تاريخ الجبرتي (٣/ ١٢٣ ـ ١٣٣).

(٢) الجبرتي (٣/ ٢٧٥)، وللمزيد حول إقصاء محمد علي للمشايخ.. ينظر: (٣/ ١٣٤)، (٣/ ٢٦٤ ـ ٢٧٥).

(٣) «وعلى الرغم من أن كلمة القومية قد قُرنت عند بعض الباحثين بكلمة الوطنية دون مراعاة الفرق بينهما، فإنه يجب الحذر كل الحذر في الخلط بين الكلمتين؛ ففي الوقت الذي عُرفت فيه الوطنية ظاهرًا بالحب والوفاء للبلد الذي يعيش فيه الفرد، الأمر الذي جعلها أقل انتقادًا، انحسر تعريف القومية على السلالة والعرق، وبالتالي ولدت نوعًا من التعصب اقتصر حبه على دعاته فقط». (مصر الحديثة بين الانتماء العقائدي والقومي، د. زكريا سليمان بيومي، (ص١٣ ـ ١٤).

(٤) ينظر ما يؤيد هذا من كلامهما في: مصطفى كامل باشا في ٣٤ ربيعًا، علي فهمي كامل، (٣/ ٢٠٤)، هوية مصر بين العرب والإسلام ١٩٠٠ ـ ١٩٣٠م، أ. جرشوني، ج. جانكوفيسكي، (ص٢٩).

وفي بداية الأمر ـ كما يرى ألبرت حوراني ـ لم ينجح دعاة القومية المصرية في تجميع الجماهير حولهم، لا لأنهم كانوا يرون الأخذ بالأساليب والنظريات الغربية في الإصلاح فحسب؛ بل لأن الجماهير لم تكن لتقبل أي نوع من الانسلاخ عن الخلافة الإسلامية في المقام الأول[1]. وقد كانت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨م)، وانتصر الحلفاء وإنجلترا على دول المحور والدولة العثمانية، ثم تولي الوفد الدور المهم في الحركة الوطنية في أعقاب ثورة ١٩١٩م ـ وهو امتداد لحزب الأمة ـ مما زاد الدعوات القومية المصرية قوة في مواجهة الداعين إلى الجامعة الإسلامية.

ومن بين العوامل التي ساعدت على ارتفاع مد التيار القومي، ذلك الدور السلبي الذي وقفه أغلب مشايخ الأزهر ورجال الطرق الصوفية؛ حيث لم يكن لهم دور فعال في مواجهة ذلك التيار، وإذا كان ينبغي أن نذكر أن قلة من هؤلاء قد حاولت التصدي للتيارات الجديدة إلا أن محاولاتهم لم تلقَ التأييد أو تحدث الصدى المطلوب[2].

تلك الدعوة إلى القومية المصرية هي التي انبثق عنها بعد ذلك علمانية الدولة والحكم الوضعي، المستند إلى دستور يعبر عن الهوية المصرية الجديدة غير المنتمية للرابطة الإسلامية، بعد الانفصال التام عن الدولة العثمانية، والاستقلال الصوري التي أعطته إنجلترا لمصر عام ١٩٢٢م، وأعقب ذلك إلغاء الخلافة الإسلامية في مارس عام ١٩٢٤م. وبذلك وغيره «تحوّل التوجه القومي المصري العثماني الإسلامي التقليدي العميق الجذور الذي ساد في مصر حتى الحرب العالمية الأولى، إلى القومية الإقليمية المصرية الجديدة ذات النظرة العامة للعالم، التي أصبح لها الهيمنة في أوساط جمهور المثقفين المصريين بعد الحرب. . . وقد أدى التبلور النهائي لصفوة متغربة جديدة متأثرة بالأفكار الأوروبية المعاصرة، إلى تقديم أفكار جديدة للجماعة، بديلًا عن

(١) مصر الحديثة بين الانتماء العقائدي والقومي، (مصدر سابق)، (ص٣٧).

(٢) ينظر: السابق (ص٤٢).

تلك التي تلاشت بفعل الزمن والتغيير»[1].

ودخلت إلى المجتمع المصري بعض العادات والتقاليد الغربية، مثل انتشار حانات الخمر ودور الملاهي الليلية ودور البغاء وأوراق اليانصيب، وزادت دور السينما والمسارح الليلية، وامتلأت صفحات المجلات بنقل أخبار الممثلين والممثلات والمغنين والمغنيات والرقص، وكثرت الترجمة للقصص الخليعة والمذاهب الأدبية الهدامة والمعادية للدين، وكثرت حفلات الرقص في بيوت الأغنياء[2].

• محاولات استعادة الأمجاد:

نذكر ما سبق لما له من أثر كبير في ظهور جماعات إسلامية منظمة تدعو وتعمل من أجل العودة إلى الالتزام بتعاليم الإسلام مرة أخرى، ونركز هاهنا باختصار على أشهر الجماعات التي ظهرت:

١ ـ الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسُّنَّة المحمدية[3]، أنشاها الشيخ محمود خطاب السبكي عام ١٣٣١هـ، الموافق ١٩١٢م؛ «فكانت بذلك أول جمعية منظمة تدعو إلي إحياء السُّنَّة وإماتة البدعة، واستحق مؤسسها بأن يطلق عليه أتباعه «إمام أهل السُّنَّة»، ذلك اللقب الذي استمر مع خلفائه». يقول مؤسسها: «فمن ينتسب لهذه الجمعية لا بد أن يكون التعاون مبدأه، والعمل بكتاب الله وسنة رسوله ديدنه، وأن يكون رجلًا ذا رأي وفكر، يستطيع أن ينتخب من له قدم في عمل الخير وهمة في دعوة الناس إلي الخير». وتولى السبكي كتابة قوانين تضبط عمل الجمعية وقال في مقدمتها: «لقد علم القاصي والداني ما وصلت إليه حال الأمة الإسلامية من الذلة بعد العزة، والجهل بعد العلم، والفقر بعد الغنى، والتفرق والانقسام بعد الاتحاد والائتلاف، وما

---

(١) هوية مصر بين العرب والإسلام ١٩٠٠ ـ ١٩٣٠م، أ. جرشوني، ج. جانكوفيسكي، (ص١٧، وص٢٣).

(٢) الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، د. محمد محمد حسين، (٢/ ٣٤٩ وما بعدها)، الصحافة السياسية في مصر منذ نشأتها حتى الحرب العالمية الثانية، أنور الجندي، (ص٥٩٨).

(٣) ينظر: تاريخ الجمعية الشرعية، على الموقع الإلكتروني للجمعية الشرعية: alshareyah.com

ذلك إلا لانصرافهم إلى اللذات، وحب أكبرهم للشهرة، وعملهم بآرائهم في كل شيء حتى فيما يتعلق بأمور الآخرة، فغيَّروا وبدلوا حتى شوهوا محاسن الدين، غير أن الله سبحانه يقيض للأمة في كل زمن مَن ينذرها، ويذكرها بتعاليم دينها، ويلفت نظرها إلي إحياء ما درس، وتشييد ما هدم... فهل لكم أيها العاملون بالسُّنَّة المحمدية إلى أن تكونوا كما كان أصحاب النبي ﷺ أيام بدء الإسلام...». ثم حدد أغراض الجمعية والتي تتلخص في: نشر التعاليم الدينية الصحيحة، وفتح مكاتب لتحفيظ القرآن ومدارس لتعليم أحكام الدين وسائر المواد التي لا تتنافى مع الدين، وإنشاء المساجد، وإصدار مجلة لنشر الدين ودفع الشُّبه والطعون التي تُوجه للإسلام، وطبع المؤلفات الدينية، وإغاثة المنكوبين، وإنشاء المستشفيات، وتجهيز موتى المسلمين الفقراء، وإعداد مقابر شرعية لهم، وتضامن كل مَن ينتسب إلى الجمعية في التعامل بحيث ينحصر تعاملهم فيما بينهم بعيدًا عن الأجانب، ولا تتعرض الجمعية للشؤون السياسية التي يختص بها ولي الأمر. ومن شروط العضوية بالجمعية الشرعية، أن يكون العضو «سلفي العقيدة».

٢ ـ **جماعة أنصار السُّنَّة المحمدية**[(١)]، وتأسست على يد الشيخ محمد حامد الفقي، عام ١٣٤٥هـ، الموافق ١٩٢٦م. وكان الفقي محبًّا لابن تيمية وابن القيم. وأنشأت الجماعة مجلة الهدي النبوي عام ١٩٣٧م، وقد حدد الفقي أغراض المجلة فقال في أول عدد صدر منها: «وإن من أول أغراض هذه المجلة أن تقدم ما تستطيعه من خدمة ونصح وإرشاد في الشؤون الدينية والأخلاقية، أخذت على نفسها موثقًا من الله أن تنصح فيما تقول وأن تتحرى الحق، وأن لا تأخذ إلا ما ثبت بالدليل والحجة والبرهان الصحيح من كتاب الله تعالى وحديث رسوله ﷺ».

«قامت جماعة أنصار السُّنَّة برد الحق إلى نصابه، في بيئة شهدت صورًا

---

(١) ينظر: عن الجماعة، وأنشطة الجماعة، وأهداف الجماعة، الموقع الرسمي لجماعة أنصار السُّنَّة المحمدية: www.ansaralsonna.com

متعددة من الجهل المطبق في الاعتقاد والعمل والسلوك، فضلًا عن التلقي والاستدلال، فكانت الخرافات والدجل باسم الدين، وصور الشرك المختلفة؛ من تقديس المتبوعين والمقبورين وبناء المساجد عليها والتضرع إلى الله والدعاء عندها والتمسح بها والنذر لها، في وقت شهدت فيه الأمة الابتعاد عن شرائع الإسلام في كافة مجالات الحياة».

وتقوم مجالات نشاط وعمل أنصار السُّنَّة على أساسين عمليين وهما: النشاط الدعوي، وأعمال البر والإحسان. يتمثل النشاط الدعوي في: مجلة التوحيد، ومعاهد إعداد وتخريج الدعاة، ومركز تعليم وتخريج الأفارقة، ومكاتب تحفيظ القرآن الكريم. وتتمثل أعمال البر والإحسان في بناء المساجد والمشاريع، ولجنة الطوارئ والكوارث، وكفالة الأيتام، واستلام زكاة المال، وتوزيع الصدقات والزكاة على المستحقين، واستلام الأضاحي وتوزيعها، وتوزيع وشراء البطاطين والملابس، وتشغيل الفقراء. أما أهداف الجماعة فتتلخص في: دعوة الناس إلى التوحيد الخالص المطهر من جميع أرجاس الشرك، وإرشاد الناس إلى أخذ دينهم من صريح الكتاب وصحيح السُّنَّة، والدعوة إلى حب رسول الله ﷺ حبًّا صادقًا صحيحًا يحمل على اتخاذه مثلًا أعلى، وإرشادهم إلى أن الحكم بغير ما أنزل الله هلكة في الدنيا وشقوة في الآخرة، والدعوة إلى مجانبة البدع ومحدثات الأمور، ومحاربة الخرافات والعقائد الفاسدة، وإرشاد الرجال إلى وجوب تمسكهم بالرجولة لتظل لهم القوامة على النساء.

٣ ـ ثم ظهرت بعد أنصار السُّنَّة بعام **جمعية الشبان المسلمين**، وبالتحديد في ديسمبر عام ١٩٢٧م، «وكان من أول مبادئها اقتصار نشاطها على الميدان الاجتماعي بالرغم من أن مؤسسيها من رجال السياسة... وقد حددت الجماعة أسلوبها من خلال حصر المساوئ الاجتماعية التي دعت إلى تجنبها، والتي تتمثل في الجهل المنتشر، والتقليد لسيئات المدنية الغربية، وتقصير الفئة المتعلمة في واجبها نحو محاربة البدع، والتدهور الخلقي الذي

هدم الأسرة... ورأت أن العلاج من كل هذا يكمن في القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية»[1].

٤ ـ **ثم تأسست جماعة الإخوان المسلمين**، على يد مرشدها الأول حسن البنا في مارس عام ١٩٢٨م، وأبدت اهتمامًا أكبر بأمور السياسة والحكم؛ فشاركت بقوة في المجال السياسي، إلى جانب المجال التربوي المنظم والمجال الخيري. وذكر حسن البنا أن «الإسلام عقيدة وعبادة، ووطن وجنسية، ودين ودولة، وروحانية وعمل، ومصحف وسيف»[2]. وقال إن دعوة الإخوان المسلمين: دعوة سلفية، وطريقة سُنية، وحقيقة صوفية، وهيئة سياسية، وجماعة رياضية، ورابطة علمية ثقافية، وشركة اقتصادية، وفكرة اجتماعية[3]. وذكر أيضًا في نفس الرسالة أن خصائص دعوة الإخوان هي:

١ ـ البعد عن مواطن الخلاف.

٢ ـ البعد عن هيمنة الأعيان والكبراء.

٣ ـ البعد عن الأحزاب والهيئات.

٤ ـ العناية بالتكوين والتدرج في الخطوات.

٥ ـ إيثار الناحية العملية الإنتاجية على الدعاية والإعلانات.

٦ ـ شدة الإقبال من الشباب.

٧ ـ سرعة الانتشار في القرى والبلاد[4].

ووضع حسن البنا عشرة أركان للبيعة لدى الإخوان، وهي: الفهم، والإخلاص، والعمل، والجهاد، والتضحية، والطاعة، والثبات، والتجرد، والأخوَّة، والثقة. وذكر ضمن ركن الفهم الأصول العشرين لفهم الإخوان للإسلام[5].

---

(١) الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية ١٩٢٨ ـ ١٩٤٨م، د. زكريا سليمان بيومي، (ص٦٩).

(٢) مجموعة رسائل الإمام البنا (ص٣٣٠).

(٣) السابق (ص٣٣٢ ـ ٣٣٣)، باختصار.

(٤) نفسه (ص٣٣٣٥).

(٥) ينظر المصدر السابق (ص٢٦٨ ـ ٢٧٧).

وظهرت جمعيات دينية أخرى في ذلك الحين، ولكنها لم تكن بحجم تأثير الجماعات السابقة وبالأخص الإخوان المسلمون، وكانت هذه الجماعات متنوعة البرامج والوسائل، إلا أنها التقت في معظم الأمور، وفي مقدمتها المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية... وتشير بعض المراجع إلى أن عدد الجمعيات الدينية بلغ في تلك الأثناء ١٣٥ جمعية[١].

ونلاحظ من هذا العرض المختصر أن الجماعات الثلاث الكبرى والأقدم في مصر والموجودة حتى الآن: الجمعية الشرعية، وأنصار السُّنَّة، والإخوان المسلمين، قد أعلنت على لسان مؤسسيها ومن خلال مبادئها العامة أنها دعوات سلفية، مرجعها القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية، وهدفها تطبيق الشريعة الإسلامية، مما يجعلنا نقول إن الاتجاه السلفي قد بدأ في الانتشار منذ بداية القرن العشرين الميلادي، سابقًا بذلك جماعة الدعوة السلفية التي هي محل البحث بخمسين عامًا تقريبًا. وهذا يخطّئ رؤية الجماعة من أنها مؤسِّسة وحاملة لواء المنهج السلفي في التاريخ الحديث، ومن عندها انتشر في بقية أرجاء العالم الإسلامي.

• الصراع المبكر:

ابتعدت أغلب الجماعات الإسلامية عن الاصطدام المباشر مع السلطة، وآثرت أن تشتغل بالدعوة وترك الحياة السياسية والمشاركة فيها، بينما كان احتكاك الإخوان المسلمين بالسلطة يزداد حدة يومًا بعد يوم، فمن مطالبتها القصر بوقف نشاط المنصّرين، إلى معارضة معاهدة ١٩٣٦م، إلى إصدار رسائل للمطالبة بعودة النظام الإسلامي والمناداة بالخلافة، ثم مهاجمة رئيس الوزراء مصطفى النحاس إثر تصريحه بالإعجاب بمصطفى كمال أتاتورك وبتركيا الجديدة. وفي الذكرة العاشرة لتأسيس جماعة الإخوان، أعلنت في مؤتمر عام ١٩٣٩م دخولها الحياة السياسية.

---

(١) الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية (ص٦٧).

ثم زادت قوة الإخوان وطوروا نشاطهم وازدادت شُعَبهم واتسع جناح الكشافة، ثم تم نقل حسن البنا ليدرس بمحافظة (قِنا) بناء على إبلاغ بريطانيا بأنه وجماعته يعملون لصالح إيطاليا، ثم تمت إعادته مرة أخرى، مما زاد الشعور لدى الإخوان بقوتهم، وبالتالي مضاعفة نشاطهم. ثم تم اعتقال البنا ثم أُفرج عنه.

وعُقد المؤتمر السادس للإخوان مطلع عام ١٩٤١م وقرروا فيه إمكانية المشاركة في الانتخابات البرلمانية، وأعلن البنا ترشيح نفسه بمحافظة (الإسماعيلية)، فاستدعاه رئيس الوزراء النحاس وطلب منه العدول عن ذلك، فوافق البنا مقابل تحقيق مطالب خاصة بالجماعة، فوافق النحاس. وكانت تلك المطالب هي وعد من الحكومة بحظر ممارسة الدعارة وبيع المشروبات الكحولية وغير ذلك.

ثم ضيّقت بعد ذلك وزارة الوفد بوحي من السفارة الإنجليزية على الإخوان، وكان لذلك أثره في إنشاء (النظام الخاص) للإخوان لحماية الجماعة. ثم أقيلت حكومة الوفد في أكتوبر ١٩٤٤م وتشكلت وزارة أحمد ماهر، ودخل الإخوان الانتخابات البرلمانية ولم يستطيعوا الحصول على أية مقاعد. وتم القبض على البنا مرة أخرى بعد اغتيال أحمد ماهر على يد شاب من الحزب الوطني، ثم أُفرج عنه بعد تبرأة المحكمة له. ثم جاء النحاس رئيسًا للوزراء وفرض على الإخوان قيودًا مشددة. ثم تركزت جهود الإخوان على إيقاظ الجماهير بغية الحصول على الاستقلال التام عن الإنجليز، ثم شاركت بقوة في إضراب ٢١ فبراير ١٩٤٦م مطالبين بجلاء الإنجليز ووحدة وادي النيل، ودعا البنا إلى إضراب جديد يوم ٤ مارس من نفس العام.

وحينما أعلن رئيس الوزراء صدقي عن عزمه بدء المفاوضات مع الإنجليز، حدد الإخوان الهدف من هذه المفاوضات وهو الجلاء التام، وطالبوا صدقي أن يبلغ المفاوض البريطاني أن الأمة لن تجرب المفاوضات إلا هذه المرة «فإما نجاح وإما كفاح». ثم شارك الإخوان في المظاهرات الدورية لتذكير صدقي بتعهداته، ونشرت مجلتهم العديد من المقالات التي

تهاجم أسلوب المفاوضات وتفضل عليها الجهاد، وأخرج البنا بيانًا دعا فيه إلى عدم جدوى المفاوضات وضرورة الاستعداد للقوة، مما أدى إلى إثارة الحكومة وقيامها باعتقالات واسعة لأعضاء الجماعة وتضييق الحصار عليها.

وبعد رحيل صدقي ومجيء وزارة محمود فهمي النقراشي في ٩ ديسمبر ١٩٤٦م، نشر البنا مقالًا دعا فيه الحكومة الجديدة إلى اختصار الطريق واحترام إرادة الأمة وإنهاء المفاوضات والسير في طريق الجهاد، وكُتبت في مجلة الإخوان المقالات التي تقول إن الوضع الصحيح لقضية الأمة ليس في تشكيل الوزارات والانتخابات وغير ذلك، وإنما في دستورية القرآن وإنفاذ نظام الإسلام، وأن الإخوان لن يهدأ لهم بال حتى يروا القرآن دستورًا في مصر وغير مصر.

ثم ألقى النقراشي بيانًا يشرح فيه الوضع، فهاجمه الإخوان، ثم أيدوه، ثم هاجموه، تبعًا لتغير الأحوال، ثم جاء قرار تقسيم فلسطين بواسطة مجلس الأمن، فقامت الجماعة بحملات لجمع المال والسلاح للمتطوعين من الإخوان لإرسالهم لجهاد الصهاينة، وهو ما حدث في أبريل ١٩٤٨م. وفي ٢٢ مارس من نفس العام، اغتال شابان من الإخوان القاضي أحمد الخازندار؛ لإصداره حكمًا بالسجن على عضو بالجماعة قد هاجم مجموعة من الجنود الإنجليز في ملهى ليلي بالإسكندرية، ثم اكتشفت الحكومة مخبأ أسلحة في بيت للشيخ محمد فرغلي قائد كتائب الإخوان بفلسطين، ثم ألقي القبض على البنا في ٢٨ نوفمبر، ثم تم الإفراج عنه.

ثم صدر قرار بحل الجماعة، وذلك عام ١٩٤٨م، وصودرت مجلتها، واعتقل عدد من أعضائها، وصودرت أموالها؛ فقام طالب بكلية الطب البيطري من الإخوان قد تخفى في زي ضابط شرطة باغتيال رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي صاحب قرار الحل، بعد عشرين يومًا من إصداره القرار، وذلك يوم ٢٨ ـ ١٢ ـ ١٩٤٨م. وقد استنكر البنا حوادث الاغتيال وقال عن منفذيها قولته المشهورة: ليسوا إخوانًا ولا مسلمين. ولكن ذلك لم يشفع له، فقد تم اغتياله يوم ١٢ ـ ٢ ـ ١٩٤٩م.

أما عن علاقة الإخوان بجمال عبد الناصر، فقد بدأت بأن الجماعة كانت قد نجحت في بدايات الأربعينيات في اجتذاب عدد من ضباط الجيش، ثم كوّن هؤلاء الضباط تنظيم الضباط الأحرار، واتفق الجانبان على الحُكم بالشريعة الإسلامية إذا تمكنوا من الإطاحة بالملك. وسعى جمال عبد الناصر لجمع الضباط حوله وتحويل ولائهم له دون الارتباط بالإخوان. ثم حدث انقلاب يوليو ١٩٥٢م وآل الحكم إلى الضباط الأحرار، وزادت الخلافات بين الفريقين شيئًا فشيئًا، حتى صدر قرار بحلّ الجماعة في ١٤ يناير ١٩٥٤م واعتقل حوالي ٤٥٠ من أعضائها. ثم صدر بعد ذلك في ٢٥ مارس من نفس العام قرار آخر بعودة الجماعة وتم الإفراج عن أعضائها. وفي ٢٦ أكتوبر من نفس العام حدثت محاولة اغتيال فاشلة لعبد الناصر قيل إنها بواسطة الإخوان، وهو الحادث الذي كثرت الشائعات حول مدى كونه صحيحًا أم مفتعلًا ليكون مبررًا للقضاء على الإخوان. وتم الحكم بالإعدام على ستة من الإخوان في ٨ ديسمبر ١٩٥٤م، وعلى ألف آخرين بالسجن، وتم اعتقال الآلاف من أعضاء الجماعة، مع ممارسة التعذيب بحقهم داخل السجون.

ثم ظهر تنظيم جديد بقيادة فكرية لسيد قطب، وتم القبض على قطب في ٩ أغسطس ١٩٦٥م، ووجه عبد الناصر إلى التنظيم من موسكو تهمة التآمر والتخطيط لاغتياله وقلب نظام الحكم، وصدر الحكم بإعدام ثلاثة بينهم سيد قطب، وتم القبض على أكثر من عشرين ألفًا وتم تعذيبهم بقسوة(١).

وفي عهد عبد الناصر «لم يكن هناك أثر أو إشارة إلى أي مظاهر لنشاط إسلامي سياسي، فقط كانت هناك بعض الأنشطة التقليدية، مثل دروس الفقه والتفسير أو التعريف بالتراث، وكانت تخضع لرقابة صارمة، وكانت هذه النشاطات لجمعيات وأفراد ممن يهتمون بتعليم الناس العبادات ويحثونهم على

---

(١) تم اختصار ما سبق من بداية الصراع المبكر من الكتب التالية: الإخوان المسلمون بين عبد الناصر والسادات ١٩٥٢ ـ ١٩٨١م د. زكريا سليمان بيومي، وأسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمون لحسين محمد أحمد حمودة، والإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية ١٩٢٨ ـ ١٩٤٨م د. زكريا سليمان بيومي.

التزام الأخلاق وتزكية النفس، وكان من أهمها الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسُّنَّة، وجماعة أنصار السُّنَّة، وعدد قليل من الجمعيات الدينية التي لم تطلها حملة النظام الناصري على الإسلاميين»[١]. ثم جاءت هزيمة ١٩٦٧م، وهُزم الجيش المصري على يد الصهاينة، واحتُلت سيناء، «وكانت النكسة صدمة عنيفة للناس، ولّدت حالة من الرجوع إلى الله، وجعلت الناس تتجه إلى ارتياد المساجد واللجوء إلى التمسك بالدين، والعودة العميقة إلى الله»[٢]. «وكان من آثار الهزيمة أن بدأ النظام الناصري في تخفيف القبضة الأمنية الشديدة عن الناس؛ فبدأت الدروس الدينية في الانتشار، وبزغ عدد من العلماء الذين نشطوا في هذه الفترة من أواخر الستينيات، واستقطبت دروسهم الجماهير، وفي مقدمة هؤلاء العلماء كان فضيلة الشيخ محمد الغزالي... ثم الشيخ سيد سابق الذي بدأ يعود للحياة العامة بقوة في أوائل السبعينيات، وانتعشت المساجد بعد أن ارتفعت عنها القبضة الأمنية أكثر حين مات الرئيس جمال عبد الناصر في سبتمبر عام ١٩٧٠»[٣].

وهكذا عاد الدعاة الإسلاميون للانتشار من جديد، وبدأت الجماهير ترتاد أنشطتهم مرة أخرى، وبدأ عهد يتسم بـ«الرخاء الدعوي» مقارنة بما سبقه، وهو العهد الذي ستنشأ خلاله جماعة الدعوة السلفية، وذلك ما نستعرضه بشيء من التفصيل خلال الفصل الأول.

(١) عبد المنعم أبو الفتوح شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية في مصر، تحرير حسام تمام، (ص٢٣).

(٢) المصدر السابق (ص٢٢).

(٣) السابق (ص٢٣).

الفصل الأول

جماعة الدعوة السلفية من النشأة إلى يناير ٢٠١١م

تمهيد

كثير من مواقف جماعة الدعوة السلفية وحزبها السياسي حزب النور، ليست وليدة لحظتها دون أي ارتباط بالماضي؛ بل ترجع إلى روافدها الأصلية والتاريخ السابق عليها، كما تناولناه بإيجاز فيما سبق، وبظروف نشأتها ومسيرتها هي نفسها من بداية التأسيس إلى انتفاضة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م، كما ينبني تفسير بعض تلك المواقف على ظروف نشأة مؤسسي الجماعة، سواء الشخصية الخاصة، أو البيئية الأعم قليلًا، مما يكون له الأثر ولا بد على التكوين الفكري والنفسي لتلك القيادات، التي هي نفسها متخذة القرار الذي يكون في بعض الأحيان ذا أهمية كبرى في مسيرة الجماعة.

من المهم أيضًا معرفة الخلفية المنهجية للجماعة قبل الحكم على مواقفها، حتى ينجح الشخص في الحكم عليها حكمًا صحيحًا، ويعرف هل هي متماشية مع منهجها في مواقفها بغض النظر عن صحة المنهج والموقف؟ أم حدث ما يشبه المراجعات لسبب أو لآخر؟

كل هذا وغيره سنحاول التعرف عليه من خلال هذا الفصل.

المبحث الأول

نشأة جماعة الدعوة السلفية

مات جمال عبد الناصر يوم ٢٨ ـ ٩ ـ ١٩٧٠م، وتولى محمد أنور السادات الحكم خلفًا له، ثم ما لبث أن اكتشف السادات خيوط مؤامرة كانت تُحاك ضده من فلول عبد الناصر كادت أن تُحدث انقلابًا، مما جعله يعتقل عددًا من الشخصيات؛ كوزير الداخلية، ووزير الحربية، ووزير الإعلام، ووزير شؤون رئاسة الجمهورية، والأمين العام للاتحاد الاشتراكي، ومدير المخابرات العامة، ومدير المباحث العامة، ونائب رئيس الجمهورية[١].

وحين تمكن السادات من التخلص من الناصريين واليساريين الذين حاولوا تحجيم دوره أو إبعاده في مايو ١٩٧١م، كان يدرك وجود قطاع مؤيد لهم، فرأى ضرورة السعي لتكوين جبهة مضادة تناصره وتحافظ على الموازنة السياسية، وبخاصة أنه لم تكن له هوية سياسية قبل توليه الحكم أو شعبية تناصره، فبدأ السادات في الإفراج عن قيادات جماعة الإخوان المسلمين المعتقلين شيئًا فشيئًا، ومزج خطبه بآيات من القرآن، وأعلن عن عزمه تكوين دولة العلم والإيمان، وقرب منه بعض المتدينين، وتم إصدار دستور ٧١ ونُص فيه على أن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع. وجاءت انتصارات حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣م وما سبقها من إعداد وما تضمنته من تأثير ديني اتُّخذ في إعادة البناء النفسي للقوات المسلحة أو في أثناء الحرب لتروّج للتيار الإسلامي؛ فدعا أحد الوزراء وهو عضو سابق بجماعة الإخوان

(١) ينظر: أسرار حركة الضباط الأحرار (ص١٧١ ـ ١٧٣).

المسلمين إلى الدولة الدينية[1]، كما هاجم نائب رئيس الجمهورية الفكرة الفرعونية ودعاتها وقال إنه لا بديل عن الأمة الإسلامية[2]. وارتبطت المعركة بمجموعة من الرموز الدينية؛ كتسميتها بمعركة العاشر من رمضان ومعركة بدر، إضافة إلى صيحات الجنود خلال المعركة قائلين الله أكبر[3].

وشهدت هذه الفترة تناميًا متزايدًا في الدعوة الإسلامية بالجامعات، بعد أن كان النشاط الطلابي في قبضة الطلبة اليساريين وحدهم، والذين كانوا ينتقدون الإسلام وينشرون المفاهيم العلمانية، مما جعل الطلاب الإسلاميين يتصادمون معهم، وكان بين الفريقين مناقشات كان النصر فيها للجانب اليساري غالبًا، نظرًا لقلة الثقافة الدينية لدى الإسلاميين، كما يقول د. عبد المنعم أبو الفتوح أحد أكبر مؤسسي الصحوة الإسلامية آن ذلك بالجامعات. ويقول: «وقد حفزنا ذلك على أن نقرأ في القضايا التي كانوا يثيرونها، مثل ادعائهم أن الإسلام غير صالح للحكم، فبدأنا نبحث عن الكتب التي تناقض هذه القضية». «وكنا إذا أعيانا البحث توجهنا إلى العلماء والشيوخ نطلب منهم النصيحة، وكان أقربهم إلينا الشيخ محمد الغزالي، الذي كان يوجهنا وينصحنا بقراءة كتب إسلامية معينة يرى أنها تساعدنا»[4].

ثم بدأ هؤلاء الشباب ينظمون العمل الإسلامي بينهم عام ١٩٧١م، وكان النشاط الإسلامي عبارة عن إقامة حلقات القرآن الكريم، وكتابة مجلات الحائط، وتوزيع المواد الدعوية، وكتابة بعض الأحاديث النبوية على (سبورات) المدرجات. ثم يستطرد أبو الفتوح قائلًا: ثم بدأنا نكتب بعض الحكم السياسية التي كانت تشير إلى ظلم الحاكم ومسؤوليته بين يدي الله، أو نسرد بعضًا من المواقف للسلف فيها إسقاط على الحكام وخاصة مواقف سيدنا عمر بن الخطاب... ثم بدأنا ندعو في خطابنا للصمود أمام الصهاينة

---

(١) مجلة الهلال، سبتمبر سنة ١٩٧٣م.

(٢) مجلة الإذاعة والتليفزيون، سبتمبر ١٩٧٣م.

(٣) ينظر: الإخوان المسلمون بين عبد الناصر والسادات (ص٩١ ـ ٩٨).

(٤) انظر (ص٢٩) من المصدر السابق.

وتحرير فلسطين. . . فصرنا نعمل تحت لافتة لجنة التوعية الدينية التي أسسها أستاذنا الدكتور عبد المنعم أبو الفضل، وكانت تابعة للجنة الثقافية في الاتحاد. . . ولم يكن لهؤلاء الطلاب وقتها تصور معين أو رؤية دينية محددة، بل كان يجمعهم لواء الدعوة الإسلامية وفضاؤها الواسع[١].

وقد «وافق ظهور النشاط الديني في جامعة القاهرة ظهور بوادر نشاط ديني في جامعة الإسكندرية، فظهرت جماعة الدراسات الإسلامية، ثم الجماعة الدينية، من خلال الشباب الجامعي في بعض الكليات، والتي خاضت انتخابات الطلاب فحققت نجاحًا كبيرًا سيطرت به على اتحاد الطلاب. ومن خلال العمل داخل اتحاد الطلاب على مستوى الجمهورية تم التعارف بين قيادات الجماعة الإسلامية[٢] في القاهرة والجماعة الدينية في الإسكندرية، ومع تبادل الزيارات والتنسيق فيما بينهم تم الاتفاق على تجميع أمراء الجماعة الإسلامية في جامعات مصر كلها، تحت اسم (الجماعة الإسلامية) واختيار أمير لها»[٣].

ومع خروج قيادات الإخوان المسلمين من المعتقلات في بدايات السبعينيات، ورؤيتهم لهذه «الصحوة الإسلامية»، شرعوا في التواصل مع رموز الجماعة الإسلامية بالجامعات، وتم الاتفاق على التعاون والانضمام للإخوان المسلمين. فتمت الموافقة على ذلك من أغلب قيادات الجماعة الإسلامية، ولكن رفضت بعض قيادات الصف الثاني من قيادات الجماعة الإسلامية الانضمام للإخوان المسلمين؛ فقد طلبت الكوادر الإدارية في الجماعة الإسلامية بالجامعة من المجموعة التي كوّنت الدعوة السلفية بعد ذلك «مبايعة

---

(١) أبو الفتوح، (ص٣٣).

(٢) الجماعة الإسلامية هي اسم للحركة الإسلامية في جامعة القاهرة ثم في الجامعات كلها آنذاك، وليست هي الجماعة الإسلامية المعروفة الآن بمصر، والتي انفصلت وظلت بهذا الاسم إلى الآن، وجاء انفصالها بعد انضمام الحركة الإسلامية بالجامعة للإخوان المسلمين، كما ستفعل جماعة الدعوة السلفية كما سيأتي.

(٣) الصحوة الإسلامية في مصر في السبعينيات، د. علاء بكر ـ أحد المنظرين للدعوة السلفية وأحد من شهدوا نشأة الدعوة السلفية بالإسكندرية ـ (ص١٨ ـ ١٩).

المرشد، فرفض الشيخ محمد إسماعيل المقدم، وكذا مشايخ الدعوة السلفية، ثم بدأ تأسيس المدرسة السلفية»[1].

ولنأخذ شهادة شاهد عيان على تلك الحقبة، وهو القيادي بجماعة الدعوة السلفية ياسر برهامي؛ حيث يقول: «خرج الإخوان المسلمون من السجون والجماعة الإسلامية موجودة على أرض الواقع بمنهجها السلفي النقي، وفي بداية الأمر لم يحاول الإخوان إظهار كبير فرق، وكانوا مثلًا يحافظون على الهدي الظاهر، ولم يتعرضوا للكتب السلفية التي ندرسها، وظل الأمر على ما هو عليه من دعوة الجماعة الإسلامية المتميزة بمنهج سلفي واضح جدًّا مع الاستفادة بالطاقة الحركية الموجودة عند الإخوان، وكذلك طاقة الشباب العالية، وتمت معسكرات صيفية سنة ٧٧، ٧٨، ٧٩ كلها كانت ذات منهج سلفي، كان يوزع فيها كتاب «الأصول العلمية للدعوة السلفية»[2]، وكان يدرس فيها كتاب «تطهير الجنان والأركان عن درن الشرك والكفران»[3]، كلها كانت صبغة سلفية في جميع الأشياء. بدأ النزاع يظهر بعدما قويت شوكة الإخوان ومع محاولة فرض منهجهم على الجماعة الإسلامية، فبعض الشباب اختار المحافظة على المنهج ولو على حساب الجماعة، والبعض الآخر اختار المحافظة على الجماعة ولو على حساب المنهج. ظهر التمايز بينهما على السطح في أوائل سنة ١٣٩٩هـ، وكنت آنذاك في رحلة عمرة في شهر رمضان وبقيت هناك إلى الحج فعدت لأجد الإخوة الذين آثروا الحفاظ على المنهج السلفي قد انسحبوا من الجماعة الإسلامية بعد فرض الإخوان منهجهم عليها»[4].

---

(١) حديث الذكريات، للقيادي بالدعوة السلفية، أحمد فريد، (ص٢٠٤).

(٢) لمؤلفه عبد الرحمن عبد الخالق، من كبار القيادات السلفية، وهو مصري مقيم في الكويت وحاصل على جنسيتها، ولد عام ١٩٣٩م، وسيأتي الحديث عنه.

(٣) وهو كتاب مختصر في العقيدة السلفية، لأحمد بن حجر آل بوطامي، قاضي شرعي قطري، توفي عام ٢٠٠٢م.

(٤) شهادة ياسر برهامي على نشأة الدعوة السلفية، حاوره علي عبد العال، عام ٢٠٠٩م، موقع دار نون للنشر.

وهذا النص مهم لمعرفة رؤية قيادات جماعة الدعوة السلفية لما حدث من الانفصال عن الجماعة الإسلامية، فهم يرون أن الجماعة الإسلامية بالجامعة كانت ذات منهج «سلفي نقي» و«سلفي واضح جدًّا... في جميع الأشياء»، إلى أن جاءت جماعة الإخوان بخطوات متدرجة فيما يشبه التحرك وفق خطة محكمة للسيطرة والقيادة، عن طريق أولًا عدم محاولتهم «إظهار كبير فرق» بينهم وبين الشباب الإسلامي «السلفي»، فحافظوا على اللحية والمظهر الإسلامي «الهدي الظاهر»، «ولم يتعرضوا للكتب السلفية»، ثم لما «قويت شوكة الإخوان»، بدأوا في «فرض منهجهم»، فانفصلت القيادات السلفية و«آثروا الحفاظ على المنهج السلفي»، ولا شك أن تلك النظرة التحليلية «المؤامرتية» لهذا الانفصال، ستكون مؤثرة في العلاقة بين الجماعة والإخوان المسلمين على طول الخط، وخاصة في عدم رغبة جماعة الدعوة السلفية في ترك الإخوان ينفردون بالأمر دونهم.

ويروي رئيس الجماعة محمد عبد الفتاح وشهرته أبو إدريس بعض التفاصيل الإضافية حول كيفية تعارف قيادات الجماعة فيقول: «البداية حينما تعرفت على الشيخ الدكتور محمد إسماعيل المقدم، كنا زملاء في الثانوية العامة، ثم دخل هو كلية الطب، وأنا التحقت بكلية الهندسة، وبدأنا العمل في الدعوة في حدود عام ١٩٧٢م، ثم عملنا تحت مسمى: جماعة الدراسات الإسلامية، في الجامعة في صيف دراسة عام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤م، وبعد ذلك تحت مسمى: الجماعة الدينية، ولما تعرفنا على بعض الإخوة في القاهرة، مثل الدكتور عصام العريان[1]، عملنا تحت مسمى الجماعة الإسلامية، وتحت هذا المسمى دخلنا انتخابات الاتحادات الطلابية واكتسحنا، وظهر الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح كرئيس لاتحاد كلية الطب بجامعة القاهرة، والتقيت بالدكتور سعيد عبد العظيم مع أحداث الفنية العسكرية؛ حيث حدث تضييق

(١) من كبار قيادات الإخوان المسلمين بمحافظة الجيزة، وكان عضوًا بمكتب الإرشاد بالجماعة، ونائبًا لرئيس حزب الحرية والعدالة، واعتقل بعد انقلاب ٣ يوليو ٢٠١٣م حتى كتابة هذه السطور.

أمني شديد عام ١٩٧٤م، ثم توالى التعارف مع الدكتور أحمد فريد وكذلك الدكتور ياسر برهامي»[١].

وبعد مخاض الانفصال، تكونت النواة الأولى للشباب السلفيين تحت اسم المدرسة السلفية، عام ١٩٧٧م؛ حيث شرع محمد إسماعيل المقدم في تأسيس النواة الأولى من خلال درس عام كان يلقيه كل يوم خميس في مسجد عمر بن الخطاب بالإبراهيمية بالإسكندرية، وكان هذا الدرس بمثابة الملتقى الأسبوعي لهذه المجموعة الصغيرة إلى جانب حلقة أخرى بمسجد عبادالرحمٰن في (بولكلي) بنفس المدينة صباح الجمعة. يقول القيادي أحمد فريد: «كان الحضور في هذه الحلقة لا يتجاوز عشرة أفراد، ولم يكن معنا أحد من قادة الدعوة السلفية الآن، وكان الشيخ محمد يحفظنا متن العقيدة الطحاوية، وكذا تحفة الأطفال، وكلفني بتدريس كتاب مدارج السالكين»[٢].

وفي عام ١٩٨٠م «بدأ الصدام مع الإخوان المسلمين الذين كانوا يعملون باسم الجماعة الإسلامية»، كما يقص ياسر برهامي الذي يستطرد: «هذه الأحداث كنا نوزع أوراقًا ونعمل محاضرات في ساحة الكلية ونسميها ندوة، ونتكلم فيها عن قضية التوحيد وقضايا الإيمان باليوم الآخر ويتكلم فيها الإخوة، فخطط الإخوان لمنع هذا اللقاء، ومنع خروج الناس والمشاركة، وحصل صدام بين بعض الإخوة وبعضهم، وساعتها حدث نوع من التخبط في المواقف؛ لأنهم كانوا مرتبين أمورهم جيدًا ونحن فاجأنا مثل هذا الموقف، بعض الإخوة طالب بالانسحاب، وبعضهم طالب بالرد بعنف، وظهر ارتباك شديد جدًّا في صفوفنا أمام الناس. وساعتها التقى الإخوة مع بعضهم واتفقوا أنه لا بد أن يتم العمل بطريقة مرتبة بينهم وبين بعض، ما يشبه باتحاد الدعاة بين الإخوة الذين يعرفون الآن بشيوخ الدعوة السلفية أو رموزها، وتم الاتفاق

(١) حوار جريدة الوطن (المصرية) مع محمد عبد الفتاح (أبو إدريس)، بتاريخ ٢٢ ـ ٢ ـ ٢٠١٣م.

(٢) السلفيون في مصر ما بعدالثورة، فصل: الدعوة السلفية بالإسكندرية النشأة التاريخية وأهم الملامح، علي عبد العال.

على أن الشيخ أبو إدريس هو قيِّم المدرسة السلفية، وتواجد العمل في المساجد بالإضافة إلى العمل في الجامعة، وحدثت احتكاكات أقل بعد ذلك، لكن بقيت مستمرة»[١].

فكان إذن تأسيس جماعة الدعوة السلفية «رد فعل» للصدام مع الإخوان المسلمين، وهذا مما جعل فيما يبدو الجماعة على حذر دائم من الإخوان خلال العلاقة معهم، بل وجعلها لا تحسن الظن بإطلاق بهم، بل هناك جانب من الحيطة سيظل موجودًا في مواقف الجماعة التي يكون بها علاقة بالإخوان، حتى لا تتكرر هذه الأحداث التي انتهت بتنفيذ إرادة الإخوان.

وتلاحقت الأحداث، فدخل عدد من قيادات الجماعة السجن ضمن أحداث سبتمبر ١٩٨٠م التي سُجن فيها رموز من مختلف الحركات الإسلامية، منهم أحمد حطيبة من جماعة الدعوة السلفية، ثم محمد إسماعيل بعد ذلك، كما اعتقل أحمد فريد بسبب رفض حلق اللحية في الجيش، ولم يبق في الخارج إلا سعيد عبد العظيم وأبو إدريس وياسر برهامي، فتعاونوا سويًّا «إلى أن خرج الإخوة المحبوسون»[٢].

وفي عام ١٩٨٢م تم تغيير اسم الجماعة من (المدرسة السلفية) إلى (الدعوة السلفية)، وخلال مرحلة الانتشار والتوسع منذ منتصف الثمانينات، أسست الجماعة معهد الفرقان لإعداد الدعاة في الإسكندرية، وأصدرت مجلة (صوت الدعوة)، وتنوعت أنشطة الجماعة بين الجوانب التعليمية، والاجتماعية ككفالة الأيتام والأرامل وعلاج المرضى، وغير ذلك من خلال لجنة الزكاة التابعة للجماعة، والتي كان لها عدة فروع بالإسكندرية. ثم أنشأت (المجلس التنفيذي) ليدير شؤون الدعوة في المناطق المختلفة، و(لجنة المحافظات)، و(اللجنة الاجتماعية)، و(لجنة الشباب)، كل ذلك خلال السنوات من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٢م.

---

(١) شهادة ياسر برهامي على نشأة الدعوة السلفية.

(٢) المصدر السابق.

ثم كانت القضية التي تم فيها القبض على (قيّم الجماعة) محمد عبد الفتاح، وسعيد عبد العظيم عام ١٩٩٤م، وتم فيها وقف مجلة صوت الدعوة، وإغلاق معهد إعداد الدعاة، كما جرى حل المجلس التنفيذي، واللجنة الاجتماعية، ولجنة المحافظات. ولم يبق للجماعة سوى أنشطة الجامعة والطلائع، وهو ما لم يتم الاعتراض عليه من قِبل الأجهزة الأمنية في هذه الفترة - كما يقول برهامي - وظل مستمرًّا حتى عام ٢٠٠٢م، العام الذي تم فيه إيقاف الجماعة عن العمل في الجامعة والطلائع أيضًا إضافة للعمل خارج الإسكندرية، مع القبض على بعض القيادات من الصف الأول والثاني والثالث(١).

وقد حدث كل ذلك دون أدنى رد فعل من الجماعة، وهو ما يرسم صورة لمنهجهم مع السلطة وقوات الأمن في الأزمات، والذي سيستمر كمنهج ثابت لهم في التعامل مع السلطات حين تقوم بإيقاف أنشطتهم أو أنشطة غيرهم من الجماعات الإسلامية، أو حتى تقدم هذه السلطات على أعمال غير متعلقة بالإسلاميين ولكنها مخالفة للإسلام، وحينها يكون منهج الجماعة هو الاستنكار الكلامي، تمسكًا بسلمية منهجهم الذي بنوه على عدم توازن القوى والاستضعاف وعدم تكليف الله نفسًا إلا وسعها؛ فليس في أدبيات الجماعة - كما سنرى بعد ذلك بشيء من التفصيل - الاحتجاج عن طريق المظاهرات، ولا توزيع منشورات ثورية في طابعها، ولا القيام باعتصام، ولا ما شابه ذلك من الأعمال التي تجر على الجماعة عنف السلطة وتنكيلها.

ثم من بعد ذلك التاريخ وإلى قيام انتفاضة ٢٥ يناير، مارست الجماعة أنشطتها بصورة شبه منظمة من خلال ياسر برهامي وتلاميذه، واعتمدت على الكوادر الذين كانوا قد انتشروا في المحافظات في نشر مبادئ الدعوة، إضافة إلى دروس القيادات السلفية التي استمرت كما هي في المساجد، وكذلك بعض الأنشطة كالاعتكاف السنوي وتحفيظ القرآن، إضافة إلى الأنشطة الخيرية التي لم تكن منظمة تنظيمًا قويًّا لكنها موجودة بصورة أو بأخرى.

---

(١) ينظر: السلفيون في مصر ما بعد الثورة، فصل: الدعوة السلفية بالإسكندرية النشأة التاريخية وأهم الملامح، وشهادة ياسر برهامي على نشأة الدعوة السلفية.

المبحث الثاني

أهم الرموز والهيكل الإداري ومنابر الإعلام

المطلب الأول

أهم الرموز

١ ـ محمد عبد الفتاح (أبو إدريس):

ولد محمد عبد الفتاح المعروف بأبي إدريس في الإسكندرية عام ١٩٥٤م، والتحق مبكرًا بجمعية أنصار السُّنَّة المحمدية ذات التوجه السلفي. كان أميرًا بتيار الجماعة الإسلامية في كلية الهندسة، وقام بتدريس مادة الفقه للطلاب بمعهد الفرقان. وله من المؤلفات: رسالة علم التلاوة في تجويد القرآن، ورسالة وأقيموا الصلاة في فقه الصلاة، ورسالة فقه الصيام، وله «تحقيق» لكتاب الكافي لابن قدامة، و«تحقيق» كتاب شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي، و«تحقيق» كتاب فتح المجيد شرح كتاب التوحيد لعبد الرحمٰن بن حسن آل الشيخ، و«تحقيق» كتاب معارج القبول لحافظ حكمي، وهو مؤسس ومدير لمركز الهدى للدراسات. وقد اختير أبو إدريس رئيسًا لجماعة الدعوة السلفية في بداية تأسيسها وبعد انتفاضة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م، ولم يتول هذا المنصب غيره منذ التأسيس وحتى كتابة هذه السطور (نهاية ٢٠١٤م). وأبو إدريس غير مشهور بالدرجة الكافية كما هو المتوقع لمن هو في مثل هذا المنصب المهم؛ لأنه ـ على حد قوله ـ

لا يفضل الظهور الإعلامي بصفة شخصية[1].

وأبو إدريس ليس له نشاط دعوي كباقي القيادات الكبيرة للجماعة؛ فلا يلقي الدروس العلمية أو الدعوية بالمساجد، ولا يخطب خطب الجمعة، ولا يشارك بكلمات في مؤتمرات الدعوة السلفية التي أقيمت على الأقل حتى انتفاضة يناير. ثم بدأ في الظهور تدريجيًّا ولكن في الأغلب في الأنشطة الداخلية للجماعة وحزب النور.

٢ ـ ياسر برهامي:

ولد برهامي عام ١٩٥٨م في محافظة البحيرة، وبعد أشهر انتقلت الأسرة إلى الإسكندرية، دخل كلية الطب وتخرج فيها ثم حصل على ماجستير طب الأطفال سنة ١٩٩٢م، ثم على ليسانس الشريعة الإسلامية سنة ١٩٩٩م من جامعة الأزهر. اعتقل والده سنة ١٩٦٥م ثم اعتقل عمه حيث كانا عضوين بجماعة الإخوان المسلمين؛ فكان هذا الاضطهاد من أكبر المؤثرات في دفع برهامي نحو التدين كما يقول.

أما عن شيوخه، فهو يوضّح أن عدد الشيوخ كان قليلًا، فكان أن تأثر بوالده وعمه، ثم بخطيب بمسجد بجوار منزله، ثم أستاذه بالثانوية العامة الذي كان ينتمي للإخوان المسلمين أيضًا، ثم بقيادات الجماعة الحاليين الذين سبقوه في العمل الإسلامي: محمد إسماعيل، وأحمد فريد، وسعيد عبد العظيم، ومحمد عبد الفتاح. إضافة إلى أنه قد اعتمر سنة ١٩٧٩م وبقي إلى الحج، وخلال هذه الفترة لزم دروس عبد العزيز بن باز، وكان يسأله بصورة مباشرة عن القضايا التي كانت تمثل نقاط اختلاف، ثم قضى أيام الحج يحضر دروس محمد بن عثيمين. وعن أبرز الذين تأثر بهم من العلماء، يذكر برهامي ابن تيمية وابن القيم ومحمدبن عبد الوهاب.

ولبرهامي مئات الشرائط الصوتية والحلقات المرئية، وعشرات

---

(١) ينظر: حوار جريدة الوطن (المصرية) مع محمد عبد الفتاح أبو إدريس، بتاريخ ٢٢ ـ ٢ ـ ٢٠١٣م.

المقالات، كما أن له عدة مؤلفات، منها: المنة شرح اعتقاد أهل السُّنَّة، وفضل الغني الحميد تعليقات هامة على كتاب التوحيد لمحمد عبد الوهاب، وفقه الخلاف، وقراءة نقدية لبعض ما ورد في كتاب ظاهرة الإرجاء لسفر الحوالي، وتأملات إيمانية في قصص القرآن، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتأملات في سورة إبراهيم، وغير ذلك.

ويغلو كثير من أعضاء جماعة الدعوة السلفية وحزب النور في الثناء على برهامي، ومن ذلك قول مسؤول الجماعة بمحافظة الإسماعيلية: «الشيخ ياسر برهامي فيما أحسبه والله حسيبه، يعيد من جديد مواقف الأئمة الكبار، مواقف أحمد بن حنبل وابن تيمية والله العظيم... كما قال بشر الحارث: أحمد يقوم مقام الأنبياء يصدع بالحق ولا يبالي... والشيخ ياسر لا يبالي»[(١)].

وبرهامي هو القيادي الأهم على الإطلاق في صفوف الجماعة.

٣ ـ محمد إسماعيل المقدم:

وهو يعتبر الأب الروحي لجماعة الدعوة السلفية، ويُنسب إليه تأسيسها، ويُطلق عليه بعض تلاميذه لقب عميد الأسرة السلفية. ويثني عليه أتباعه بعبارات قوية؛ كقول أحد أكبر تلاميذه وهو القيادي بالجماعة سيد حسين العفاني: «مقدَّم السلفية بمصر وشيخها المبارك... شيخي وسيدي والله لا يكفي مجلد لكتابة أثرك وفضلك... والله إن أرجى أعمالي حبي لك في الله...»[(٢)].

وقال عنه آخر: «العلامة الأجلّ، الفقيه المربي، المفكر الداعية القدوة، بقية السلف، الشيخ محمد بن إسماعيل المقدم حفظه الله»[(٣)].

ولد محمد إسماعيل بالإسكندرية عام ١٩٥٢م، ونشأ في جماعة أنصار السُّنَّة المحمدية منذ سنة ١٩٦٥م. ثم تخرج في كلية الطب بجامعة

---

(١) مقطع يوتيوب بعنوان: «حصريًا عن الشيخ ياسر»، بتاريخ ٤ ـ ١ ـ ٢٠١٤م.
(٢) زهرة البساتين من مواقف العلماء والربانيين، جمع وترتيب سيد حسين العفاني، (٦/ ٢٧٨).
(٣) من ترجمة محمد إسماعيل المقدم، لرضا أحمد صمدي، وقد انقلب الكاتب عليهم قبيل انتفاضة يناير.

الإسكندرية، وحصل على ليسانس الشريعة الإسلامية بجامعة الأزهر. قرأ القرآن على المقرئة الكبيرة أم السعد، وحضر مجالس بعض المشايخ المنتسبين لجماعة أنصار السُّنَّة والأزهر وغيرهم في مصر، كما حضر عددًا من دروس مشايخ السلفية في العالم الإسلامي؛ كعبد العزيز بن باز، ومحمد ناصر الدين الألباني، ومحمد بن عثيمين، وغيرهم. له العديد من المؤلفات، منها: عودة الحجاب (ثلاثة أجزاء)، وأدله تحريم حلق اللحية، وأدلة تحريم مصافحة الأجنبية، وهل تجزئ القيمة في الزكاة، وعلو الهمة، وحرمة أهل العلم، وفقه أشراط الساعة، والمهدي، والأدب الضائع، والإجهاز على التلفاز. وله مئات الأشرطة الصوتية والحلقات المرئية[١].

٤ ـ سعيد عبد العظيم:

وُلد بالإسكندرية عام ١٩٥٢م، بدأ طلب العلم في مرحلة مبكرة، حيث كان لجده الذي كان شيخًا أزهريًا مكتبة ضخمة ساعدته على ذلك، وورث عبد العظيم الكثير من كتبها. في المرحلة الثانوية كان يخطب الجمعة في عدة مساجد بالإسكندرية، وهو أحد المؤسسين الأوائل للجماعة الإسلامية في الجامعة ثم المدرسة السلفية، وأسس وأشرف على العديد من أنشطتها الدعوية والاجتماعية عبر مراحل مختلفة. تخرج في كلية الطب بجامعة الإسكندرية، وهو عضو رابطة علماء المسلمين. وحضر بعض مجالس شيوخ السلفية الكبار؛ كابن باز وابن عثيمين والألباني وغيرهم. له مئات الأشرطة الصوتية والحلقات المرئية، وعشرات المقالات، وله عدة مؤلفات، منها: الديمقراطية في الميزان، وضوابط شرعية لتحقيق الأخوّة الإيمانية، وضوابط شرعية للألعاب الرياضية، وخطورة التليفزيون، وتحصيل الزاد لتحقيق الجهاد، والأتقياء الأخفياء، ودعوة أهل الكتاب للدخول في دين رب العباد، ودروس الزمان في شهر الصيام.

---

(١) ينظر: نبذة مختصرة عن السيرة الذاتية لمحمد إسماعيل المقدم، موقع صيد الفوائد: www.saaid.net

وبعد انتفاضة يناير اختير نائبًا ثانيًا لرئيس جماعة الدعوة السلفية، وعضوًا بمجلس أمناء الجماعة، الذي يضم مؤسسي الجماعة وغيرهم من القيادات، ثم اختلف مع الجماعة وحزبها حزب النور بعد انقلاب ٣ يوليو ٢٠١٣م، ثم انقطعت علاقته بالجماعة والحزب، وسيأتي تفصيل ذلك[١].

٥ ـ أحمد فريد:

ولد عام ١٩٥٢م بمحافظة الشرقية وسط أسرة متدينة، ثم أقام بمحافظة الدقهلية حتى التحق بكلية طب المنصورة، ثم انتقل مع أسرته إلى الإسكندرية والتحق بكلية الطب هناك، وذلك في بداية السبعينيات. ثم تعرف على محمد إسماعيل المقدم وكان في السنة الثالثة أو الرابعة، ومارس معهم الأنشطة الدعوية السلفية، ثم دخل الجيش واعتُقل بالسجن الحربي لرفضه حلق لحيته، وله قصة طويلة يرويها في ذلك. ثم اعتقل عام ١٩٨٧م بعد حادث محاولة اغتيال وزير الداخلية أبي باشا، ولم يكن له فيها يد، ثم اعتقل عام ٢٠٠٢م وفي ٢٠١٠م، ولم تطل فترات اعتقاله. أكثر طلبه للعلم الشرعي كان من الكتب كما يقول، بالإضافة إلى ملازمته لمحمد إسماعيل المقدم، والتقى الألباني وابن باز وابن عثيمين. وله مئات الأشرطة الصوتية والحلقات المرئية وله عشرات المقالات، وكذلك له مؤلفات، منها: تذكرة الأبرار بالجنة والنار، تزكية النفوس، البحر الرائق في الزهد والرقائق، الثمرات الزكية في العقائد السلفية، تحفة الواعظ في الخطب والمواعظ، من أخلاق السلف، العذر بالجهل والرد على بدعة التكفير، تسلية المصاب بما جاء في البلوى من النفع والثواب، الفوائد البديعة في فضل الصحابة وذم الشيعة، الحب في الله وحقوق الأخوة[٢].

٦ ـ أحمد حُطَيبة:

ولد أحمد حطيبة عام ١٩٥٨م، كانت أول نقطة تحول في حياته في

---

(١) ينظر: ترجمة سعيد عبد العظيم، موقع شبكة الفتح الإسلامي، وهو بإشرافه: www.al-fath.net

(٢) باختصار من: تاريخ الصحوة وتاريخ الدعوة، لأحمد فريد، موقع طريق السلف: www.alsalafway.com

المدرسة الثانوية، حيث كان زميلًا لياسر برهامي، وكان يدرّس لهما أستاذ من الإخوان كما قال برهامي؛ فشجع الاثنين على تحضير وإلقاء دروس قصيرة للطلبة. ومن ساعتها بدأ حُطيبه يهتم بالعلم الشرعي ويقبل عليه، معتمدًا على القراءة. نقطة التحول الثانية كانت مع دخوله إلى جامعة الإسكندرية؛ حيث تعرف على محمد إسماعيل المقدم، فدرس معه (العقيدة الطحاوية) وحفظها، ثم أصبح مسؤول الدعوة السلفية بكلية طب الأسنان. تولى إمامة مسجد نور الإسلام بمنطقة (باكوس) بالإسكندرية منذ أكثر من خمسة وعشرين عامًا، ولا يزال حتى اليوم إمامًا له، درّس بمعهد الفرقان حتى إغلاقه، ويعمل طبيبًا للأسنان. تميز حطيبة بشرحه للكتب الموسوعية في مسجده؛ فله شرح لمسند الإمام أحمد، ولكتاب منار السبيل في الفقه الحنبلي، وشرح لكتاب المغني، وشرح لتفسير ابن كثير، وغير ذلك. له من المؤلفات ثلاثة: الدعوات الطيبات النافعات في الأذكار، والجامع لأحكام الصيام وأعمال شهر رمضان، والجامع لأحكام الحج والعمرة والزيارة والهدي[١].

هؤلاء هم المشايخ الستة المؤسسون لجماعة الدعوة السلفية، وهناك شخصيات بارزة على مستوى الجماعة من تلاميذهم؛ كعبد المنعم الشحات، الذي شغل منصب المتحدث الرسمي للدعوة السلفية بعد انتفاضة يناير، وكان يدير موقع صوت السلف تحت إشراف برهامي، وله عشرات المقالات والمحاضرات، وكسيد حسين العفاني الذي اشتهر بمؤلفاته ذات المجلدات الكثيرة، وعلاء بكر صاحب التنظيرات الفكرية عبر مجموعة من المؤلفات، ومصطفى دياب وهو من أبرز قيادات الصف الثاني المهتمين بالطلائع والأطفال، وكمحمود عبد الحميد الذي يعده البعض في مشايخ الصف الأول، وعادل نصر الذي تم تعيينه متحدثًا رسميًّا عام ٢٠١٤م، وشريف الهواري القيادي بمنطقة العامرية بالإسكندرية، وسعيد حماد، وسعيد الروبي، وسعيد السواح، وعصام حسنين، وغيرهم.

---

(١) باختصار من معلومات الصفحة الرسمية لأحمد حطيبة: facebook.com/hotaybah/info ومنتدى ملتقى أهل الحديث: goo.gl/i6cWNq

ثم يأتي الصف الثالث، وهم شباب حديثو التخرج في الجامعة وأكبر قليلًا، وهؤلاء يخطبون الجمع، ويلقون الدروس في معسكرات الجماعة، ويعطون دورات لمن يصغرونهم في الغالب، ويشاركون على مواقع التواصل الاجتماعي، وهؤلاء تأثيرهم واسع بين شباب الجماعة.

المطلب الثاني

الهيكل الإداري

انعقد في ٣٠/٦/٢٠١١م بالإسكندرية، الاجتماع الأول لمجلس الشورى العام للجماعة[١]، حيث حضر ١٧٩ عضوًا من أصل ٢٠٣ هم أعضاء المجلس، ثم قام ياسر برهامي بإلقاء بيان ختامي عرض خلاله الهيكل الإداري بالتفصيل، وهو كالتالي:

«**أولًا**: مجلس الأمناء:

١ ـ محمد عبد الفتاح (أبو إدريس).

٢ ـ محمد إسماعيل المقدم.

٣ ـ سعيد عبد العظيم.

٤ ـ أحمد فريد.

٥ ـ أحمد حطيبة.

٦ ـ ياسر برهامي.

ثانيًا: الرئيس العام للدعوة السلفية ونائباه:

١ ـ محمد عبد الفتاح، رئيس عام للدعوة السلفية.

٢ ـ ياسر برهامي، نائب أول للرئيس العام.

٣ ـ سعيد عبد العظيم نائب ثانٍ للرئيس العام.

ثالثًا: أعضاء مجلس إدارة الدعوة: وهم بالإضافة إلى الرئيس العام ونائبيه:

---

(١) مجلس الشورى العام يتكون من أبرز دعاة جماعة الدعوة السلفية على مستوى المحافظات.

أ ـ علي حاتم مسؤول الإسكندرية.

ب ـ جلال مُرّة مسؤول المحافظات. باقي أعضاء مجلس الإدارة هم:

١ ـ شريف الهواري من الإسكندرية.

٢ ـ أشرف ثابت من الإسكندرية.

٣ ـ عبد المنعم الشحات من الإسكندرية.

٤ ـ محمود عبد الحميد من الإسكندرية.

٥ ـ مصطفى دياب من الإسكندرية.

٦ ـ سعيد السواح من الإسكندرية.

٧ ـ سعيد حماد من الإسكندرية.

٨ ـ محمد إبراهيم منصور من كفر الشيخ.

٩ ـ يونس مخيون من البحيرة.

١٠ ـ علي غلاب من مطروح.

وتم تعيين د. محمد يسري إبراهيم رئيسًا لمجلس الشورى...»[١].

المطلب الثالث

أهم المنابر الإعلامية للجماعة

١ ـ موقع صوت السلف (متوقف):

كان موقع صوت السلف هو الموقع الرسمي لجماعة الدعوة السلفية والوحيد، وكان تحت إشراف ياسر برهامي، ويديره عبد المنعم الشحات، ولكن تم إغلاقه بصورة مفاجأة في مارس ٢٠١٤م، رغم كونه يتميز بمواد قديمة لقيادات الجماعة، ولم يتم نقل كثير من هذه المواد لموقع أنا السلفي.

---

(١) الاجتماع الأول لمجلس الشورى العام للدعوة السلفية، موقع أنا السلفي. ومقطع مرئي على موقع (يوتيوب) لياسر برهامي، بعنوان: نتائج انتخابات مجلس شورى الدعوة السلفية بالإسكندرية.

٢ ـ موقع أنا السلفي:

موقع أنا السلفي يعمل به فريق من المصورين والمحررين بطريقة منظمة، وهم يقومون بتصوير الدروس والندوات لقيادات الجماعة، ثم يحررونها وينشرونها على الموقع، كما ينشرون البيانات الرسمية للجماعة، ومقالات كُتابها، وبعض الأخبار المتعلقة بها. وهو تحت إشراف ياسر برهامي ويديره أحد تلامذته واسمه وائل سرحان، من قيادات الصف الثالث[(١)].

٣ ـ جريدة الفتح:

وهي تحت إشراف ياسر برهامي أيضًا، ويديرها فريق أغلبه من تلاميذه؛ كمحمد القاضي رئيس مجلس الإدارة وغيره، وتم إصدار العدد الأول من الجريدة في أكتوبر ٢٠١١م، وهي جريدة أسبوعية تصدر يوم الجمعة[(٢)].

٤ ـ القنوات الفضائية:

ليس للجماعة قناة فضائية خاصة بها، ولكن تظهر قياداتها على القنوات الفضائية المختلفة، سواء الإسلامية، أو القنوات التي توجهها غير إسلامي؛ كقناة CBC، وقناة MBC، وقناة النهار، وقناة القاهرة والناس، وقناة صدى البلد، وغيرها من القنوات ذات التوجه العلماني. والذي يظهر في هذه القنوات من قيادات الجماعة الكبار، هو ياسر برهامي.

٥ ـ مواقع التواصل الاجتماعي:

كذلك تستخدم الجماعة مواقع التواصل الاجتماعي لنشر أفكارها وتصوراتها، وأبرز هذه المواقع: (فيس بوك)، و(تويتر)، و(يوتيوب). فياسر برهامي وأحمد فريد وأحمد حطيبة على سبيل المثال لهم صفحات رسمية على موقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك)، يديرها مقربون منهم تحت إشرافهم

---

(١) رابط موقع أنا السلفي: www.anasalafy.com

(٢) رابط موقع جريدة الفتح: www.fath-news.com

العام[١]. وكذلك موقع أنا السلفي وجريدة الفتح، لهما صفحتان رسميتان على نفس الموقع[٢]. إضافة إلى كوادر وشباب الجماعة، ونشاطهم على صفحاتهم الشخصية، التي تُعد بمئات الصفحات.

٦ - الجوامع والزوايا:

ويمارسون من خلالها الدعوة العامة لجميع رواد المساجد والزوايا، من خلال خطب الجمعة، والدروس الوعظية عقب الصلوات. والدعوة الخاصة، بإلقاء الدروس والدورات لشباب الجماعة، ومتابعتهم بعقد الامتحانات الشفهية والتحريرية، في مبادئ العلوم الدينية كالعقيدة والفقه والحديث والتجويد، وما شابه ذلك. وأشهر المساجد بالإسكندرية: مسجد الخلفاء الراشدين بمنطقة أبي سليمان، ومسجد الفتح بمنطقة مصطفى كامل، ومسجد التقوى بسيدي بشر، ومسجد نور الإسلام بمنطقة باكوس، ومسجد أبي حنيفة بشارع لافيزون، ومسجد ابن كثير بمنطقة فلمنج، ومسجد أبي بكر الصديق بمنطقة سبورتنج، ومسجد أم المؤمنين بمنطقة جليم، ومسجد الإسراء في لوران، وغير ذلك. وفي كل محافظة يوجد مسجد أو أكثر للجماعة؛ كمسجد السُّنية بزهراء مصر القديمة، والصفا بمدينة النور، وكلاهما بالقاهرة، ومسجد الرحمة ومسجد غافر، وكلاهما بالجيزة، ومسجد الفتح بمرسى مطروح، ومسجد سعيد بن جبير بدسوق ومسجد نصر الإسلام بسيدي سالم، وكلاهما بكفر الشيخ، ومسجد عبادالرحمٰن بالإبراهيمية ومسجد المدينة المنورة بحي الزهور، وكلاهما بالشرقية، ومسجد التقوى ومسجد ابن تيمية وكلاهما بطنطا بالغربية، وغير ذلك.

---

(١) صفحة ياسر برهامي: facebook.com/yasserborhamy صفحة أحمد فريد: facebook.com/shikh.ahmedfarid صفحة أحمد حطيبة: facebook.com/hotaybah سعيد عبد العظيم: facebook.com/Dr.SaidAbdElazim.

(٢) صفحة أنا السلفي: facebook.com/anasalafy صفحة جريدة الفتح: facebook.com/fath.news

المبحث الثالث

ملامح منهج الجماعة من النشأة إلى ٢٠١١م

في هذا المبحث، اختار الباحث أن يعرض أهم ملامح منهج جماعة الدعوة السلفية، منذ نشأتها وحتى انتفاضة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١م؛ وذلك لأن هناك أمورًا جدّت بعد هذا التاريخ جعلت الجماعة تغير بعض أقوالها، أو ترتكب أفعالًا تتناقض مع منهجها، وهذا ما سنتناوله بشيء التفصيل في الفصل الخامس.

المطلب الأول

معنى السلفية

السلفية لغةً: السين واللام والفاء أصل يدل على تقدُّم وسبْق. من ذلك السلف: الذين مضوا. والقوم السُّلَّاف: المتقدمون[(١)]. وسلَف الرجل: آباؤه المتقدمون[(٢)].

وشرعًا: جاء في القرآن: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَ﴾ [المائدة: ٩٥]، وفي السُّنَّة: «فإني نِعم السلف لكِ»[(٣)].

وبذلك نرى أن استعمال لفظة «سلف» الشرعي، لم يخرج عن المعنى اللغوي، ولم يُرَد به المعنى الذي يستعمله عامة السلفيين كما سيأتي. بل قصد به فريق من المسلمين أصولًا ومبادئ معينة.

---

(١) مقاييس اللغة (٣/ ٩٥).

(٢) مختار الصحاح (ص١٥٢).

(٣) متفق عليه: رواه البخاري (١٤٣٦)، ومسلم (١٢٣).

ففي اصطلاح جماعة الدعوة السلفية: «المراد بالسلف: الصحابة والتابعون وتابعوهم ومَن وافق الكتاب والسُّنَّة، فمَن خالف برأيه الكتاب والسُّنَّة فليس بسلفي، وإن عاش بين أظهر الصحابة والتابعين وتابعي التابعين»[1]. والسلفيون هم «الذين يتبعون منهج السلف الصالح في فهم الدين»[2].

وقد وقع اختيار الجماعة على «السلف» لاتباع فهمهم للدين ومنهجهم دون غيرهم؛ لما جاء في الحديث: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»[3]. ولحديث: «وإن بني إسرائيل تفرّقت على ثنتين وسبعين ملة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار إلا ملة واحدة». قالوا: «ومن هي يا رسول الله»؟ قال: «ما أنا عليه وأصحابي»[4].

«فالصحابة العدول ﷺ نقلوا الأمانة كاملة، وبلغوها غير منقوصة، ووقفوا بالمرصاد لكل تأويل باطل وكل انتحال وتحريض، وحمل الراية مِن بعدهم علماء التابعين ومَن وراءهم. وفي عهدهم [أي: التابعون] اتسعت دائرة الأمة الإسلامية، وكثر الداخلون من الفرس والروم والشعوب الأخرى، وأراد بعضهم أن يُدخل في الدين ما ليس منه؛ بقصد أو بغير قصد، فقام هؤلاء العلماء الأجلاء حراسًا لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وحفظ لنا التاريخ جهادهم في هذا السبيل؛ حربًا للمبطلين، وردًّا للزيف عن هذا الدين، ووقوفًا في وجه انحراف الحكم والسياسة، ونشرًا للدين النقي الخالص في كل الربوع، حتى سلموا الراية لمن بعدهم في العلم والإيمان كاملة، عزيزة الجانب، ظاهرة عالية»[5].

---

(١) أسئلة وأجوبة حول السلفية (ص١١ ـ ١٢)، علاء بكر، بتقديم ياسر برهامي.

(٢) الأصول العلمية للدعوة السلفية، عبد الرحمن عبد الخالق. وهذا الكتيب من الكتب المعتمدة لدى الجماعة، وقال برهامي كما سبق إنه والسلفيون كانوا يدرسونه بالمعسكرات. وكذلك قال أحمد فريد كما سيأتي.

(٣) البخاري (٢٦٥٢)، ومسلم (٢٥٣٣).

(٤) الترمذي، (٢٦٤٣).

(٥) الأصول العلمية للدعوة السلفية (ص٧).

المطلب الثاني

قواعد الاستدلال

أما القواعد التي تتبناها جماعة الدعوة السلفية في الاستدلال، فهي:

١ ـ تقديم النقل على العقل: «فإذا قال الله ﷻ فلا قول لأحد، وإذا قال رسول الله ﷺ فلا قول لأحد»(١). «فكان نهج السلف أن يبدؤوا بالشرع أولًا ثم يُخضعون له العقل، ومن ثم يقدّمون الرواية على النظر العقلي وفق طرق المتكلمين. وهم يرون أن العقل يوافق الشرع ولا يخالفه، وقد يأتي الشرع بمحارات العقول، وهو لا يأتي أبدًا بمحالات العقول؛ فلا تعارض بين نقل صحيح ونظر عقلي سليم»(٢).

٢ ـ رفض التأويل الكلامي: أي «صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى آخر مرجوح... فظاهر الكتاب والسُّنَّة يجب القبول به والمصير إليه حتى يدل الدليل على أن الظاهر غير مراد»(٣). وظاهر نصوص الكتاب والسُّنَّة ما يتبادر منها من المعاني بحسب ما تضاف إليه وما يحتف بها من القرائن، والواجب في النصوص إجراؤها على ظاهرها بدون تحريف، فإذا كان الله أنزل الوحي باللسان العربي من أجل عقله وفهمه وأمرنا باتباعه، وجب إجراؤه على ظاهره بمقتضى ذلك اللسان العربي، إلا أن تمنع منه حقيقة شرعية(٤).

٣ ـ الاستدلال بالآيات والأحاديث: «فلا يؤصّلون أصولًا من عند أنفسهم ثم يَنظرون بعد ذلك في الكتاب والسُّنَّة، فما وافق أصولهم أخذوا به وما خالفهم أوّلوه أو ردّوه، كما يفعل أهل البدع، ولكن أهل السُّنَّة يجمعون النصوص من الكتاب والسُّنَّة في المسألة الواحدة ثم تكون هي أصولهم التي بها يقولون»(٥).

---

(١) السلفية قواعد وأصول، أحمد فريد، (ص١٨).

(٢) ملامح رئيسية للمنهج السلفي، لعلاء بكر، وراجعه ياسر برهامي، (ص٧٩).

(٣) السلفية قواعد وأصول (ص٢٠ ـ ٢١).

(٤) ملامح رئيسية للمنهج السلفي (ص١٥٩).

(٥) السلفية قواعد وأصول (ص٢٢).

٤ ـ التمسك بفهم الصحابة للكتاب والسُّنَّة: «يقوم المذهب السلفي على فهم الكتاب والسُّنَّة والعمل بهما وفق فهم الصحابة ﷺ لهما، لذا يتمسك السلفيون بما ورد عن الصحابة ويقتدون بهم في ذلك، ويرون فهمهم للكتاب والسُّنَّة أولى من فهم مَن دونهم»(١).

المطلب الثالث

الأصول العلمية للجماعة

الأصول العلمية عند جماعة الدعوة السلفية تعني «القضايا الكلية التي تهتم بها هذه الدعوة وتجعلها نصب عينيها»(٢). وهي كالتالي:

١ ـ **الأصل الأول: العقيدة أو التوحيد**: «فأي دعوة لا تهتم بقضية التوحيد، ولا تجعل قضية التوحيد نصب عينها.. فهي دعوة على غير هدي المرسلين»(٣).

ونعرض باختصار هذه العقيدة من أهم كتاب في العقيدة والتوحيد عند جماعة الدعوة السلفية، وهو كتاب المنة شرح اعتقاد أهل السُّنَّة، وهو من تأليف القيادي بالجماعة ياسر برهامي:

• **الأسماء والصفات**: يؤمنون بكل ما وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله ﷺ، من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف، ولا تمثيل(٤).

• **توحيد الربوبية**: يعتقدون أن الله متفرد بكل معاني الربوبية؛ كالخلق والرزق والتدبير والملك والأمر والنهي والسيادة(٥).

• **توحيد الألوهية**: يؤمنون بأن الله وحده هو الذي يُتوجه إليه بالعبادة الظاهرة والباطنة، وأنه لا بد من الكفر بكل ما يُعبد من دونه من الطواغيت،

---

(١) ملامح رئيسية (ص١٨٨).

(٢) السلفية قواعد وأصول (ص٢٦).

(٣) السابق (ص٢٨).

(٤) المنة شرح اعتقاد أهل السُّنَّة، ياسر برهامي، (١/ ٢٣).

(٥) المنة شرح اعتقاد أهل السُّنَّة، (١/ ٨٥).

ورؤوس هؤلاء الطواغيت خمسة: الشيطان، والحاكم بغير ما أنزل الله، والحاكم الذي يُغير أحكام الله، والكاهن، والساحر. وصفة الكفر بالطاغوت أن يعتقد المسلم بطلان ما ادعاه الطواغيت لأنفسهم، وأن يبغضهم، ويصرح بعداوتهم، ويسعى بكل ما يقدر عليه باللسان واليد والمال لإبطال عبادة الطواغيت حتى يكون الدين لله[1].

• **الشرك الأكبر**: يعتقدون أن الشرك الأكبر في الأسماء والصفات أن يعتقد شخص وجود ندٍّ لله في أسمائه وصفاته، والشرك الأكبر في الربوبية أن يعتقد ندًّا لله في ربوبيته خالقًا أو مالكًا أو مشرِّعًا، والشرك الأكبر في الألوهية هو صرف العبادة لغير الله[2].

• **أما الشرك الأصغر**: فهو كل ذريعة وسبب يؤدي إلى الشرك الأكبر؛ كتعليق التمائم مع الاعتقاد بأنها تدفع الشر[3].

• **الحكم بما أنزل الله**: يُفردون بابًا خاصًّا له، يؤمنون بأن الحكم لله وحده، فاعتقاد أن غير الله له أن يُشرع، شرك في الربوبية، والتحاكم إلى مَن يحكم بغير شرع الله، شرك في الألوهية، ويُعد إلحادًا في الأسماء والصفات لأنه يجعل لله شريكًا له أن يُشرع[4].

• **الولاء والبراء**: يعتقدون أنهما أوثق عُرى الإيمان، فإذا انحلت هذه العروة أصاب الإيمان خلل، فليس للمسلم وليٌّ إلا الله والرسول والذين آمنوا، أما موالاة الكفار فمحبطة للعمل[5].

• **الإيمان بالملائكة**: يؤمنون بوجود الملائكة، وبأهمية محبتهم، وأنهم مخلوقون؛ فهم ليسوا آلهة كما يعتقد النصارى في الروح القدس، ولا بنات الله

---

(١) المنة، (١/ ١٠٣ ـ ١٠٨).

(٢) السابق، (١/ ١١٠).

(٣) (١/ ١٣٩).

(٤) (١/ ١٦١).

(٥) (١/ ١٩١ ـ ١٩٢).

كما كان يعتقد مشركو العرب[1].

• **الإيمان بالكتب**: يعتقدون أنه يجب الإيمان بجميع الكتب التي أنزلها الله، وأنها من كلام الله، وأن الله حفظ منها القرآن لأن شريعته ستبقى إلى آخر الزمان، أما الكتب السابقة فقد طلب الله من أهل الكتاب أن يحفظوها فلم يقوموا بذلك، فوقع التحريف في التوراة والإنجيل[2].

• **الإيمان بالرسل**: يؤمنون بجميع الرسل الذين أرسلهم الله، وأنهم بشر جعلهم الله واسطة بينه وبين خلقه في إبلاغ شرعه، فلا يجوز دعاؤهم ولا الاستغاثة بهم ولا الذبح والنذر لهم، ولا الحلف بهم ولا الطواف بقبرهم، وغير ذلك[3].

• **الإيمان باليوم الآخر**: فيؤمنون بالجنة والنار وأهوال يوم القيامة من نفخ في الصور وبعث ونشور وحساب، وبوجود الحوض والميزان والصراط والشفاعة وتطاير الكتب، ويؤمنون بعذاب القبر ونعيمه، ويؤمنون بأشراط الساعة الكبرى والصغرى[4].

• **الإيمان بالقدَر**: يؤمنون بالقدر، بعلم الله السابق على وجود المخلوقات، وأنه كتب المقادير باللوح المحفوظ، وبمشيئته النافذة وقدرته الشاملة، وأنه خلق أفعال العباد وقدرتهم ومشيئتهم خيرها وشرها[5].

• **مسائل الإيمان والكفر**: يعتقدون أن الإيمان قول وعمل، وأنه يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وأن من مات على التوحيد سيدخل الجنة حتى إن عُذب قبل ذلك، ومن مات على الشرك الأكبر لا يدخل الجنة أبدًا، ومرتكب الكبيرة لا يكفر ما دام لم يستحلها وهو يعلم تحريمها، وتارك الصلاة والزكاة والصوم والحج تكاسلًا ليس كافرًا، والمسألة فيها خلاف سائغ، ولا يكفر

---

(١) (١/٢٣٣).

(٢) (١/٢٤٥ ـ ٢٤٦).

(٣) (١/٢٦٣ ـ ٢٦٦).

(٤) (١/٢٩٧ ـ ٣٢٦).

(٥) (١/٣٢٩ ـ ٣٥٨).

المسلم الذي ارتكب الكفر الأكبر إلا بعد أن تبلغه الحجة وتقوم عليه، والإسلام يثبت للشخص بنطقه الشهادتين أو بولادته لأبوين أحدهما مسلم وكذا لو أسلم أحد الأبوين والطفل دون البلوغ، ومن عُلم إسلامه بيقين لا يكفر إلا بيقين[1].

• **العقيدة في الصحابة**: يؤمنون بأن حب الصحابة جزء من الإيمان، وأنهم خير الناس بعد الأنبياء، وأن سب الصحابة من أعظم الكبائر، وأن الطعن في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ضلال مبين، ويجب الإمساك عما شجر بين الصحابة، وهم غير معصومين[2].

٢ ـ الأصل الثاني: الاتِّباع: «والاتباع يأتي بأحد معنيين: الاتباع الذي هو ضد الابتداع... وأن تتبع العالم بدليله من الكتاب والسُّنَّة؛ فهي منزلة متوسطة بين الاجتهاد والتقليد»[3]. وأبرز مسائل الاتباع عند جماعة الدعوة السلفية ما يلي:

• يجب اتباع النبي ﷺ في الظاهر والباطن.
• من ينكر الحديث ويقول نكتفي بالقرآن هو مبتدع ضال.
• لا يجوز أن يقدم أحد قول إمامه على قول النبي.
• حديث الآحاد حجة بنفسه في العقيدة.
• يجب تقديم النقل على: العقل، والرأي والقياس، والعرف، والمصلحة المرسلة، وأقوال العلماء وأئمة المذاهب.
• السُّنَّة وحي من الله، وقد تكفل بحفظها، لا كالقرآن ولكن حفظ معاني كلام النبي.
• الإجماع المتواتر حجة قطعية.
• البدع كلها مذمومة يجب تركها والتحذير منها[4].

---

(١) (١/٣٨١ ـ ٤٤٧).
(٢) (١/٤٥١ ـ ٤٧٠).
(٣) السلفية قواعد وأصول، أحمد فريد، (ص٣٠، وص٣٢).
(٤) المنة، (٢/١٠ ـ ٣٧).

٣ ـ الأصل الثالث: التزكية: و«يُقصد بها التنمية والتطهير... فصلاح العباد منوط بتزكية نفوسهم»[١].

وتحت هذا الأصل تندرج موضوعات الرقائق والزهديات، والحث على العبادات والطاعات المختلفة، وإصلاح القلب وتنقيته من أمراضه المختلفة[٢].

المطلب الرابع

القضايا الفكرية

هناك قسْم تهتم به جماعة الدعوة السلفية اسمه القضايا الفكرية، وهي مجموعة من المسائل والموضوعات التي ترى الجماعة ازدياد الحاجة للاهتمام بها وإفرادها بالحديث والشرح، ونحن نذكر أبرزها فيما يلي، مع نبذة مختصرة عن كل قضية منها:

١ ـ العمل الجماعي:

وهي من أهم القضايا التي تركز عليها الجماعة، وهي تنم عن كيفية نظر الجماعة للدولة قبل انتفاضة يناير ٢٠١١م، وكيف أنها كانت ترسم لنفسها حدودًا داخل الدولة، تحكم علاقتها بغيرها، وكيفية إدارة تلك «الدويلة المعنوية».

وملخص فلسفة العمل الجماعي لدى الجماعة، أنها تعتقد أن هذا الزمان لا توجد به حكومة مسلمة تطبق الإسلام، وأن الواجب على المسلمين تنصيب خليفة أو إمام لهم، وبما أنه لا يوجد خليفة أو إمام، وأن الغرض من الإمامة هو إقامة الدين وسياسة الدنيا بالدين؛ أي: إقامة الواجبات الشرعية المنوطة بالأمة الإسلامية، فلا بد أن يقوم المسلمون ولا سيما العلماء منهم بإقامة هذه الواجبات الشرعية على قدر استطاعتهم؛ فالأمة الإسلامية مطالَبة بالأوامر الشرعية التي يسميها العلماء فروض الكفاية، وهي في أكثرها لا

(١) السلفية قواعد وأصول، أحمد فريد، (ص٣٧، وص٣٨).

(٢) ينظر المنة، الجزء الثاني، قسم التزكية.

يمكن لفرد ولا لأفراد متفرقين القيام بها، وذلك مثل: إقامة الجمع والجماعات والأعياد، وتعليم المسلمين حتى يوجد العلماء المجتهدون في كل مكان، والحسبة، والجهاد بنوعيه الدفع والطلب، والحكم بين الناس بمقتضى الشريعة الإسلامية، وتنفيذ هذه الأحكام من حدود وحقوق وتعزيرات وغيرها، ونظام المال الإسلامي القائم على سد حاجات المسلمين وخاصة فقراؤهم والأرامل واليتامى، ووجود أنواع المهن والصناعات التي يحتاج إليها المسلمون.

وترى الجماعة أن هذه الواجبات لا تُقام إلا بالتعاون، ولا يتم التعاون والاجتماع إلا بقيادة وطاعة وجندية، فلا يُتصور إقامة الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة الخلافة إلا باجتماع وطاعة وقيادة.

فالصورة المثلى ـ كما تقرر الجماعة ـ لعودة الخلافة من غيبتها، أن يكون أهل الحل والعقد من أهل السُّنَّة والجماعة مجتمعين على مُطاع، وهو أمثل أهل العلم منهم، للقيام بالمقدور عليه من فروض الكفاية؛ فإن تعذر ذلك استقل كل أهل بلد بعالمهم إلى أن يتيسر جمعهم[1].

٢ ـ العذر بالجهل:

تؤكد الجماعة على عدم جواز تكفير المسلم الجاهل الذي يرتكب الكفر؛ لأنه جاهل بما فعل، والجهل عذر معتبر عند أهل السُّنَّة، وكذلك عدم جواز تفسيقه أو تبديعه، وسواء في ذلك قضايا الأصول والفروع، والمسلم يكفر فقط إذا ارتكب الكفر المعلوم من الدين بالضرورة، والمعلوم من الدين بالضرورة أمر نسبي يختلف باختلاف الزمان والمكان، ولا بد من إقامة الحجة وانتفاء العذر[2].

---

(١) للمزيد حول هذه القضية ينظر: مقال العمل الجماعي بين الإفراط والتفريط، ياسر برهامي، موقع أنا السلفي.

(٢) للمزيد حول هذه القضية ينظر: العذر بالجهل والرد على بدعة التكفير، أحمد فريد، (٣٩ ـ ٥٩)، وفضل الغني الحميد، (١٤٦ ـ ١٥٦).

٣ ـ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

وتحت هذا العنوان تذكر جماعة الدعوة السلفية مجموعة مسائل بسبب ما ارتكبته بعض الجماعات الإسلامية من مخالفات في هذه القضية، فتوضح أهمية ووجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وخطورة وحرمة تركه، وأن المسلم أمام رؤيته للمنكر عليه أن ينكر باليد، فإن لم يستطع فبالنصيحة، فإن لم يستطع فبالقلب، وأن للقائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر شروطًا هي الإسلام والبلوغ والعقل والقدرة والعلم بما يأمر به وينهى عنه، ولا يُشترط إذن الإمام في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإذا كان إنكار المنكر سيترتب عليه منكر أكبر فلا يجوز الإنكار، وينبغي مراعاة المصالح والمفاسد، والمنكَر الذي يقوم المسلم بإنكاره يجب أن يكون ظاهرًا بلا تجسس، وقائمًا في الحال، ومجمَعًا على تحريمه(١).

٤ ـ الحاكمية:

تعتقد الجماعة أن قضية الحاكمية من أهم قضايا العقيدة وركن من أركان التوحيد، وتنظّر الدعوة السلفية خلال عرض هذه القضية إلى وجوب إفراد الله بالحكم، وكون الحاكم بغير ما أنزل الله طاغوتًا يجب الكفر به، ومَن يستبدل بأحكام الله القوانين الوضعية فهو كافر بعد إقامة الحجة وانتفاء العذر، والواجب على المسلمين عدم التحاكم إلى المحاكم التي تحكم بالقوانين الوضعية، وعليهم أن يتحاكموا إلى العلماء الذين يحكمون بينهم بشرع الله، وإذا وقف المسلم مضطرًّا أمام محكمة وضعية فعليه أن يدعوها إلى الله، ويأمرها أن تحكم له بحقه الشرعي فقط الذي علمه من أهل العلم لا ما يزعمونه حقًّا في قانونهم، وكذلك من يترافع عن مظلوم عليه أن يفعل ذلك(٢).

---

(١) للمزيد حول هذه القضية ينظر كتيب: الأمر بالمعروف، ياسر برهامي.

(٢) للمزيد حول هذه القضية ينظر فضل الغني الحميد، ياسر برهامي، (١٢٢ ـ ١٣٨).

٥ ـ فقه الخلاف:

وفي هذه القضية تقرر الجماعة أن الاختلاف أمر قدري كوني، والواجب عند الاختلاف السعي إلى الاجتماع على سُنَّة رسول الله بفهم الصحابة، ومحاربة البدع حتى يقل أنصارها، وتُقسم الخلاف الواقع بين المسلمين إلى اختلاف التنوع، وهو ما لا يكون فيه أحد الأقوال مناقضًا للأقوال الأخرى؛ ككفارة اليمين فالمسلم مخير بين إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة. واختلاف التضاد، وهو أن يكون كل قول من أقوال المختلفين يضاد الآخر، وتقول إن هذا التضاد إما أن يكون من الخلاف السائغ، وهو ما لا يخالف نصًّا؛ كمعظم الخلافات الفقهية بين العلماء. وإما أن يكون هذا التضاد من الخلاف غير السائغ، وهو ما خالف نصًّا؛ كالخلاف مع من يعتقد عدم كفر اليهود والنصارى[(١)].

٦ ـ فقه الجهاد:

وفي هذه القضية تتحدث جماعة الدعوة السلفية عن فضائل الجهاد والمجاهدين وفضل الشهادة، وأن حب الجهاد فرض وكراهيته نفاق، وأن الجهاد عند إطلاقه يُراد به قتال الكفار، وقد يراد به الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وهناك مراتب للجهاد؛ فجهاد النفس أربع مراتب، أن يجاهدها على تعلم الهدى، وعلى العمل بما علمه، وعلى الدعوة إليه، وعلى الصبر على مشاق الدعوة. ثم هناك جهاد الشيطان على مرتبتين: دفع الشبهات ودفع الشهوات. ثم جهاد الكفار والمنافقين أربع مراتب: بالقلب واللسان والمال والنفس. ثم جهاد أرباب الظلم والبدع والمنكرات ثلاث مراتب: باليد، فإن عجز انتقل إلى اللسان، فإن عجز جاهد بقلبه. وتظهر فائدة تعدد مراتب الجهاد ـ كما تقول الجماعة ـ في معرفة أولويات العمل الإسلامي، فإن الكثير من الناس ربما يدفعه تصوره القاصر لمفهوم الجهاد إلى أعمال غير شرعية[(٢)].

---

(١) للمزيد حول هذه القضية ينظر: فقه الخلاف بين المسلمين، ياسر برهامي.

(٢) للمزيد حول هذه القضية: ينظر: فقه الجهاد، يا سر برهامي، موقع أنا السلفي.

المبحث الرابع

منهج التغيير والموقف من الديمقراطية قبل ٢٠١١م

كانت جماعة الدعوة السلفية ترى أن منهج التغيير يكون عن طريق:

أولًا: الدعوة إلى الإيمان: من معرفة الله بأسمائه وصفاته، والتعبد له بها، وتوحيد الربوبية والألوهية، والكفر بالطاغوت، ومحاربة الشرك في كل صوره القديمة والحديثة؛ من شرك القبور والخرافات، وشرك الحُكم والولاء، وغير ذلك.

ثانيًا: إيجاد الطائفة المؤمنة: فإيجاد هذه الطائفة المؤمنة على منهج أهل السُّنَّة والجماعة والتي يجتمع عليها باقي أهل السُّنَّة، هو من أهم الواجبات والأولويات عند الجماعة... وكذا إقامة الجهاد في سبيل الله طالما وُجدت مقوماته وشروطه والسعي إلى أسبابه عند العجز عنه، فما تعلمه المسلمون في أفغانستان مثلًا هو من أعظم الواجبات والقربات، وكذلك تعليم الناس لزوم التحاكم إلى الشرع بردِّ موارد النزاع إلى أهل العلم الذين يجب وجودهم والسعي إلى إيجادهم في كل مكان لفض الخصومات وفق الكتاب والسُّنَّة، بعيدًا عن القوانين الوضيعة الطاغوتية.

أما عن السؤال عن كيفية التمكين وكيف تقام دولة الإسلام: فتجيب الجماعة بقولها إننا لا نوجب على الله أمرًا معينًا نعتقد حتميته ولزومه وأنه لا سبيل سواه، بل قد قص الله علينا من قصص أنبيائه ورسله من آمن قومه كلهم بدعوته بالحكمة والبيان، ومنهم من نصره الله بإهلاك أعدائه بقارعة من عنده أو بأيدي الرسل وأتباعهم، وقد جعل ﷻ في سيرة نبينا ﷺ هذه الأمور أيضًا، ففتح الله عليه المدينة بالقرآن، وكذا فتح عليه البحرين واليمن وكثيرًا

من جزيرة العرب، كما فتح عليه مكة بالسنان، وفتح على أصحابه العراق وما وراءه والشام ومصر وغيرها بالسنان كذلك...»[1].

وكانت الجماعة ترفض المشاركة السياسية الديمقراطية، وترى أن الديمقراطية كُفر وخروج عن الإسلام، هذا بالنسبة للجانب الفلسفي للديمقراطية، أما بالنسبة لآليات الديمقراطية: من تداول للرأي غير منضبط بالشريعة، وانتخابات غير شرعية، واحترام للتعددية السياسية التي تسمح بوجود أحزاب علمانية، وفكرة ونظام الأحزاب، وغير ذلك، فيرونها أيضًا تخالف الإسلام.

فترى أنه «فارق أساسي وكبير بين الحكم الإسلامي والحكم العلماني الديمقراطي؛ فتشريعات الحكم الإسلامي تُبنى على الكتاب والسُّنَّة، وهو يوجب الحكم بما أنزل الله، ويرى العدول عن ذلك فسقًا وظلمًا وكفرًا، فلا يمكن الفصل بين الدين والدولة في نظر الإسلام، أما الحكم العلماني الديمقراطي فمصدر السلطة عنده هو الشعب، وتشريعاته تنبني على إرادته وهواه، فلا بد للسلطة من الحفاظ على رغبة الشعب ومرضاته، ولا يمكن لها أن تعدل عن إرادة الشعب وهواه حتى لو أدى ذلك إلى تحليل الزنا واللواط والخمر، فالمبادئ والتشريعات كلها عرضة للتغير والتبديل في الحكم العلماني والديمقراطي حسب ما تطلبه الأغلبية»[2].

و«الشورى في الإسلام تختلف عن الشورى في النظام الديمقراطي، يقول الجصاص: والاستشارة تكون في أمور الدنيا وفي أمور الدين التي لا وحي فيها، ويُستشار الصالحون القائمون على حدود الله المتقون لله من ذوي الخبرة والدراية. وأين هذا من استشارة الملاحدة المحاربين لدين الله ممن يشرع مع الله في النظام الديمقراطي؟»[3].

---

(١) ينظر: السلفية ومناهج التغيير، ياسر برهامي. وهي رسالة صغيرة تُعد من أهم أدبيات الدعوة السلفية وأكثرها تداولًا بين أعضائها، وقد نُشرت في ٣ ـ ١٠ ـ ١٤١٢هـ، الموافق ٧ ـ ٤ ـ ١٩٩٢م، في مجلة صوت الدعوة.

(٢) السلفية ومناهج التغيير (مصدر سابق).

(٣) المصدر السابق.

كما أنه «لا يجوز شرعًا عرض الشريعة الإسلامية على الأفراد ليقولوا أتُطبق أم لا تُطبق»[1].

إضافة إلى أن «المجالس التشريعية التي تسن قوانين مخالفة للشرع يُلزمون بها العباد، وترى أن للأغلبية أن تفرض رأيها حتى ولو كان مخالفًا للشرع، مجالس كفرية»[2].

و«الأحزاب التي تقوم على مبادئ العلمانية والديمقراطية والاشتراكية والشيوعية، وغيرها من المبادئ الوضعية التي تخالف أصل الإيمان والإسلام، من فصل الدين عن الدولة وأنظمة المجتمع، والمساواة بين الملل كلها، واحترام الكفر والردة وقبولها؛ كتعدد الشرائع لا يفسد للود قضية كما يزعمون.. كل هذا من العصبية الجاهلية والولاء للكافرين والمنافقين؛ مما يستوجب على كل مسلم ردُّه وهجره ومحاربته والتبرؤ منه»[3].

أما بالنسبة لحكم من يدخل المجالس النيابية؛ فكانت الجماعة ترى أن حُكم عضو المجلس النيابي «الداخل والمشارك بغرض تحقيق الديمقراطية بإباحة التشريع لغير الله طالما كان حكمًا للأغلبية، فهذا شرك منافٍ للتوحيد، إلا أن يكون صاحبه جاهلًا أو متأولًا ولم تبلغه الحُجة فلا يكفر بعينه حتى تُقام عليه الحجة الرسالية»[4]. أما «الداخل والمشارك بغرض تطبيق الشرع بشرط إعلان البراءة من الأصل الذي قامت عليه المجالس من التشريع لغير الله»، فحُكم هذه المشاركة عند الجماعة أنها «لا تجوز، وهذه المشاركة من باب الذنوب والمعاصي، وليست من باب الكفر والردة؛ لأن المشارك حقق البراءة اعتقادًا ولم يطبقها عملًا»[5].

فكان من الطبيعي بعد هذه المقدمات أن يكون موقف الجماعة هو «عدم

---

(١) السابق.
(٢) السابق.
(٣) السابق.
(٤) السابق.
(٥) السابق.

المشاركة في هذه المجالس المسماة بالتشريعية، سواء بالترشيح أو الانتخاب أو المساعدة لأي من الاتجاهات المشاركة فيها»[1].

ومن الأسباب التي بنيت الجماعة عليها أقوالها السابقة هو أن الديمقراطية تشبه «صنم العجوة الذي كان يصنعه المشرك فإذا جاع أكله»، واستدلت على ذلك بتجربة الإسلاميين في الجزائر وتركيا، ثم قالت: «فالحكام العلمانيون إذا أحسوا بأي خطورة على مواقعهم وأن الإسلاميين على مقربة من الحكم، سيسارعون بحلّ المجالس النيابية والأحزاب، ويكون الجيش مستعدًّا دائمًا وفورًا لإجهاض هذه الديمقراطية التي اخترعوها»[2].

وقد أصدرت الدعوة السلفية عام ١٩٨٧م نشرة بعنوان (الانتخابات البرلمانية في الميزان)، وأعادت نشرها على موقعهم الرسمي السابق (صوت السلف) عام ٢٠٠٨م؛ ذكرت فيها أسباب عدم جواز المشاركة السياسية الديمقراطية، ومما ذكروه ما يلي:

«١ ـ إن المشاركة تتضمن السماح لغير المسلمين من أصحاب العقائد الباطلة كالشيوعية والعلمانية وغيرها، بأن يعرضوا ما يعتقدون ويدعون إليه الناس، وأن الشعب هو الحكَم بين المنهج الإسلامي وغيره من المناهج، فما ترتضيه الأغلبية يُقدم بصرف النظر إذا كان ذلك المنهج حقًّا أو باطلًا. ومخالفة هذا للشريعة واضحة لا لبس فيها؛ لأنه ليس من حق الجماهير أن تختار المنهج الذي ترتضيه، بل يجب عليها التسليم والانقياد لحكم الله ﷻ... فهذا أصل مهم وهو إلزام كل من أسلم بأحكام الإسلام ومنهجه...

٢ ـ يُلزم الدستور أصحاب المنهج الإسلامي حتى لو وصلت الأغلبية بهم إلى الحكم أن يظلوا محافظين على النظام الديمقراطي، وأن يسمحوا لأصحاب العقائد الباطلة أن يدعوا لعقيدتهم وأن يقوموا بنشرها بين الناس ما لم يستخدموا العنف في حمل الناس على الاعتقاد بتلك المبادئ... بل

---

(١) السابق.

(٢) السلفية ومناهج التغيير (مصدر سابق).

ويجب عليهم أن يخوضوا انتخابات جديدة بعد انتهاء المدة المحددة للمجلس، ومن حق الجماهير أن ترفض هذا المنهج وتأتى بأي منهج آخر تراه، مع أنه معلوم بالضرورة والبداهة من دين الإسلام أن الشرع يمنع من إظهار الكفر والاستعلان به في دولة الإسلام، فضلًا عن الدعوة له والترويج لمعتقداته التي قد تفتن البعض عن الحق القويم، كما أنه لا يجوز عرض الشريعة على البشر ليقروها أو يرفضوها.

٣ ـ المشاركة تتضمن الجلوس مع من يخالفون الشريعة ويُعرضون عنها.

٤ ـ المشاركة تؤدي إلى تمييع العقيدة الإسلامية وخاصة قضية الولاء والبراء؛ إذ إننا نقول للجماهير في كل مناسبة إن الحكم بغير ما أنزل الله باطل، وإنه لا شرعية إلا للحكم الذي يوافق شرع الله، ثم تنظر الجماهير فترانا قد شاركنا فيما ندعوها هي لعدم موافقته... فماذا تكون النتيجة؟ إن تمييع عقيدة المسلمين من أهم أهداف أعداء الإسلام من ملحدين، ويهود، ونصارى، ومستغربين، وشيوعيين، وصهيونية عالمية، وذلك لتذويب شخصيتهم المتميزة وجعلهم حميرًا للشعب المختار، كما تنص على ذلك بروتوكولات حكماء صهيون، لذلك يجب أن تتضح لدى المسلم خطورة هذا الموضوع حتى يحذر منه هو ومن معه، بل ويحذر المسلمون عامة من الانزلاق في مهاوي الردى. كما أن تلك المشاركة لا تجعل عند الجماهير تصورًا واضحًا للسلوك الإسلامي الواجب في شأن الحكم بغير ما أنزل الله، فتلك المشاركة لن تُعلم الجماهير أنه يجب عليها أن تسعى لإقامة الحكم الإسلامي وحده دون أي حكم سواه، وألا تقبل وجود حكم غير حكم الله ﷻ.

٤ ـ الجماعات الإسلامية الداخلة في التنظيمات السياسية لأعداء الإسلام هي الخاسرة والأعداء هم الكاسبون، سواء بتنظيف سمعتهم أمام الجماهير بأنهم لا يضطهدون أي اتجاه ما دام يسلك طريق الدستور والديمقراطية في التعبير عن رأيه، وما دام يرضى بأن تشاركه غيره من الاتجاهات في التعبير عن نفسها، وتكون الجماهير هي الحكم بين تلك المناهج.

٥ ـ أو بتعاون الجماعات الإسلامية مع تلك الاتجاهات، أو بتحالفها معها أو باشتراكها معهم في أي أمر من الأمور، أو بتمييع القضية الإسلامية في نظر الجماهير، وزوال تفردهم وتحيزهم الذي كان لهم يوم أن كانوا يسيرون متميزين في الساحة لا يشاركون من حولهم في المهاترات السياسية، ويعرف الناس عنهم أنهم أصحاب قضية أغلى وأشرف وأعظم من أن تخوض في أوحال الجاهلية.

٦ ـ الإصلاحات الجزئية العارضة في بعض نواحي الحياة التي تحدث على يد الإسلاميين سرعان ما تزول آثارها، وتظل الآثار السيئة التي تنتج عن تمييع القضية باقية؛ لا تزول، وشرها أكبر بكثير من النفع الجزئي الذي يتحقق بهذه المشاركة.

٧ ـ إنَّ توهم بعض ممن يتصور أن الإسلاميين قد يتسللون إلى مراكز السلطة على حين غفلة من أهلها ثم ينتزعون السلطة من أيدي أصحابها ويقيمون الحكم الإسلامي، فوصفه بالسذاجة قد لا يكفي...»[١].

وهذا الموقف القديم الصلب الرافض للديمقراطية وآلياتها من جماعة الدعوة السلفية، شائع في كتبهم ومنشوراتهم وأشرطتهم الصوتية؛ كأشرطة محمد إسماعيل المقدم: السيادة للقرآن لا للبرلمان، وحول دخول البرلمان، وحقيقة التغيير، وكتاب الديمقراطية في الميزان لسعيد عبد العظيم، ومذاهب فكرية في الميزان لعلاء بكر، وغيرها من الأشرطة والكتب والمقالات والنشرات[٢].

وهناك زاوية أخرى لموقف الجماعة الرافض للمشاركة السياسية الديمقراطية، ألا وهو أن «الدعوة السلفية إذ ترى أهمية التركيز على إصلاح

---

(١) الانتخابات البرلمانية في الميزان. وكانت منشورة على موقع صوت السلف قبل إغلاقه، وهي مذكورة في مقال الطعن على السلفية الأسباب الخفية والنتائج الجلية، لوائل سرحان مدير موقع أنا السلفي.

(٢) ينظر: الملف الجامع لعشرات المواد التي تؤكد هذا المعنى تحت عنوان: موقف الدعوة السلفية من البرلمانات والجماعات التي تراها سبيلًا للإصلاح، موقع أنا السلفي:
www.anasalafy.com/pageother.php?catsmktba=1645

الأفراد وتربيتهم تربية إيمانية صحيحة مستمدة من الكتاب والسُّنَّة بفهم سلف الأمة، مع تصفيتها من شوائب الشرك والبدع القديمة منها كالعقلانية والحديثة كالعلمانية، مع الربط بين هؤلاء الأفراد للتعاون فيما بينهم للقيام بأي صورة ممكنة من صور أعمال الأمة وفروض الكفايات، ترى أن الخوض في جزئيات السياسة التي يعنيها هؤلاء هو نوع من تضييع الأعمار والأوقات، وانصراف عن واجب الوقت من التصفية والتربية إلى أمور هي أشبه بأحاديث السمر، بيد أن أحاديث السمر يقطع بها الليل وهذه الأحاديث يقطع بها العمر. ناهيك عن الأثر السيئ الذي تتركه في نفوس كثير من عوام المسلمين وهم يبحثون بدورهم عن شماعة يعلقون عليها تكاسلهم عن نصرة دين الله»[1]. «فالعمل الدعوي مستهلك بطبيعته لوقت الإنسان وطاقته، حتى ربما لا يجد وقتًا لنفسه فيجور عليها وعلى حاله وقلبه، فكيف بمن يشارك في لعبة سياسية مليئة بالقاذورات والمداهنات وأنواع النفاق والمصالح الميكيافيلية إن صح التعبير، ولذا نرى حكمة المقولة المنسوبة للشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: من السياسة ترك الانشغال بالسياسة؛ يعني: بأوضاعها المعروفة وموازينها المختلة وجذبها بمن ينزلق فيها في بحار الفتن»[2].

ومما نلحظه من هذه المقدمات التي ساقتها الجماعة بين يدي موقفهم الرافض للمشاركة الديمقراطية، أنها في الواقع لم تترك أية مساحة لتغيير موقفها في المستقبل؛ فقد بنت عدم المشاركة على مقدمات متنوعة، منها ما يتعلق بالعقيدة، ومنها ما يتعلق بأمور تراها محرمة دينيًّا، ومنها ما يتعلق بنوعية المشاركين من التيارات والأحزاب الأخرى، ومنها ما يتعلق بالحكام العلمانيين، ومنها ما يتعلق بكون المشاركة تشغل الجماعة عن العمل الرئيسي لها وهو التصفية والتربية، وغير ذلك. مما يجعل تغيير موقفها بعد ذلك ـ

---

(١) مقال: السياسة ما نأتي منها وما نذر، عبد المنعم الشحات، موقع أنا السلفي، ديسمبر ٢٠١٠م.

(٢) تصريحات العريان وخلل الموازين، ياسر برهامي، موقع أنا السلفي.

خاصة مع وجود هذه الأسباب مجتمعة ـ من الصعوبة والتكلف بمكان أن يقال إنه متسق مع موقفها السابق أو لا يعارضه، أو إنه مبني على تغير الفتوى بتغير الزمان والمكان والأحوال.

المبحث الخامس

موقف الجماعة من انتفاضة يناير ٢٠١١م

سوف ينقسم الكلام حول هذا المبحث إلى مطلبين.

المطلب الأول

فكرة الثورة لدى جماعة الدعوة السلفية

لا توجد فكرة الثورة في أدبيات جماعة الدعوة السلفية ولا اختياراتها العملية، سواء كانت هذه الاختيارات تترجم إلى صورة عمل سلمي أو مسلح، وبإمكاننا أن نفهم فكرة الثورة عند الجماعة من خلال استعراض بعض مواقفهم السابقة على انتفاضة ٢٥ يناير:

١ ـ توقيف نشاطات الجماعة عام ١٩٩٤م:

في ذلك العام كما ذكرنا سابقًا تم القبض على محمد عبد الفتاح رئيس الجماعة، وسعيد عبد العظيم، وتم فيها وقف مجلة صوت الدعوة، «وتم تسليم المعهد لوزارة الأوقاف على أساس أن وزارة الأوقاف سوف تستمر في العمل، وطبعًا لم يستمر العمل بأي درجة من الدرجات، وتوقف عمل ما كان يسمى بالمجلس التنفيذي في ذلك الوقت، وهو ترتيب العمل في المناطق بطريقة مركزية الذي كان تحت إشراف الشيخ سعيد عبد العظيم». ويعبر عن موقف الجماعة حينها قول ياسر برهامي: «نحن ندين لله بأن نفعل كل ما في وسعنا من نصرة دين الله، بحيث تتحقق المصلحة وتدفع المفسدة، وبالتالي

كان لا بد من إيقاف العمل في الظروف التي أشرت إليها»[1]. «لم نسعَ إلى صدام، ولذلك كانت فترات سجننا قصيرة وفي الغالب لأسباب خارجة عنا تمامًا»[2].

فكان إذن موقف الجماعة بعد هذا العام الذي شهد أول إيقاف أمني لأنشطتها بهذه الصورة، هو التسليم بالأمر الواقع، والعمل في المساحات التي يسمح بها الأمن دون التي يرفضها، وذلك سعيًا لعدم الصدام.

٢ ـ احتجاج عام ١٩٨٧م داخل المعتقل:

يروي ياسر برهامي عن المرة الأولى التي اعتقل فيها عام ١٩٨٧م، على خلفية قيام البعض بمحاولة اغتيال وزير الداخلية، فيقول إن الماء كثيرًا ما كان ينقطع عن (العنبر)، فكان الإخوة وعامتهم من إخوة الجماعة الإسلامية يعترضون بكل قوة وبهتافات قوية، وذات مرة أخذوا المفتاح من (الشاويش) عنوة، وفتحوا كل الزنازين، ومن لم يفتح له حاول كسر الأبواب، وكانوا يحرقون الأغطية، وخرج العنبر كله خارج الزنازين. ورفضنا نحن الخروج من زنزانتنا. ثم يقول في آخر روايته إن قوات الأمن أجهضت هذا الحراك وعاقبت المعتقلين عقابًا شديدًا؛ فحصل توقعهم بنتيجة تلك الاحتجاج المحدود، والذي من أجله بقوا في زنزانتهم[3].

فلم يفكر برهامي مثلًا هنا بأمور أخرى غير السلامة الشخصية؛ كأن يكون هذا الاحتجاج حتى حال فشله سيجعل القائمين على المعتقَل يحترمون حقوق المعتقلين فيما يأتي بعد ذلك، أو أنهم سيفكرون كثيرًا قبل أن يمنعوا عن المسجونين الماء أو أن يضيقوا عليهم بصورة أو بأخرى، وما شابه ذلك من الأمور التي يفكر بها أصحاب الفكر الثوري؛ كأعضاء الجماعة الإسلامية الذين قاموا بهذا الاحتجاج.

---

(١) الحلقة الرابعة من شهادة ياسر برهامي على نشأة الدعوة السلفية.

(٢) المصدر السابق.

(٣) السابق.

٣ ـ أحداث محرم بك عام ٢٠٠٥م:

أحداث منطقة محرم بك بالإسكندرية استمرت لمدة أسبوعين، وقُتل بها ثلاثة وجُرح العشرات من الجموع التي قد احتشدت بعد صلوات الجمعة والعصر والتراويح اعتراضًا على مسرحية (كنت أعمى ثم أبصرت)، والتي عرضتها وأنتجتها كنيسة (ماري جرجس) وتطاولت فيها على شعائر الدين الإسلامي. فقام ياسر برهامي بإلقاء خطبة في مسجد الفردوس بمنطقة محرم بك، دعا فيها المسلمين إلى الهدوء، مذكرًا بحالة الاستضعاف التي يمر بها المسلمون، مؤكدًا على أن إجراءات يقوم بها المسؤولون في هذا الصدد لمحاسبة المتسببين في الأزمة، كما أكد على ضرورة ضبط النفس، وقال في خطبته إن حكم مَن طعن بالدين معروف في الشريعة، لكن تطبيق هذا الحكم من مسؤولية السلطة، ولا نملك هنا إلا مطالبتها بذلك، مع يقيننا أن تطبيق هذا الحكم صعب في ظل ضعف المسلمين والموازنات السياسية والخوف من التدخل الخارجي، لكن ما لا يدرك جله لا يترك كله.

ولم يُخفِ برهامي تنسيقه مع قوات الأمن لكف المتظاهرين؛ فقد وُجه له سؤال هل هو أداة في يد الجهات الأمنية؟ فقال برهامي: «والله لا يسألوني خطة يعظمون بها حرمات الله إلا أجبتهم إليها، فكل ما يتطلب الإعانة على أمر يرضي الله فإننا لا نتخلف عنه».

ثم قال: «فمن نظر إلى الأمر وجد كل المعطيات الموجودة والموازنات السياسية والواقعية تؤكد أن هذه المظاهرة ليس لها إلا أحد حلين: إما أن تنفض المظاهرة بدون خسائر، وإما أن يحدث شيء من الصدام يؤدي إلى سقوط ضحايا من المسلمين سواء من المتظاهرين أو من قوى الأمن، ويفلت المجرم من أدنى عقاب. أما أن يستطيع أحد أن يمس أي شخص ممن ارتكبوا الجريمة فهذه نهاية في الحقيقة غير واردة، وبالتالي لم يكن هناك بديل عن أن نقلل الخسائر ونمنعها، سواء أكان قد طُلب منا أو لم يطلب».

وقال تعليقًا على هذه الأحداث: «فالمظاهرات دائمًا تعتمد على العنصر الجماهيري وإلا كانت ضعيفة أو عديمة الأثر، والعنصر الجماهيري يمنع من

السيطرة عليها، وبالتالي لا يمكن ضبطها بضوابط شرعية... وهناك طرق احتجاجية متعددة مثل عقد الندوات في المساجد والتفاعل الإعلامي ولا مانع من المتابعة القضائية والمطالبة بإقامة شرع الله فيمن ارتكب هذه الجريمة وما إلى ذلك... ونحن لا نُكلف إلا ما نقدر عليه، في كثير من واقع العالم الإسلامي نجد أنه من الصعب بل من المستحيل أحيانًا إحداث تغيير في أشياء مخالفة للشرع إلى أقصى الدرجات، هل نستطيع أن نغير كل شيء؟ علينا أن نفعل ما نقدر عليه ونبذل ما نستطيع»(١).

فكان موقف الجماعة هو الدعوة للهدوء وضبط النفس، تعللًا بالاستضعاف، والموازنات السياسية، والخوف من التدخل الخارجي، وبإجراءات يقوم بها المسؤولون، وبأن معاقبة مصدري المسرحية من مسؤولية السلطة، وكان التنسيق موجودًا مع قوات الأمن لكف المتظاهرين عن التظاهر.

وأذكر أني قد قابلت أحد الشباب السلفيين عقب هذا الحادث بعدة أشهر، وكان يرى أن برهامي قد أجهض هذه الانتفاضة دون أن يتم عقاب القائمين على إصدار تلك المسرحية.

٤ ـ مقتل الشاب السلفي سيد بلال:

في أعقاب حادث تفجير كنيسة القديسَين بالإسكندرية في ١ يناير ٢٠١١م خلال احتفالات رأس السنة الميلادية، اعتقل جهاز أمن الدولة عددًا من الإسلاميين، ومنهم الشاب سيد بلال، والذي تم تعذيبه بصورة وحشية مما أدى إلى موته.

فعقد محمد إسماعيل المقدم درسه الأسبوعي، فتحدث عن أمور بعيدة عن الواقعة كحديثه عن ارتباط محتمل بين تقسيم السودان الذي حدث حينها قبل أيام، وبين تفجير كنيسة القديسين، وذلك بهدف تقسيم مصر كما قُسم

---

(١) ينظر حوار موقع المسلم مع برهامي، تحت عنوان: «د. ياسر برهامي: مظاهرات الكنيسة عفوية.. وساهمنا في تقليل الخسائر»، وبنفس الموقع مقال: مسرحية الإسكندرية تحصد الأرواح لا الجوائز، أمير سعيد، ومقال: أحداث محرم بك، بموقع جريدة (المصريون)، كلهم بتاريخ أكتوبر ٢٠٠٥م.

السودان. ويبدو ـ كما أشار محمد إسماعيل ـ أن الأسئلة قد انهالت عليه من شباب الجماعة يسألونه عن دورهم بإزاء قتل سيد بلال. فأخذ إسماعيل يتكلم بهدوء عن حكم قتل المسلم في الإسلام، ثم حقوق المعتقل في مواثيق حقوق الإنسان والإسلام، وأن التعذيب لا يجوز. ثم ذكّر محمد إسماعيل شيخ الأزهر بدوره في حماية المسلمين كما يحمي الأقباط بابا كنيستهم، وأشاد بردّ شيخ الأزهر على بابا الفاتيكان في تلويحه بالدعوة لحماية أقباط مصر، ولرفض شيخ الأزهر الصلاة المشتركة بين المسلمين والمسيحيين[1].

أما برهامي فقد قال إن جهاز أمن الدولة حينما وجدوا بادرة اعتراض من قِبل الشباب السلفي على مقتل سيد بلال، هدد الضباط برهامي قائلين لو حدث أي ردة فعل لن يكون بلال وحده قتيلًا بل سيلحقه مائة آخرون. فقال برهامي لأتباعه إن هناك مرحلة مرت على النبي رأى فيها أصحابه يُقتلون، وكان يمر عليهم وهم يُعذبون، فيخاطبهم ﷺ، قائلًا: صبرا آل ياسر فإن موعدكم الجنة. وقال برهامي إنه لو صدر أي رد فعل من السلفيين، لقالوا عنهم خوارج، ولروجوا في الإعلام أنهم يفعلون ذلك لأنهم هم الذين فجروا كنيسة القديسين في الإسكندرية[2]. فحينها طالب برهامي أتباعه بالصبر والاحتساب، وحذرهم من الانجراف إلى الأعمال التي تكون نتيجتها وقوع عشرات الضحايا بدلًا من ضحية واحدة، كما دعاهم إلى الاستعانة بالصبر والصلاة والعلم والدعوة والعبادة، ووضع موقع أنا السلفي شارة سوداء في صدر الموقع مكتوب عليها: اللَّهُمَّ انتقم من الظالمين[3].

كما ألقى سعيد عبد العظيم محاضرة تحدث فيها عن حرمة دم

---

(١) درس بعنوان: فماذا تفعل بلا إله إلا الله إذا جاءت يوم القيامة، محمد إسماعيل المقدم، موقع أنا السلفي، بتاريخ ٨ ـ ١ ـ ٢٠١١م.

(٢) ياسر برهامي: السلفيون سذج سياسيا لأنهم لا يتلونون، جريدة الأهرام، بتاريخ ٢٢ ـ ١٠ ـ ٢٠١١م.

(٣) حلقات مرئية بعنوان: استعينوا بالله واصبروا، و: صبرًا آل ياسر فإن موعدكم الجنة، ياسر برهامي، موقع أنا السلفي، بتاريخ ٨، ٩ ـ ١ ـ ٢٠١١م.

المسلم[1]. وأقر عبد المنعم الشحات بمرور «الوسط السلفي في الآونة الأخيرة بحالة من اللوم والعتاب المتصاعد مِن الشباب السلفي لشيوخهم مطالبين إياهم بدرجة أعلى من درجات التعاطي مع الأحداث، لا سيما قضية سيد بلال رَحِمَهُ اللَّهُ وأنزله منازل الشهداء». وأخذ الشحات يواجه هذه الضغوط من الشباب بقوله إن معارضتهم إيجابية احتف بها كثير من السلبيات؛ منها عدم إدراك هؤلاء الشباب الفرق بين القضايا الشرعية التي يُلتزم فيها بيان الحكم بالدليل، وبيان القضايا الواقعة التي تقتضي الضرورة في كثير من الأحيان اقتصار مناقشتها على عدد محدود من الناس، وعدم إدراكهم الفرق بين النصيحة وإساءة الظن، وأن كثيرًا من الشباب قد أطلقوا العنان لعواطفهم، وأن القيادة تعنى تغليب العقل على العاطفة، وقال إن ارتفاع نسبة الطلاق في زماننا تعطي مؤشرًا على أن شباب هذه الأيام لا يتسم بالعقلانية المطلوبة منه كرجل، وقال إن هذه الرجولة المتسرعة لا تليق بالرجل العاقل، ولا يصلح هذا في قيادة الكيانات والطوائف لا سيما في وقت الأزمات، التي غالبًا ما تكون القيادة فيها هي الأعلم والأكثر خبرة ودراية، وقال إن مساحة الاطلاع على العوامل التي تؤثر في اتخاذ القرار تكون أكبر بكثير عند القيادة»[2].

إذن فنقول باطمئنان إن فكرة الثورة ليست موجودة بأي شكل من أشكالها في اختيارات الجماعة، وموقفها بإزاء أي اضطهاد يقع عليها أو من أي حراك ثوري يحدث حولها، هو الهدوء والتسليم ونصح الآخرين بذلك أيضًا.

المطلب الثاني

موقف الجماعة من انتفاضة يناير

دعا بعض الشباب على (الإنترنت) للثورة يوم ٢٥ يناير ٢٠١١م أسوة بـ«ثورة تونس»، التي حدثت قبل ذلك بأيام وبالتحديد في ١٧ ديسمبر ٢٠١١م، بينما رأى مشايخ جماعة الدعوة السلفية أن «ثورة تونس» هي ثورة جياع، وأن

---

(١) محاضرة حرمة دم المسلم، سعيد عبد العظيم، موقع أنا السلفي، بتاريخ ٩ - ١ - ٢٠١١م.

(٢) القيادة حزن أعمق وتصرف أهدأ، عبد المنعم الشحات، موقع أنا السلفي، ١٥ - ١ - ٢٠١٠م.

الهدف من هذه الدعوات هو القضاء على جماعة الدعوة السلفية، وأن الثورات تقف وراءها أمريكا لنشر الفوضى؛ فعلى خلفية هجوم من بعض الصحف والمجلات على الجماعة، كتب الشحات أن هذا الهجوم الإعلامي الهدف منه هو استدراجهم إلى العنف بتفخيخ العلاقة بيْن الإسلاميين والأنظمة الحاكمة؛ لتسيل الدماء من الجانبين. وأضاف أن هناك خيوط مؤامرة لتفجير الأوضاع المحتقنة بطبيعة الحال في البلاد الإسلامية، وأن وكلاء الغرب في بلادنا «وهم يحرثون الأرض لثورات شعبية» يزعجهم التفاف شباب الإسلاميين بصفة عامة والسلفيين بصفة خاصة حول مشروعات سامية تهون معها ما يلاقونه مِن مشكلات اقتصادية واجتماعية، كما أنهم يُساهمون في تخفيف آثار تلك الأزمات على غيرهم بدلًا من أن يفر الناس إلى الانتحار، ومن ثم يقوم هذا الطابور الخامس بتحريض النظام على القادة الإسلاميين؛ بينما يحرِّض الأتباع على قادتهم، والمطلوب في النهاية أن يترك الشباب الإسلامي المشروع الإسلامي ليخرجوا في مظاهرات الجياع كحال تونس، وغيرها من الدول العربية والإسلامية. وقال إن هناك من يريد أن يجر الدعوة إلى تبني العنف وأن هذا يظهر في سلوك مَن يحرض الأمن على السلفيين، ثم يحرض السلفيين على الثورة مِن أجل حقوقهم، ثم إذا امتص الشيوخ تلك الصدمات وأوقفوا مفعول تلك الحيل الشيطانية؛ حرضوا عليهم أتباعهم. وأضاف أن أخطر الاحتمالات هو محاولة استقطاب شباب الدعوة الإسلامية لا سيما بعد ما قرب الإنترنت المسافات، فيحاول هؤلاء أن يقودوا الشباب الغاضب من كل الاتجاهات؛ لكي يحدثوا فوضى عارمة بعد ما لم تفِ الفوضى الخلاقة التي صدرتها لنا أمريكا بالمطلوب. وقال: ولن نُستدرج نحن معشر السلفيين إلى المشاركة في الفوضى، سواء ما وسمتها أمريكا بأنها خلاقة أو ما لم توصف بهذا الوصف، كما أن شباب الدعوة الذي اعتاد أن تكون مرجعيته علماء ودعاة يهدون بسُنَّة رسول الله ﷺ لن يسهل عليه أن يقوده في مظاهرةٍ كافر، أو يقوده فيها تارك للصلاة، أو فتاة متبرجة، ولن يقبل أن يُعرِّض بلاد الإسلام لا

سيما مصر قلب العالم الإسلامي للخطر[1].

فلما اندلعت انتفاضة ٢٥ يناير، كان عدم المشاركة هو قرار جماعة الدعوة السلفية؛ فقد سُئل ياسر برهامي: ما حكم المشاركة في ثورة ٢٥ يناير؟ فكان جوابه: «نرى عدم المشاركة في تظاهرات الخامس والعشرين من يناير، وكلام المشايخ واضح جدًا في ذلك، والأوضاع مختلفة بين مصر وتونس»[2].

ثم أصدرت جماعة الدعوة السلفية بيانًا يوم ١ فبراير، وفيه دعت إلى توقف الانتفاضة قائلةً: «ولا يمكن الاستمرار في دفع البلاد إلى مزيد من الفوضى... فمن يدفع البلاد لمزيد من الفوضى بحجة التغيير... سيتحمل نتائج ذلك كله أمام الله ﷻ. وإنا نُرجح قبول إصلاحات عاجلة لإنقاذ الموقف». كما دعت الجماعة إلى «تجاوز الأزمة والعفو والصفح عن كل من بدر منه إساءة أو اعتداء من أفراد الشرطة، ونحذر من التعميم الظالم والاعتداء على أفرادها؛ فهم في النهاية أبناؤنا وإخواننا وجزء من شعبنا وأمتنا؛ من كان خادمًا للبلاد كرمناه، ومن تجاوز واعتدى فنحن نريد صفحة جديدة وعهدًا جديدًا بلا اعتداء»[3].

وانتقد الشحات الإسلاميين الذين شاركوا بانتفاضة ٢٥ يناير، و«الذين فضلوا عدم إدراج تطبيق الشريعة على قائمة المطالب حتى لا تُرفض المطالب بأسرها، وهو أمر كان كفيلًا بجعل ميزان المصالح والمفاسد من وجهة نظر الدعوة يميل إلى غلبة المفسدة، وقامت المظاهرات تحت لافتات عالمانية في أول الأمر؛ وهذا سبب آخر من أسباب الامتناع عنها عندنا». وقال: إن «المصلحة العامة للأمة تقتضي تمكين جهاز الأمن من القيام بدوره». وقال عن خطاب حسني مبارك: «حدثت استجابة في خطاب الرئيس، قد تكون في ضوء

---

(١) مقال: لن نتراجع لن نُستدرج لن نُوظف، عبد المنعم الشحات، موقع أنا السلفي، بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١١م.

(٢) فتوى بعنوان: حكم المشاركة في ثورة ٢٥ يناير اقتداء بتونس، موقع أنا السلفي، ٢١ يناير ٢٠١١م.

(٣) بيان الدعوة السلفية حول معالجة الموقف الراهن ٣، موقع أنا السلفي.

المعطيات مقبولة وتُحقق أقصى المتاح»[1]. وقبل التنحي بيوم أكدت الجماعة «أن موقف الدعوة المعلن والموجه إلى أبنائها ومَن يوافقهم لم يتغير»[2].

واقتصر دور الجماعة إبان الانتفاضة على توفير بعض السلع الغذائية للمواطنين بسعر أقل، لمواجهة الغلاء الذي زاد حينها، وعلى مشاركة اللجان الشعبية التي انتشرت خلال انتفاضة يناير لحماية المنازل والمحلات والمؤسسات من السطو والسرقة، وأثناء فترة إغلاق المخابز كانوا يمرون علي بعض المنازل لتوزيع الخبز والمواد الغذائية[3].

وبذلك كان موقف الجماعة متسقًا مع مواقفها السابقة ومنهجها في رفض الثورة كفكرة، وأنها تفضل الهدوء والتسليم وتنصح غيرها بذلك، وأنها لا تسعى إلى أي فعل يوصف بأنه تصادمي.

ونلاحظ أن المقدمات التي تبني عليها الجماعة موقفها بإزاء التحركات الثورية التي تواجهها، يتسم كثير منها بما قد يدرجه البعض تحت نظرية المؤامرة؛ كذكر أن هذه الانتفاضة وراءها الولايات المتحدة الأمريكية، وأن الهدف منها هو توريط الإسلاميين، وما شابه ذلك من الأدلة التي لا دليل علمي عليها. وهو ما حدث أيضًا خلال أحداث محرم بك ومقتل السيد بلال كما مر معنا من حديث حول المؤامرات الخارجية وعلاقة تفجير الكنيسة بتقسيم السودان، وما شابه ذلك من التوقعات الظنية المحضة التي لا يصلح اتخاذ القرارات على أساسها، وهو الأمر الذي سيتكرر كثيرًا بعد دخول الجماعة حلبة السياسة كما سنرى.

---

(١) احقنوا الدماء، عبد المنعم الشحات، بتاريخ ٤ فبراير ٢٠١١م، موقع أنا السلفي.

(٢) حول ما فهمه البعض مِن كلام الشيخ محمد إسماعيل، ياسر برهامي، بتاريخ ١٠ ـ ٢ ـ ٢٠١١م، موقع أنا السلفي.

(٣) كما قال عبد المنعم الشحات في حواره مع جريدة الأخبار (المصرية)، بتاريخ ١٨ ـ ٤ ـ ٢٠١١م.

الفصل الثاني

حزب النور ومرحلة جديدة في حياة الجماعة



تمهيد

انطلقت انتفاضة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١م، وفي الحادي عشر من فبراير التالي تنحّى الرئيس محمد حسني مبارك عن الحكم، فإذا بالفرحة العارمة تجتاح كثيرًا من القطاعات، كان منها قطاع التيار الإسلامي بشكل عام، وجماعة الدعوة السلفية بشكل خاص، التي واجهت انتقادات كثيرة ومستمرة حول عدم مشاركتها في الانتفاضة، وتم اتهامها بأنها لم تشارك لأنها كانت تقول إن الخروج على الحاكم حرام، وقالت الجماعات والتيارات الأخرى إن الجماعة قد أفادت من نجاح الانتفاضة وهي لم تشارك فيها، وغير ذلك من الاتهامات. ولكن الجماعة واجهت تلك الانتقادات بقولها إنها لم تشارك حرصًا منها على نجاح الانتفاضة؛ لأنها إن شاركت ورأت الولايات المتحدة الأمريكية والدول العظمى أصحاب السمت السلفي في ميادين الانتفاضة ستفهم أنها ثورة إسلامية وتتدخل حينها لإجهاضها، كما أن الجماعة ما فتئت أن أكدت أن المشاركة في الانتفاضة كانت بطريقتين، طريقة الاعتصام بالميادين الرئيسية والمسيرات والمظاهرات، وطريقة حماية البيوت والمؤسسات والمحال التجارية وتوفير السلع الغذائية للجماهير، وهي قد شاركت بالطريقة الثانية، كما أنها قد دفعت عن نفسها القول بحرمة الخروج عن الحاكم، وقالت إنها لم تكن تقول بذلك بل كانت تقول إنه يجب الخروج على الحاكم لكن في حالة عدم زيادة المفاسد بالخروج، إلى آخر ذلك من التبريرات التي قالتها.

وفي هذا الفصل نرصد التحول الكبير للجماعة نحو المشاركة في العملية السياسية الديمقراطية، ومراحله، ونعرّف بذراعها السياسي الجديد وأهم مواقفه.

المبحث الأول

مولد حزب النور

كلّف محمد حسني مبارك في بيان تلاه نائبه عمر سليمان، المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد؛ فقام المجلس العسكري بتعليق العمل بدستور ١٩٧١م، وتشكيل لجنة لصياغة تعديلات على بعض مواد هذا الدستور، ثم عقد استفتاء على هذه التعديلات.

وحشد الإسلاميون في صالح التصويت بالموافقة على هذه التعديلات، من أجل أسباب عدة، أهمها: تخوفهم من طول الفترة الانتقالية تحت حكم العسكر حتى لا يغريهم ذلك بالبقاء، ولأن جمعية كتابة الدستور ستكون مختارة شعبيًّا بما يعني تعبيرًا حقيقيًّا عن الهوية الإسلامية، بخلاف ما لو وُضعت جمعية مختارة بالتعيين فساعتها سيكون الثقل العلماني فيها أكبر من الإسلاميين، فأحس العلمانيون والأقباط أنهم يضيعون بدخولهم هذه المنافسة الشعبية، فأطلقوا حملات لرفض هذه التعديلات التي تؤدي واقعيًّا لحذفهم من المشهد السياسي.

أما جماعة الدعوة السلفية، فكانت أيضًا تخشى حذف المادة الثانية من دستور ١٩٧١م إذا تمت كتابة دستور جديد، سواء قبل الانتخابات أو بعدها، وكانت قد نادت بعض الشخصيات العلمانية بحذفها؛ فكانت الجماعة من الداعين إلى المشاركة في الاستفتاء والتصويت بالموافقة، وعللت هذا بكون التعديلات تضمنت العديد من الإيجابيات، أولها: «عدم التعرض للمادة الثانية مِن الدستور، التي تنص على أن دين الدولة هو الإسلام، وعلى مرجعية

الشريعة الإسلامية»[1]. وكانت هذه أول مشاركة لجماعة الدعوة السلفية في العملية السياسية الديمقراطية.

ثم كانت نتيجة الاستفتاء يوم ٢٠ مارس، وكانت بإعلان الموافقة على التعديلات، بنسبة تعدت ٧٧٪ من الأصوات، وأعلن المجلس العسكري اعتزامه إصدار إعلان دستوري ينظم العمل في المرحلة الانتقالية حتى انتخاب رئيس وبرلمان جديدين، وقد أصدر الإعلان الدستوري بالفعل في نهاية مارس المذكور.

وبعد التواجد الكبير للتيار السلفي عامة في الاستفتاء، بدأت حرب إعلامية من القنوات الفضائية ذات التوجه العلماني عليه، وبث تلك القنوات شائعات كثيرة حوله؛ كشائعة اعتزام السلفيين القيام بمظاهرات في ٢٩ مارس لخطف النساء غير المحجبات والمسيحيات. ونشرت صحيفة (روز اليوسف) في ٣٠ مارس أنه تزايدت نسب الغياب في المدارس وأغلقت بعض المدارس المسيحية أبوابها بعد الأنباء التي ترددت حول تهديد السلفيين لأي فتاة تخرج للشارع دون تغطية وجهها. وأشيع كذلك خبر قطع شخص سلفي لأذن أحد الأقباط، وغير ذلك. وقد واجهت جماعة الدعوة السلفية تلك الشائعات بوسائل مختلفة؛ كتعليق الملصقات التي تنفي ذلك على أبواب مساجدها، وكالتأكيد على كون ذلك محض شائعات من خلال البيانات واللقاءات الإعلامية والنشر على مواقع التواصل الاجتماعي ومواقعها الخاصة بها، وغير ذلك.

ثم بدأت الجماعة في التمهيد لإنشاء حزب سياسي، وجاء هذا التمهيد ببيانها في ٢٢ مارس - أي: بعد يومين من إعلان نتيجة الاستفتاء - الذي قالت فيه إنها بعد التشاور والمحاورة في ضوء المتغيرات الجديدة قد قررت المشاركة الإيجابية في العملية السياسية، وإنها بصدد تحديد الخيار المناسب

---

(١) بيان من الدعوة السلفية بشأن الاستفتاء على التعديلات الدستورية، موقع أنا السلفي، بتاريخ ٦ مارس ٢٠١١م.

لصورة هذه المشاركة[١].

ثم بتصريح قياداتها المتكرر أننا «نختار أن نظل دعوة، وإن كنا سنشارك في العمل السياسي باختيار الأصلح من الأحزاب السلفية إن نجح تكوينها، وكذا الأصلح من أفراد أحزاب ذات مرجعية إسلامية أخرى كالإخوان، وكذا من المستقلين الصالحين»[٢].

فكان هناك حرص شديد من الجماعة على كتمان كونها وراء إنشاء حزب النور، عبرت عن هذا الكتمان صيغة التصريح السابق، الذي تكرر كثيرًا كما في قول نفس الشخص: «ندعم التيارات التي تمارس السياسة، سواء الإخوان، أو بعض الأحزاب السلفية الصغيرة التي كونتها مجموعات ذات خلفية سلفية، وقد قرأت أنهم وصلوا ٧ أحزاب»[٣].

فكانت المرحلة الثالثة من التمهيد ـ بعد المشاركة في الاستفتاء ثم قرار المشاركة السياسية المبهم يوم ٢٢ مارس ـ أن أعلنوا عن كونهم كما هم جماعة دعوية، لكن الجديد فقط أنهم سيرشحون لأتباعهم أصلح الموجودين من الإسلاميين لانتخابهم، وهذا في حد ذاته إن اقتصر على ذلك تطور كبير؛ حيث كانت الجماعة ترفض مطلقًا المشاركة في العملية السياسية الديمقراطية، سواء بالترشح أو الانتخاب أو بأي صورة من صور المشاركة.

ثم جاءت المرحلة الرابعة من التمهيد بعد تأسيس حزب النور[٤] رسميًا، فقالت الجماعة إنها ستدعمه في الانتخابات البرلمانية، ولكنها قالت ذلك وكأن الحزب ليس من إنشائها؛ فقالت: «ونحن بعد الاطلاع على برنامج حزب النور سندعم هذا الحزب في الانتخابات القادمة وسنقويه بإذن الله؛ لأن المنهج متوافق مع الدعوة السلفية». ثم أكدت الجماعة أن الدعاة لن يشاركوا

(١) بيان من الدعوة السلفية بشأن المشاركة السياسية، موقع أنا السلفي، بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠١١م.

(٢) حوار مع عبد المنعم الشحات حول إعادة تشكيل مجلس إدارة الدعوة السلفية، موقع طريق الإسلام، بتاريخ ٣ أبريل ٢٠١١م.

(٣) حوار مع عبد المنعم الشحات مع جريدة الأخبار، بتاريخ ١٨ ـ ٤ ـ ٢٠١١م.

(٤) كان أول اسم قد اقتُرح للحزب هو (قوى السلام المصري)، ثم تم الاستقرار على (النور).

في حزب من الأحزاب، و«إنما ننظر في أقرب الأحزاب إلى منهجنا ونؤيده»[1].

ولما سُئل ياسر برهامي لماذا لا تتوحد الأحزاب السلفية؟ أرجع الأمر إلى أن كل حزب من الأحزاب قد يصل إلى شريحة من الناس لا يصل إليها الحزب الآخر[2]. وذلك في رفض مقنَّع فيما يبدو لاتحاد حزب النور مع أحزاب غير خارجة من رحم جماعة الدعوة السلفية، وإن كانت سلفية الاتجاه عمومًا، ولكن ليس للجماعة سلطان على أفرادها.

ولعل وراء هذا التمهيد ثلاثة أسباب:

الأول: هو عدم تأكد الجماعة من نجاح حزب النور في إنهاء إجراءات تأسيسه؛ فالجماعة كانت لا تزال متشككة في إمكانية قيام حزب لها وهي الجماعة السلفية التي يقال عنها أنها متشددة دينيًّا، ومعروف توجه الدولة نحو التيارات الإسلامية عامة والمتشددة خاصة.

والثاني: من أجل تهيئة أتباعها لهذا الموقف الجديد على مسامعهم وعلى ما تعلموه وتربوا عليه، فلطالما درسوا أن الديمقراطية كفر وأن المشاركة السياسية الديمقراطية لا تجوز... إلخ. فعملت الجماعة على التوطئة لذلك حتى لا تخسر أتباعها عندما يشعرون بتغيّر في المنهج ومبادئ الدعوة. وقد قال د. عماد عبد الغفور والذي سيصبح أول رئيس لحزب النور: «إن البداية كانت في فترة بها ضغوط عظيمة علينا، بدأت بأهمية إقناع الشارع السلفي بأهمية العمل السياسي في تلك المرحلة، ومن ثَم المشاركة في السياسة»[3].

والثالث: هو أن الجماعة كانت تريد في بداية الأمر الفصل بين العمل الدعوي والعمل السياسي، وكانت حجتها في ذلك أنها لا تريد فشل الجماعة إذا فشل الحزب في القيام بدوره، «في ظل عدم وجود كوادر وخبرات للعمل

---

(١) ندوة الدعوة السلفية والعمل السياسي، موقع أنا السلفي، بتاريخ ٣ ـ ٦ ـ ٢٠١١م.

(٢) المصدر السابق.

(٣) حوار جريدة المصري اليوم مع د. عماد عبد الغفور، بتاريخ: ١٧ ـ ١٢ ـ ٢٠١١م.

السياسي»[1]، فكانت تريد أن يعمل الحزب بعيدًا عنها وتكون هي داعمته ومرجعيته الشرعية فقط من وراء ستار، وجرى بالفعل تنبيه الكوادر الدعوية والشرعية بعدم المشاركة في الحزب[2]. ويؤكد هذا نفي د. عماد عبد الغفور وكيل مؤسسي الحزب آنذاك أن يكون له علاقة بالدعوة السلفية بالإسكندرية[3].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) سمعت ذلك من القيادي السلفي ياسر برهامي في لقاء شخصي معه بداية إنشاء حزب النور.

(٣) موقع السياسي، بتاريخ ٣٤ ـ ١١ ـ ٢٠١١م.

المبحث الثاني

البرنامج وأهم الرموز ومنابر الإعلام

في هذا المبحث سنتعرف باختصار على برنامج حزب النور، وأشهر رموزه، ومنابره الإعلامية.

المطلب الأول

ملخص برنامج حزب النور

نشر حزب النور برنامجه الذي يعبر عن تصوره لبعض مجالات الحياة المختلفة، وبرزت فيه نوعية خطاب جديدة تتناسب مع الوضع الجديد، وتم التخلي في خطاب البرنامج عن خطاب الجماعة التقليدي الواضح والصريح الذي لا يتنازل قيد أنملة، فحرص الحزب على الموازنة بين الألفاظ حتى يظهر في صورة غير المتشدد، وفي نفس الوقت حتى لا يؤخذ عليه من قواعده أنه تراجع.

لقد بدأ برنامج حزب النور بتمهيد يفيد بأن (ثورة ٢٥ يناير) جعلت «الخلق كلهم يراقبون كيف يبني المصري العظيم قواعد المجد وحده»، وأنه «دعت الضرورة جموع الشعب إلى التجمع تحت راية حزب النور لحمل لواء تجديد عزم الأمة». وأن الأوضاع التي تسببت في تفجير الثورة «لا بد من تشخيصها وتحديدها ووضع أفضل الأساليب لمعالجتها بأسرع ما يمكن».

ثم يبدأ البرنامج بموضوع «الثقافة والهوية»، وجاء فيه أن «قضية الهوية قضية محورية لا بد من الاهتمام بها والتركيز عليها؛ لأنها هي التي تشخص ذات الأمة وتميزها، وهي السمة الجوهرية العامة لثقافتنا». وأن على الدولة

«ترسيخ هذه الهوية في مختلف مناحي الحياة». «ولقد أظهرت الأمة بكافة أطيافها توافقًا شعبيًّا كبيرًا على اعتماد الإسلام دينًا للدولة، واللغة العربية هي اللغة الرسمية، والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع».

ثم ينتقل إلى البرنامج السياسي لحزب النور، وفيه «يدعو الحزب لإقامة دولة عصرية على الأسس الحديثة، تحترم حقوق التعايش السلمي بين أبناء الوطن جميعًا، بعيدًا عن النموذج الثيوقراطي الذي يدعو لدولة تدعي الحق الإلٰهي في الحكم، وتحتكر وحدها الصواب في الرأي، وكذلك بعيدًا عن النموذج اللا ديني الذي يريد اقتلاع الأمة من جذورها وهويتها الثقافية، وإنما يدعو الحزب للدولة القائمة على تعدد المؤسسات والفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية».

و«ينبغي أن تكون جميع مكونات العملية السياسية منضبطة بضوابط الشريعة الإسلامية؛ فتحقيق الديمقراطية إنما يكون في إطار الشريعة الإسلامية».

أما البرنامج الاقتصادي للحزب فيهدف إلى «الاهتمام بكرامة الإنسان المصري، ورفع مستواه المعيشي وحمايته من الفقر»، و«تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل وتوزيع الثروات»، وذلك عن طريق توفير فرص العمل، والاهتمام بالبحث العلمي في مجالات الصناعات، وتوطين الصناعات الاستراتيجية الغذائية والعسكرية، وتعديل قوانين البنوك والإقراض بالتوسع في صيغ التمويل الإسلامية بصورة متدرجة ومحاربة الاحتكار، والتكافل الاقتصادي بين الدول العربية والإسلامية، والاستثمار في رأس المال البشري، ومحاربة إهدار المال العام، ومحاربة الفساد والمفسدين، ومحاربة الاستبداد السياسي.

ثم يأتي دور الرعاية الصحية في برنامج حزب النور، ويبدأ بتقرير كون «الإنسان هو المخاطب بإعمار الكون وصنع الحضارة وبناء النهضة، وبغير إنسان صحيح العقل والبدن لا يمكن تحقيق شيء من ذلك». ثم عدّد البرنامج مساوئ نظام الرعاية الصحية في مصر، وقال إن «الرعاية الصحية للمواطنين

هي أحد حقوق الإنسان الأساسية التي يكفلها الدستور والمواثيق العالمية»؛ فلا بد من «وضع خطة طويلة الأمد للرعاية الصحية في جميع محافظات الجمهورية على حد سواء»، وتشمل مسؤولية الدولة كل ما يمت للرعايا الصحية بصلة، من حديد المسؤول الأول عن الرعاية الصحية في مصر، وتحديث المستشفيات، وتخريج وتدريب الكوادر الطبية، وتطوير نظام التأمين الصحي. . . إلخ.

ثم يتحدث البرنامج عن التعليم، وأنه أساس التغيير المنشود وأمل النهضة المنتظر، وأن المحنة التي تعيشها مصر «ناتجة في قسم كبير منها عن انهيار نظمها التعليمية، والتعليم وسيلة للارتقاء بالأخلاق والقيم الفاضلة وتزكية النفس، ولا يصح فصل العلم عن الدين، بل هو من وسائل التقرب إلى الله». ثم عدد البرنامج أسباب تدهور التعليم، ثم ذكر أن العلاج يكون بزيادة ميزانية التعليم، وعدد المدارس، والقضاء على الدروس الخصوصية، والاهتمام بالمدارس، وتطوير المناهج، والاهتمام بالتعليم الديني الصحيح، وغير ذلك.

ثم يتحول البرنامج للحديث عن مجال السياسة الخارجية، حيث استهل الكلام حولها بتراجع دور مصر التاريخي على الصعيد الإقليمي والصعيد الدولي. ثم ذكر في علاج ذلك أن تكون العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى مؤسسة على الاحترام المتبادل والعلاقات المتكافئة والتعايش السلمي، وتقوم على أساس تكامل الحضارات وليس صراع الحضارات، وتحقق قيم الحق والعدل والحرية، وعدم الاعتداء وتجريم اغتصاب حقوق الغير بالقوة.

ثم أكد البرنامج على أن السياسة الخارجية «لا بد أن تدعم الأمن القومي المصري، وتحترم العهود والمواثيق، ولا تزج بالبلاد في نزاعات تدمر ولا تعمر، وتهدم ولا تبني». وأشار البرنامج إلى أهمية «إحياء علاقة التواصل والتعاون مع الشعوب كافة، ولا تكتفي بالأنظمة السياسية».

ثم ينتقل البرنامج إلى الحديث عن المجال الأمني، وأنه لا بد في مجال

الأمن الداخلي «من تغيير العقيدة الأمنية للنظام البائد، والتي اهتمت فقط بأمن طبقة قليلة حاكمة على حساب ملايين كادحة أهملت حقوقهم وأهينت كرامتهم».

ثم قال: إنه «لا بد أن توضع مصلحة الوطن فوق مصلحة الأفراد؛ ولهذا لا بد من إعادة النظر في المناهج والمقررات التي يدرسها أفراد المؤسسات الأمنية، وتوجيهها الوجهة الصحيحة، وإعادة تدريب وتأهيل رجال الأمن المصري مهنيًّا وفكريًّا ودينيًّا». وكذلك ينبغي «دراسة الملفات الأمنية الكبرى؛ كمشكلة المخدرات والإدمان، ومشكلة الجريمة، ومشكلة الإرهاب والتطرف الفكري، وتناولها بطريقة علمية صحيحة، وعلاجها بصورة سليمة مبنية على تضافر جهود علماء الدين وعلماء الاجتماع والطب والقانون والسياسة، إضافة إلى الخبراء الأمنين».

وذكر البرنامج أن مما يلزم الاهتمام به حوادث الطرق، وجرائم المال العام، والتحذير من عناصر وأفراد أجهزة أمن الدولة وعودتهم لممارسة نشاطاتهم.

أما في مجال الأمن الخارجي «فلا بد من دعم الجيش المصري وتقويته معنويًّا وعمليًّا، عقيدة وتسليحًا، ليكون حاضرًا دومًا وأبدًا درع الحماية للأمن القومي المصري».

ثم يختم البرنامج بالمجال الاجتماعي، فيذكر أن «الأسرة أهم مكونات المجتمع المصري، وهي الوحدة الأساسية للمجتمع في ثقافتنا المصرية والعربية والإسلامية، وتقوم نهضة الأمة على نهضة الأسرة». «فالطفل لا بد أن ينال حقه الذي كفله له الإسلام منذ تكونه جنينًا»، وينبغي «الاهتمام برفع مستوى الوعي الديني والاجتماعي لدى المواطنين، وضرورة الحفاظ على البناء الأسري»، و«تحسين مستوى مؤسسات رعاية الأحداث»، و«تشجيع تكوين جمعيات الخدمات الاجتماعية».

«والمرأة كذلك لا بد أن تنال حقها الكامل الذي كفله الإسلام لها، والذي تميز عن غيره من المناهج في تقديره لها، وتعتمد نظرتنا لمنزلة المرأة

في المجتمع على المساواة الكاملة في الكرامة الإنسانية بين الرجل والمرأة».

«والشباب هم ثروة الأمة وذخيرتها، ولا بد أن تكفل لهم كل الحريات في حدود المسؤولية».

«وكذلك لا بد من الحفاظ على سلامة العلاقة بين أعراق وأطياف الأمة المصرية بجميع مكوناتها، مسلمين وأقباط، قبائل ونوبة وغيرهم»، «كل ذلك في نسيج واحد، يجمعه خطاب سياسي وإعلامي وثقافي واحد، ويقوم كل ذلك على أساس من الحق والعدل والحرية المسؤولة»[1].

وما رأيناه في ملخص البرنامج من ألفاظ، نشير إلى أنها كانت مرفوضة تمامًا من قِبل الجماعة، ولا تتواجد البتة في أوساطها أو في خطابها؛ كالحديث مثلًا عن «الإرهاب والتطرف الفكري» الذي لطالما استنكرته الجماعة وأبانت أن «أعداء الإسلام» يقصدون به صحيح الإسلام الذي يريدون تشويهه، وكقول البرنامج باحترام «العهود والمواثيق» الدولية، دون استثنائه لمعاهدة السلام مع إسرائيل مثلًا أو ميثاق حقوق الإنسان، رغم ما فيهما من أشياء تخالف أدبيات الجماعة، وكذلك دعوة الحزب لإقامة «دولة عصرية على الأسس الحديثة»، وحديثه عن احترام «حقوق التعايش السلمي بين أبناء الوطن جميعًا»، فهذه الألفاظ وغيرها كانت منبوذة تمامًا بسبب استخدام النخبة المثقفة العلمانية لها دالةً على أمور تخالف صحيح الدين في نظر الجماعة.

المطلب الثاني
أهم رموز الحزب

١ ـ د. عماد عبد الغفور:

ولد عماد الدين عبد الغفور عام ١٩٦٠م بالإسكندرية، وتخرج في كلية الطب بجامعة الإسكندرية عام ١٩٨٣م، وهو من مؤسسي جماعة الدعوة السلفية، وينسب إليه البعض فكرة تأسيس حزب النور، وهو وكيل مؤسسي

(١) برنامج حزب النور كان على موقع الحزب قبل توقفه، والآن مبثوث على عدة مواقع على الإنترنت.

الحزب، وترأس الحزب كأول رئيس له، ونجح في أن يكون للحزب المركز الثاني من حيث المقاعد في أول انتخابات برلمانية يخوضها، شغل منصب مساعد الرئيس محمد مرسي لملف التواصل المجتمعي، ثم استقال من حزب النور في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢م لخلافات داخلية في الحزب، وأسس حزب الوطن في بداية ٢٠١٣م.

٢ ـ محمد يسري سلامة:

ولد محمد يسري سلامة في الإسكندرية عام ١٩٧٤م، ودرس بكلية طب الأسنان، ثم انضم إلى مركز المخطوطات بمكتبة الإسكندرية كباحث ومترجم، وله رحلات في طلب العلم للهند وغيرها، حصل من خلالها على عدة إجازات علمية، شارك بدور كبير في فعاليات انتفاضة ٢٥ يناير، وكان على رأس المشاركين بالإسكندرية، له عدة مؤلفات وتحقيقات ومقالات؛ كتحقيقه لكتاب النبوات لابن تيمية، وتحقيق مجموعة رسائل في أدب الجرح والتعديل وشروط كتابة التاريخ والتراجم، وله مؤلف في مصادر السيرة النبوية ومقدمة في تدوين السيرة، وله معجم لما طبع من مصنفات ابن تيمية، وله كتاب القول النصيح لمن رد حديث الصحيح، وظل في الفترة بين ١٢ يونيو ٢٠١١م (تاريخ إنشاء حزب النور) وإلى أن استقال يوم ١٨ أغسطس ٢٠١١م متحدثًا رسميًّا باسم الحزب. ثم أصبح عضوًا مؤسسًا بحزب الدستور، ثم توفي بمرض مفاجئ في ٢٤ مارس ٢٠١٣م.

٣ ـ يونس مخيون:

ولد عام ١٩٥٥م، تخرج في كلية طب الأسنان بجامعة الإسكندرية عام ١٩٨٠م، وحصل على ليسانس الشريعة الإسلامية من جامعة الأزهر سنة ١٩٩٩م. عمل كطبيب أسنان إلى جانب كونه أكبر ممثلي جماعة الدعوة السلفية بمدينته، أصبح بعد انتفاضة يناير عضو مجلس إدارة الجماعة، وانتخب نائبًا بمجلس الشعب ٢٠١٢م، ثم كان عضوًا بالجمعية التأسيسية لكتابة دستور ٢٠١٢م. انتخب بالتزكية رئيسًا لحزب النور في يناير ٢٠١٣م. اعتقل عقب

اغتيال السادات لمدة عام تقريبًا، ثم اعتقل لفترات قصيرة في عهد حسني مبارك.

٤ ـ بسام الزرقا:

ولد بالإسكندرية عام ١٩٦٠م، تخرج في كلية الطب جامعة الإسكندرية سنة ١٩٨٦م، ثم حصل على الإجازة العليا في التفسير من جامعة الأزهر، ودبلوم الدراسات السياسية من المعهد الدبلوماسي، يعد من مؤسسي حزب النور، وهو عضو الهيئة العليا للحزب ومسؤول الملف السياسي به. عمل مستشارًا للرئيس محمد مرسي للشؤون السياسية قبل أن يستقيل في فبراير ٢٠١٣م، اختير عضوًا بالجمعية التأسيسية لكتابة دستور ٢٠١٢م، ولجنة الخمسين لدستور ٢٠١٤م، قبل أن يُستبدل به محمد إبراهيم منصور ممثلًا لحزب النور. تم اعتقاله لفترة قليلة عام ٢٠٠١م.

٥ ـ أشرف ثابت:

ولد عام ١٩٦٤م بالإسكندرية، وتخرج عام ١٩٨٩م في كلية الزراعة جامعة الإسكندرية، وفي ١٩٩٧م في كلية الحقوق من نفس الجامعة. وهو عضو بجماعة الدعوة السلفية، درس بمعهد الفرقان قبل حله عام ١٩٩٤م، وأصبح بعد هيكلة الجماعة عضو مجلس إدارتها العام، وهو عضو الهيئة العليا لحزب النور والأمين العام للجنة شؤون العضوية أيضًا، انتخب نائبًا بمجلس الشعب ٢٠١٢م واختير وكيلًا للمجلس عن الفئات.

٦ ـ نادر بكار:

ولد عام ١٩٨٤م، وتخرج في كلية التجارة عام ٢٠٠٥م من جامعة الإسكندرية، وهو عضو المكتب السياسي لحزب النور، ونائب رئيس الحزب لشؤون الإعلام، له عدة مقالات سياسية ولقاءات إعلامية، ويخطب الجمعة ويلقي أحيانًا المحاضرات الدينية ببعض مساجد الإسكندرية وغيرها من المساجد التابعة للجماعة.

٧ ـ جلال مُرة:

من مواليد محافظة المنوفية عام ١٩٦٠م، ثم انتقل إلى محافظة السويس وأصبح بعد ذلك هو مسؤول الجماعة بها، ثم بعد انتفاضة يناير صار مدير إدارة المحافظات بالجماعة، ثم الأمين العام لحزب النور، وهو ممثل الجماعة والحزب الذي ظهر بمؤتمر إعلان انقلاب يوليو.

٨ ـ محمد إبراهيم منصور:

من مواليد محافظة كفر الشيخ عام ١٩٧٠م، وهو مسؤول الجماعة بكفر الشيخ، وبعد انتفاضة يناير تم انتخابه عضوًا بمجلس الشعب، ثم أصبح عضو المجلس الرئاسي والأمين العام المساعد وعضو الهيئة العليا لحزب النور، وعضو مجلس إدارة الجماعة، وهو ممثل الجماعة والحزب بلجنة الخمسين لكتابة دستور ٢٠١٤م، سبق اعتقاله لعدة أشهر عام ٢٠٠٥م لجهوده التنظيمية.

المطلب الثالث

منابر حزب النور الإعلامية

١ ـ جريدة النور الجديد (توقفت):

صدرت في ١٩ ـ ٩ ـ ٢٠١١م جريدة عن حزب النور باسم (النور الجديد)، وكانت تُطبع أسبوعيًّا وتنشر يوم الاثنين، ويرأس تحريرها صحفي اسمه (جمال عبد الناصر)، وكان (المانشيت) الأول فيها: «رئيس حزب النور: نعاهد الشعب المصري أن نلتزم الشورى ونسلك طريق الديمقراطية». وكتب ياسر برهامي كلمة تهنئة في الصفحة الأولى بنفس العدد بعنوان: «جريدة النور على طريق النور».

ثم توقفت الجريدة في مارس ٢٠١٢م بعد صدور ٢٤ عددًا، دون إبداء أسباب رسمية.

٢ ـ موقع حزب النور (توقف):

انطلق موقع حزب النور www.alnourparty.org بعد تأسيس الحزب بشهرين تقريبًا، وكان يحوي برنامج حزب النور، وآخر أخبار الحزب، وأنشطته في مجالات مختلفة، ومقالات متجددة، ولكن الموقع توقف أيضًا دون إبداء أسباب، ولم يتم إنشاء موقع بديل له حتى كتابة هذه السطور، وهو أمر مستغرَب.

٣ ـ موقع آخر الأنباء:

وهو موقع تم إنشاؤه عام ٢٠١٤م، ويتناول الأخبار بصفة عامة، وأخبار حزب النور بصفة خاصة[١].

٤ ـ مواقع التواصل الاجتماعي:

تُنشر بيانات حزب النور وتصريحات قياداته عبر مواقع التواصل الاجتماعي؛ سواء عبر الصفحة الرسمية للحزب وهي باسم شبكة رصد حزب النور ـ بعد إغلاق الصفحة الرسمية الأقدم والأشهر أيضًا ـ أو صفحات قيادات الحزب؛ كيونس مخيون، ونادر بكار[٢].

٥ ـ اللقاءات الفضائية:

يخرج قيادات حزب النور دوريًّا في لقاءات إعلامية بالقنوات الفضائية المختلفة ذات التوجه العلماني؛ كقناة صدى البلد، وروتانا مصرية، وCBC، والنهار، والحياة، والتحرير، وغيرها.

٦ ـ نفس منابر الجماعة الإعلامية:

يتابع موقع أنا السلفي نشر بيانات حزب النور، وكذلك جريدة الفتح،

---

(١) موقع آخر الأنباء: www.akheralanbaa.com

(٢) شبكة رصد حزب النور: facebook.com/Elnour.Party.News يونس مخيون: facebook.com/dryonosmakhyoun
نادر بكار: facebook.com/naderbakar

وكثير من صفحات مواقع التواصل الخاصة بقيادات الجماعة وأعضائها.

ومن الملاحظ عدم نجاح الحزب في الجانب الإعلامي بالشكل المناسب لأكبر حزب بمصر ـ بعد حل حزب الحرية والعدالة التابع للإخوان المسلمين ـ، ونلاحظ ذلك من عدم استقرار المنابر الإعلامية الخاصة به؛ فقد تم توقف الموقع الرسمي والصفحة الرسمية للحزب على موقع (فيس بوك) وموقع (تويتر) وكذلك الجريدة، ومن ظهور قيادات الحزب بمنابر إعلام الأحزاب المنافسة له ولا يحدث العكس، فقيادات الحزب على سبيل المثال تظهر في قناة الحياة التابعة لحزب الوفد، وكذلك في عدم إطلاق الحزب ولو لقناة فضائية واحدة لتعبر عنه، رغم مرور قرابة أربعة أعوام على إنشائه واتساع قاعدته الجماهيرية مقارنة بالأحزاب العلمانية التي نجحت البارزة منها في إنشاء منابر إعلامية قوية، ومقارنة بحزب الإخوان المسلمين قبل حله وإيقاف قناته الفضائية (مصر ٢٥) وجريدة الحرية والعدالة. ومن مظاهر الضعف أيضًا تداخل المنابر الإعلامية الخاصة بالحزب على قلتها مع منابر الجماعة.

المبحث الثالث

أهم محطات الحزب والجماعة

بسبب ملابسات سنذكرها لاحقًا، تم الانصهار التام بين الجماعة والحزب، بحيث يعسر التفريق بين مواقفهما، لذا سنذكر تحت هذا المبحث أهم المحطات السياسية التي مرت بها الجماعة والحزب، حتى تتكون في ذهن القارئ خريطة زمانية للأحداث التي حدثت خلال ثلاثة أعوام ونصف تقريبًا، منذ تأسيس حزب النور بمنتصف ٢٠١١م إلى نهاية عام ٢٠١٤م.

والآن إلى أبرز تلك المحطات:

* مايو ـ يونيو ٢٠١١م: قام د. عماد عبد الغفور بتقديم أوراق حزب النور إلى لجنة شؤون الأحزاب يوم ٢٤ مايو، وتم قبول الأوراق يوم ٨ يونيو، وبدأ عمل الحزب رسميًا يوم ١٠ يونيو، ثم بدأ تأسيس أمانات الحزب[١].

* في ٢٤ يونيو ٢٠١١م: صدرت تصريحات لمتحدثين رسميين باسم الحزب فيها ثناء على نجيب محفوظ وكلام مبهم عن الديمقراطية، فعلّق سعيد عبد العظيم وحذّر «كل من تسول له نفسه سواء كان منتسبًا لهذه الدعوة أو لغيرها أن يُغير أو يبدل، أو يخالف الحق، أو يتنازل عن المبادئ الإسلامية»[٢]. وقال ياسر برهامي إن ذلك ليس «معبرًا عن وجهة نظر الدعوة ولا الحزب أيضًا»[٣].

---

(١) حوار د. عماد عبد الغفور مع جريدة المصري اليوم (مصدر سابق).

(٢) موقف الدعوة من الحزب، سعيد عبد العظيم، حلقة مرئية على موقع يوتيوب، بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠١١م.

(٣) حول تصريحات المتحدث الرسمي باسم حزب النور عن رواية أولاد حارتنا، برهامي، موقع أنا السلفي، ٣٠ ـ ٦ ـ ٢٠١١م.

* في ١٨ أغسطس ٢٠١١م: أعلن محمد يسري سلامة المتحدث الرسمي باسم حزب النور استقالته من الحزب، ومن جميع المناصب الأخرى فيه. ثم شارك سلامة فيما بعد في تأسيس حزب الدستور بقيادة د. محمد البرادعي.

* في ٣ أكتوبر ٢٠١١م: استنكرت جماعة الدعوة السلفية في بيان لها توقيع د. عماد عبد الغفور رئيس حزب النور على البيان الذي انتهى إليه اجتماع رؤساء الأحزاب مع الفريق سامي عنان رئيس الأركان حينها، وقالت إنه فعل ذلك دون الرجوع للهيئة العليا للحزب، مما يجعله غير ملزم لأعضاء الحزب ولا لأبناء الدعوة السلفية[١]. هذا مع نفي د. عماد عبد الغفور أن يكون اجتماع القوى السياسية مع رئيس الأركان قد ناقش وثيقة بعينها عن المبادئ الدستورية، وقال إن الموافقة التي صدرت من المشاركين كانت فقط على مبدأ المناقشة ليس إلا[٢]. ثم أصدر أعضاء من حزب النور بيانًا انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي رفضوا فيه توقيع عبد الغفور، وأثنوا على بيان جماعة الدعوة السلفية الرافض له.

* في ٢٨ نوفمبر ٢٠١١م: خاض حزب النور انتخابات مجلس الشعب التي انتهت في ١١ يناير ٢٠١٢م، وقد خاض الحزب الانتخابات ضمن التحالف الإسلامي الذي ترأسه النور، وضم حزب البناء والتنمية وهو حزب الجماعة الإسلامية، وحزب الأصالة التابع للسلفية الحركية بالقاهرة، وفاز التحالف بنسبة ٢٤٪ من المقاعد؛ أي: ١٢٣ مقعدًا، منهما ١٠٨ مقعد لحزب النور.

* في منتصف ديسمبر ٢٠١١م: قال د. عماد عبد الغفور إن الدستور عقد اجتماعي يقرر أن الجميع سواسية في الحقوق والواجبات، وأشار إلى اختلافه مع تصريحات الناطق الإعلامي باسم الجماعة عبد المنعم الشحات

---

(١) بيان من الدعوة السلفية حول لقاء المجلس العسكري مع بعض رؤساء الأحزاب، موقع أنا السلفي، بتاريخ: ٣ أكتوبر ٢٠١١م.

(٢) حزب النور الصفحة الرسمية، موقع (فيس بوك)، بتاريخ ٢ ـ ١٠ ـ ٢٠١١م.

التي أكد فيها أن عضوية غير المسلم بالبرلمان أو تعيينه وزيرًا هي أمور تحتاج لدراسة، وأن دخول المرأة للبرلمان مفسدة، وأن ميدانها الرئيسي هو المنزل وتربية النشء. وقال عبد الغفور إنه تقابل مع رجل الأعمال نجيب ساويرس وفوجئ أنه يسأله إن كانوا سيجبرون زوجته على ارتداء الحجاب أم لا، فأجابه عبد الغفور بأن ذلك لن يحدث أبدًا وغير وارد. ونفى عبد الغفور احتمالية إخضاع الحريات العامة كحرية التعبير والملبس لقواعد الشريعة قائلًا هذه الأشياء ليس فيها إجبار وإكراه.

فرد برهامي على عبد الغفور قائلًا: «أجمع العلماء على أنه لا ولاية لكافر على مسلم بحال، فمن يخالف ذلك بزعم أن الدستور جعل الناس سواسية محجوج بالكتاب والسُّنَّة والإجماع، فعليه أن يتوب إلى الله ويرجع عن ذلك كائنًا من كان... ولعل الدكتور عماد يرجع عما قاله في هذه التصريحات إن شاء الله، ونحن ننصح له ونبين له». وقال: «وأما ما ذكر من عدم إجبار النصرانية على الحجاب؛ فصحيح، لكن لا بد ألا تخرج في هيئة تفتن الناس... ومسألة الحريات العامة لا بد أن تضبط بالشريعة التي هي النظام العام لمجتمعاتنا، وأظن الدكتور عماد حفظه الله رجاع لكتاب الله، هذا ما عهدته عليه وعلمته عنه، وأنه يجعل القرآن والسُّنَّة فوق الاعتبارات السياسية»[(١)].

* في أول يناير ٢٠١٢م: قال د. عماد عبد الغفور إنه يتأسف أنه لم يترشح أقباط على قوائم حزب النور. فرد ياسر برهامي على كلامه بأن الإنجليز يشترطون أن يكون عضو مجلس اللوردات مسيحيًا بروتستانتيًا، وعقب: «فلماذا يستكثر علينا من أننا نشترط في أمور التشريع المتعلقة بإقامة الدين... أن يكون من يتولاها مسلمًا... ولعل د. عماد يراجع نفسه في ذلك»[(٢)].

---

(١) حول ما نسب لرئيس حزب النور من تصريحات، برهامي، موقع أنا السلفي، ١٧ ـ ١٢ ـ ٢٠١١م.

(٢) حول تأسف رئيس حزب النور على عدم ترشح نصراني في قوائم الحزب، برهامي، موقع أنا السلفي، ١ ـ ١ ـ ٢٠١٢م.

* في اليوم التالي ورد سؤال لياسر برهامي نصه: نريد من فضيلتكم تفصيلًا ومراجعة وردًّا على كلام الدكتور عماد عبد الغفور؛ حيث تحدث عن إمكانية التحالف مع الليبراليين، وكذلك الكتلة، بل وتحدث عن إمكانية التحالف مع ساويرس، ووصفه بالسيد نجيب ساويرس؛ فهل يجوز أن أقول على الكافر كلمة السيد؟ فما بالكم إن كان حربيًّا؟

فأجاب برهامي: «لا يجوز أن يقال للكافر ومن أظهر نفاقه سيدًا، وأما مسألة التحالف مع المناهج المخالفة للشرع فلا يجوز إلا مع ما فيه تعظيم لحرمات الله، وهو في الحقيقة إجابة للحق، ليس تحالفًا كالتحالفات المعروفة في التناصر على الحق والباطل، فإنها لا تجوز قطعًا، وكذا التحالفات التي تهدف إلى تقسيم الكعكة كما يقولون؛ أي: يظل الليبرالي على ليبراليته يدعو إليها ويسعى إلى إقامتها، والديمقراطي على ديمقراطيته يدعو إليها ويسعى إلى إقامتها على مفهومها الغربي المتضمن لإثبات حق التشريع لغير الله، وإطلاق الحريات بلا ضابط من الشرع، في حين يبقى الإسلاميون على ما هم عليه؛ فهذا تحالف ليس على الإجابة للحق ونصرة المظلوم، ونحو ذلك مما كان عليه حلف الفضول، فقياس أحدهما على الآخر قياس فاسد وباطل»[(١)].

* في ٥ أبريل ٢٠١٢م: انعقد بمناسبة اقتراب انتخابات الرئاسة مجلس الشورى العام للجماعة برئاسة د. محمد يسري إبراهيم، وبحضور رئيس الحزب د. عماد عبد الغفور، ومؤسسي الجماعة باستثناء أحمد حطيبة، وفيه شدد سعيد عبد العظيم أن الجماعة مؤسسية والشورى مبدأ أساسي فيها، وقال أحمد فريد إن أهم ما ينبغي أن يخرجوا به من اللقاء هو المحافظة على الجماعة وتماسكها وقوتها، ثم تكلم ياسر برهامي عن ملخص مقابلات قيادات الجماعة مع مرشحي الرئاسة، وأنه قد اتفقت إدارة الدعوة السلفية على معايير محددة سلفًا لتحدد الحوار مع جميعهم ولم يكن هناك موقف فردي

---

(١) حول تصريحات رئيس حزب النور بإمكانية التحالف مع الليبراليين والكتلة، برهامي، موقع أنا السلفي، ٢ ـ ١ ـ ٢٠١١م.

أبدًا. ثم تكلم عبد المنعم الشحات عن الالتزام الدعوي والحزبي وأهمية التماسك وعدم الانعزال وسلبيات إضعاف الكيان[1].

* في ٢٨ أبريل ٢٠١٢م: أعلنت جماعة الدعوة السلفية وحزب النور، دعمها للدكتور عبد المنعم أبو الفتوح في الانتخابات الرئاسية.

* في ٢٦ مايو ٢٠١٢م: الدعوة السلفية وحزب النور يعلنان دعم د. محمد مرسي، في جولة الإعادة بانتخابات الرئاسة أمام الفريق أحمد شفيق، وذلك بعد إخفاق أبي الفتوح.

* ١٩ يونيو ٢٠١٢م: محمد عبد الفتاح رئيس جماعة الدعوة السلفية يعلن بأن حزب النور هو الذراع السياسية للجماعة، وإنه أعطى توجيهاته لكل أعضاء الجماعة بالانخراط في الحزب؛ بل والترقي لكل المناصب، وعن سبب ذلك قال: «لأننا وجدنا الحزب يُسرق منا»[2].

* في ٢ أغسطس ٢٠١٢م: المتحدث الرسمي السابق لحزب النور محمد يسري سلامة، والذي انشق عن الحزب كما سبق، يصرح بأنه «تم الاتفاق من البداية على عدم تدخل الدعوة السلفية في شؤون الحزب، وتبقى الدعوة السلفية في عملها الدعوي ويقوم الحزب بدور سياسي، ومع الوقت تأكدت أن هذا كان في أول الأمر فقط، فهم كانوا في قرارة أنفسهم أنه إذا نجح الحزب فإن الدعوة ستفقد السيطرة عليه، ولو فشل يتحمل الفشل كوادر الحزب لأنهم ليسوا من أبناء الدعوة بشكل مباشر، ومع الوقت رأيت أن هذه النقاط أو المبادئ لم يلتزم بها أحد وأن الدعوة السلفية لا يوجد بينها فرق وبين الحزب إطلاقًا وحزب النور هو الدعوة السلفية... وفوجئت أنه تم تحويلي للجنة تحقيق في الدعوة السلفية وليس في الحزب، فطلبت التحقيق

---

(١) أهم ما جاء في اللقاء الثاني لمجلس الشورى العام، موقع أنا السلفي، ٥ ـ ١١ ـ ٢٠١٢م.

(٢) صرح بهذا القيادي السابق بحزب النور: محمود عباس، وهو من المؤسسين للحزب، وكالة أنباء أونا. وقد أكد نفس الشخص هذا الكلام في لقاء على قناة الجزيرة مباشر مصر (على موقع يوتيوب بعنوان: عضو مؤسس بحزب النور يفضح سرقة حزب النور وسيطرة ياسر برهامي على كل قراراته). وقد سمعت من ياسر برهامي ما يكاد يتطابق مع هذا الكلام.

معي في الحزب وليس في الدعوة لأنني لست تابعًا للدعوة ولم أكن ولن أكون، فلم أحضر هذا التحقيق ورفضت الحضور، فأخبروني بتجميد دوري كمتحدث باسم الحزب... وهذا شيء صحيح لأنني أعتقد أنهم أخذوا القرار الصحيح لأن أي متحدث رسمي هو مجرد بوق للحزب وأنا لم أكن ذلك البوق، فضلًا عن أن الحزب في هذا الوقت كان قد وقف على قدميه والدعوة كانت تريد السيطرة عليه بشكل كامل». وقال سلامة ردًّا عن سؤال حول د. عماد عبد الغفور ولماذا لم يتخذ موقفًا من تدخل الجماعة في شؤون الحزب: «الدكتور عماد لم يكن راضيًا عن هذا التوجه، لكن قيادات الدعوة السلفية أكدت أنه لا بد الالتزام بأن الحزب هو الدعوة والدعوة هي الحزب... هو (أي: عبد الغفور) بلا صلاحيات كاملة، والدعوة السلفية هي التي تقرر كل شيء في الحزب حاليًا»[1].

* ٢٢ أغسطس ٢٠١٢م: تقدم العشرات من أعضاء الحزب بمحافظة الغربية باستقالات جماعية، وعلى رأسهم د. معتز عبد الخالق أمين الحزب وعضو مجلس الشورى، احتجاجًا على إجراءات الانتخابات الداخلية للحزب، وما وصفوه بسيطرة فئة معينة على الحزب، ويقصدون بذلك أتباع ياسر برهامي. كما تقدم العديد من أعضاء المكتب التنفيذي للحزب بالغربية باستقالاتهم ومنهم المهندس محمد شلبي، وكيل اللجنة الثقافية، وسكرتير عام الحزب الدكتور حسن جسرها، وناصر شوشة، أمين الوحدة المحلية لقرية دفره بطنطا، وإسلام العربي، المتحدث الإعلامي باسم الحزب، ومصطفى حسين، عضو لجنه التعليم، والدكتور عمرو مصطفى كامل الشتيحى، أمين لجنة الشباب، والنائب السابق هاني صقر. وتقدم سكرتير اللجنة الصحية باستقالته بالإضافة إلى استقالة السيد على حسن خليل، وكيل ثان المحافظة بالحزب وأمين اللجنة الاجتماعية، والدكتور شريف مجاهد، أمين مساعد اللجنة الطبية، والدكتور أحمد فتحي طه، أمين مساعد الحزب، وأسامة الجزار، أمين

---

(١) حوار مع محمد يسري سلامة، جريدة الشروق (المصرية)، بتاريخ ٢ ـ ٨ ـ ٢٠١٢م.

اللجنة الطبية، ولطفي عبد الخالق، أمين عام بندر طنطا، وإيهاب عبده، أمين اللجنة القانونية، وعمر المختار أمين شؤون العضوية ومدير مقر الحزب، ومحمد جميل، أمين الصندوق[1].

* ٢٥ سبتمبر ٢٠١٢م: ضجة كبيرة أثارها الإعلامي وائل الإبراشي، عندما واجه برهامي بأن أحمد شفيق أخبره بأن برهامي أتى إلى منزله ليلة إعلان نتيجة جولة إعادة الانتخابات الرئاسية، وأن برهامي كان ينسق مع شفيق لأنه كانت هناك شائعات تقضي بفوز شفيق؛ فكان رد برهامي أنه حدث اتصال هاتفي مع الفريق أحمد شفيق ليحذره في حالة وصوله للحكم من محاولة تصفية الإخوان المسلمين لأن هذا ليس في مصلحة مصر. ولكن المذيع الإبراشي ظل يسأله ويكرر: هل ذهبت إلى بيته أم لا؟ وبرهامي يجيب ويكرر: «حصل اتصال تليفوني»؛ قالها ٢٧ مرة في أربعة دقائق. ثم اعترف برهامي في اليوم التالي بلقاء شفيق[2].

* في نهاية سبتمبر وأكتوبر ٢٠١٢م: اتسعت هوة الخلافات شيئًا فشيئًا، بين أتباع ياسر برهامي داخل حزب النور وأتباع عماد عبد الغفور، فجَّرها تأجيل عبد الغفور للانتخابات الداخلية لحزب النور، وقيام الفريق المضاد له بعقدها بالفعل في ١٥ سبتمبر، ثم عزله في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٢م لعبد الغفور، فرد عبد الغفور بفصل عدد من قيادات الهيئة العليا التابعين لبرهامي.

* في ٦ أكتوبر ٢٠١٢م: وبعد أن تم التصعيد الإعلامي لهذه الخلافات إلى حد دخول ممثلين عن الطرفين في مناظرات سويًّا على القنوات الفضائية.. اجتمع مجلس أمناء الجماعة (وهم المشايخ المؤسسون الكبار كما سبق) بالفريقين ونجح في إنهاء الأزمة مؤقتًا ووقف التراشق الإعلامي، وتجديد الثقة في عبد الغفور رئيسًا للحزب، والاستمرار في الانتخابات، وعقد الجمعية العمومية الأولى للحزب يوم ١١ أكتوبر.

---

(١) جريدة المصري اليوم، بتاريخ ٢٢ ـ ٨ ـ ٢٠١٢م.

(٢) مقطع مرئي على موقع يوتيوب بعنوان: رد د ياسر برهامي على أكذوبة ذهابه لمنزل الفريق أحمد شفيق ليلة الانتخابات. ومقطع مرئي آخر بعنوان: حقيقة ذهاب الشيخ ياسر برهامى للفريق أحمد شفيق قبل إعلان نتيجة الانتخابات.

* في ٤ نوفمبر ٢٠١٢م: ياسر برهامي يصدر فتوى ينتقد فيها حضور عماد عبد الغفور حفل سفارة تركيا بمناسبة عيد قيام الجمهورية التركية[١].

* في ١ ديسمبر ٢٠١٢م: الجماعة والحزب يشاركان بأعداد كبيرة في المظاهرة المليونية المشهورة باسم «الشرعية والشريعة»، بجانب الإخوان المسلمين والتيارات الإسلامية السياسية جميعها.

* ١٥ ديسمبر ٢٠١٢م: جماعة الدعوة السلفية وحزب النور يشاركان في الاستفتاء على الدستور بالموافقة، والذي قد شارك في كتابته عدد من الجماعة والحزب؛ كياسر برهامي وسعيد عبد العظيم وشعبان درويش، وعماد عبد الغفور ونادر بكار وأشرف ثابت وشعبان عبد العليم ومحمد الكردي.

* في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢م: انشقاق عماد عبد الغفور عن حزب النور، وانشق معه عدد من قيادات الحزب، من بينهم المتحدث الرسمي يسري حماد، و«تبع هذه الاستقالة انسحاب ١٥٠ من قيادات حزب النور في ٢٣ محافظة، إضافة إلى عدد من اللجان مثل اللجنة الإعلامية والقانونية والاقتصادية، وبرلمانيين»[٢].

* في ١ يناير ٢٠١٣م: أعلن عبد الغفور والمستقيلون إنشاء حزب جديد باسم حزب الوطن؛ فتدخل محمد إسماعيل المقدم وكتب رسالة إلى حزب الوطن أنه قضي الأمر وحصل الانفصال عن حزب النور وهذا في عالم السياسة ليس مفاجأة، ولعل ما حصل هو أقل الخسائر الممكنة للطرفين، ورجا أن يكون استقلال هؤلاء المنشقين إضافة وليس خصمًا من رصيد الدعوة السلفية، وأن يكون اختلافهم اختلاف تنوع وليس اختلاف تضاد، وتنافسهم هو التنافس المأمور به وليس التنافس المنهي عنه، وأن حزب النور والوطن هم جسد واحد ومنهج واحد. ثم أعلن أن حزب النور هو الذراع السياسية

---

(١) حول حضور رئيس حزب النور لحفل السفارة التركية بمناسبة قيام الجمهورية التركية، ياسر برهامي، موقع أنا السلفي.

(٢) حزب النور وإعادة التموضع السلفي، خالد المشوح، المجلة (مجلة العرب الدولية)، بتاريخ: ٦ ـ ١ ـ ٢٠١٣م.

الوحيدة لجماعة الدعوة السلفية، فقال: «حزب النور هو الذراع السياسي للدعوة السلفية ولا مجال للمجاملة في هذا»[١].

* في ٩ يناير ٢٠١٣م: اختارت الجمعية العمومية لحزب النور يونس مخيون رئيسًا للحزب بالتزكية، خلفًا لعبد الغفور.

* ٣٠ يناير ٢٠١٣م: جبهة الإنقاذ تقبل بنود مبادرة حزب النور المطالبة بحكومة وحدة وطنية، ونائب عام جديد، وتعديل الدستور، وعدم سيطرة الإخوان على مقاليد الحكم وحدها، وغير ذلك[٢].

* ١٨ فبراير ٢٠١٣م: مؤتمر صحفي لحزب النور للاعتراض على عزل مؤسسة الرئاسة لممثله خالد علَم الدين، الذي كان يشغل منصب مستشار الرئيس، وفي المؤتمر نفسه أعلن عضو حزب النور بسام الزرقا استقالته من مؤسسة الرئاسة احتجاجًا على ذلك، وكان يشغل هو الآخر منصب مستشار الرئيس.

* ٢٦ فبراير ٢٠١٣م: رئيس حزب النور يونس مخيون، يطالب الرئيس مرسي على الهواء مباشرة في جلسة الحوار الوطني، بوقف تعيين أعضاء الإخوان المسلمين في كثير من الوظائف دون غيرهم، وهو ما اشتُهر باسم (أخونة الدولة)[٣].

* مارس ٢٠١٣م: ياسر برهامي ينشر مقالًا اعتراضيًّا بحق الرئيس مرسي وجماعة الإخوان بعنوان: (أين الإسلام يا أصحاب المشروع الإسلامي)[٤].

* أبريل ٢٠١٣م وما بعده: الجماعة تنظم عدة مؤتمرات في مختلف أنحاء مصر، لتبيين خطر الشيعة، واستنكار انفتاح مصر على إيران.

---

(١) الأهرام، بتاريخ ٥ - ١ - ٢٠١٣م، وهي في الأصل تغريدات له على حسابه على موقع التواصل الاجتماعي (تويتر)، ثم حذف المقدم حسابه بعد ذلك دون إبداء أسباب.

(٢) جبهة الإنقاذ توافق على مبادرة حزب النور للحوار الوطني، موقع يوتيوب.

(٣) مسجل مرئيًّا على موقع يوتيوب بعنوان: مخيون يطالب مرسي بوقف أخونة الدولة.

(٤) موقع أنا السلفي.

* منتصف أبريل ٢٠١٣م: الجماعة وحزب النور يرفضان مشروع قانون السلطة القضائية الخاص بتطهير القضاء[١].

* ١٤ مايو ٢٠١٣م: في إطار تصعيد الجماعة وحزب النور لأزمة منع الضباط الملتحين عن العمل.. ياسر برهامي يهاجم وزير الداخلية؛ لقوله إنه لن يسمح للضباط أن يعملوا بالشرطة ما داموا ملتحين[٢].

* في ٥ يونيو ٢٠١٣م: صرح ياسر برهامي في لقاء متلفز أنه مع شرعية مرسي، وأنه ضد الدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة، وأنه مع استكمال مرسي مدة رئاسته[٣].

* في ٢٥ يونيو ٢٠١٣م: أعلن حزب النور رفضه المشاركة في مظاهرات الإسلاميين في ٢٦ و٢٧ يونيو والاعتصام بعدها، وكذلك رفض مظاهرات ٣٠ يونيو التي دعت لها حركة تمرد. وحذر من الصدام بين المصريين، وأعلن رفضه لدعاوى العنف والتكفير واستباحة الدماء والأموال والأعراض التي صدرت في بعض المليونيات السابقة للإسلاميين، وحذّر من الاعتداء على أصحاب السمت الإسلامي، وقال إنه يرفض زرع العداوة مع مؤسسات الدولة وعلى رأسها القوات المسلحة والأزهر والقضاء. وصرح بأن علاقاته بكل القوى السياسية والحركات الثورية جيدة، وقال إن الانتخابات البرلمانية القادمة التي تأتي ببرلمان منتخب ورئيس وزراء منتخب تماثل صلاحياته صلاحيات الرئيس وربما تفوقها، هو الحل الأمثل ولا بد من ضمانات ضرورية لنزاهتها، وطالب بتشكيل حكومة محايدة تكنوقراط تشرف على الانتخابات البرلمانية، تشترك في تشكيلها جميع القوى السياسية، كما طالب بإعادة النظر في جميع التعيينات التي تمت في المرحلة السابقة ممن لهم تأثير مباشر على العملية الانتخابية، وشدد على ضرورة إنهاء الصدام بين

---

(١) من بيان الدعوة السلفية، بشان مظاهرات تطهير القضاء، موقع أنا السلفي.

(٢) حول تصريحات وزير الداخلية وموقفه من الضباط الملتحين، ياسر برهامي، موقع أنا السلفي.

(٣) مقطع مرئي بعنوان: تصريحات الدكتور ياسر برهامي بدون حذف، صفحة شبكة رصد حزب النور (فيس بوك)، بتاريخ ٧ ـ ٦ ـ ٢٠١٣م.

السلطة التنفيذية والسلطة القضائية، وأعلن رفضه إسقاط الدستور، وتعيين رئيس جمهورية بدلًا من الرئيس المنتخب أو رئيس وزراء من قبل طائفة لا تمثل الشعب المصري، وبالنسبة للدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة رأى الحزب أن الدستور تضمن لرئيس الجمهورية أن يدعو الناخبين لاستفتاء والشعب هو الذي يحدد ضرورة إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة(١).

* في ٢٧ يونيو ٢٠١٣م: قال نادر بكار المتحدث باسم حزب النور إن فشل مظاهرات ٣٠ يونيو سيحول جماعة الإخوان المسلمين إلى «وَحْشٍ كبير لا يمكن إيقافه»، وقال إن «هيمنة التيار الإسلامي وحده، وغياب المعارضة الليبرالية، ليسا علامة صحية أو جيدة». وتابع بكار: «لا نريد لاحتجاجات ٣٠ يونيو أن تفشل تمامًا؛ لأنها إذا فشلت فإن الإخوان سيصبحون وحشًا كبيرًا لا يملك أحد توقيفه، كما أننا لا نريد فوضى»، مشيرًا إلى أنه «يجب الضغط على النظام، لإجراء انتخابات برلمانية مبكرة، لتشكيل حكومة ائتلافية، فلا نريد للنظام أن ينهار»(٢).

* في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م: ناشدت الجماعة الرئيس محمد مرسي بالقبول بانتخابات رئاسية مبكرة(٣).

* في ٣ يوليو ٢٠١٣م: حزب النور يؤيد خارطة الطريق التي أعلنها قائد الانقلاب العسكري وزير الدفاع حينها: عبد الفتاح السيسي، والتي تقتضي عزل الرئيس محمد مرسي من منصبه، وشارك في مؤتمر إعلان عزل مرسي جلال مُرة نائبًا عن حزب النور.

* أول سبتمبر ٢٠١٣م: حزب النور يشارك في لجنة الخمسين ببسام الزرقا، لتعديل دستور ٢٠١٢م، الذي تم تعطيله بناء على خارطة طريق السيسي، وبعد أسبوعين قام الحزب بالدفع بمحمد إبراهيم منصور عوضًا عن الزرقا مبررًا ذلك بأسباب صحية خاصة بالزرقا.

---

(١) جريدة المصري اليوم، ٢٥ ـ ٦ ـ ٢٠١٤م.

(٢) جريدة المصري اليوم، بتاريخ ٢٧ ـ ٦ ـ ٢٠١٣م.

(٣) هل خذل حزب النور د. محمد مرسي؟ بيان رسمي بموقع أنا السلفي، بتاريخ ٢٠ ـ ٧ ـ ٢٠١٣م.

* ٨ يناير ٢٠١٤م: جماعة الدعوة السلفية وحزب النور يشاركان في الاستفتاء على الدستور الجديد بالموافقة.

* ١٥ مايو ٢٠١٤م: جماعة الدعوة السلفية وحزب النور يشاركان في الانتخابات الرئاسية، مختارين قائد الانقلاب عبد الفتاح السيسي رئيسًا.

* في ٣ يونيو ٢٠١٤م: حزب النور يهنئ السيسي بفوزه برئاسة جمهورية مصر العربية، ويهنئ الشعب المصري لتحقيق ثاني استحقاق يعبر عن إرادته، «والتي تحققت من خلال انتخابات حرة ونزيهة»[(١)].

* في ٥ يونيو ٢٠١٤م: أعلن يونس مخيون رئيس حزب النور وجلال مرة الأمين العام، أن الحزب سيشارك في حفل تنصيب المشير عبد الفتاح السيسي بقصر القبة. «وتقدم الحزب بخالص التهنئة للشعب المصري العظيم الذى أنجز خطوة مهمة على طريق الاستقرار وبناء المؤسسات بالانتخابات الرئاسية، التي أظهرت نتائجها فوزًا كاسحًا للرئيس عبد الفتاح السيسي. وقال في بيان له إننا نهنئ الرئيس عبد الفتاح السيسي على هذه الثقة الغالية التي منحها له الشعب المصري، وندعو الله أن تكون فترة ولايته خيرًا على مصر والمصريين تتحقق فيها آمال الشعب المصري، من الأمن والاستقرار والعيش الكريم، ولم الشمل وإنصاف المظلومين وإعلاء دولة القانون... ندعو الله ﷻ أن يحفظ مصر ويسلمها ورئيسها من كل مكروه»[(٢)].

كانت هذه هي الخطوط الرئيسية وأهم المحطات السياسية للجماعة والحزب، منذ تأسيسه (يونيو ٢٠١١م) ولمدة ثلاث سنوات (يونيو ٢٠١٤م). ثم بعد ذلك وإلى نهاية العام دارت أنشطة الجماعة والحزب حول أربعة أمور:

١ ـ استعداد حزب النور للانتخابات البرلمانية، واللقاءات الدورية التي تحدث بالمحافظات المختلفة لمناقشة ما يخص تلك الاستعدادات، وما يتعلق بذلك من الحديث عن دور المرأة وغير المسلمين في حزب النور في المرحلة

---

(١) موقع جريدة الفتح الناطقة باسم الجماعة والحزب، بتاريخ ٣ ـ ٦ ـ ٢٠١٤م.

(٢) جريدة الأهرام، عددها الصادر بتاريخ ٥ ـ ٦ ـ ٢٠١٤م.

القادمة، والجدل حول نظام الانتخابات، وما شابه ذلك.

٢ ـ استنكار وشجب الجماعة والحزب ما يحدث من عمليات من جماعات جهادية ضد قوات ومنشئات الجيش والشرطة، وتأكيدهما على ضرورة مكافحة «الإرهاب»، ولزوم «الاصطفاف الوطني» من أجل ذلك، وأهمية التصدي للـ«فكر التكفيري» الذي يقف وراء تلك العمليات.

٣ ـ الانتقاد الناعم للحكومة عن طريق المطالبة بـ«التحقيق العاجل» في حادث سير ما أدى إلى مقتل مجموعة من المصريين مثلًا، أو عن طريق إصدار تصريحات تنتقد وزير ما حول تقصير وظيفي مثلًا أو لإدلائه بتصريحات معادية للمشروع الإسلامي.

٤ ـ انتقاد الجماعة والحزب لجماعة الإخوان المسلمين وتحالف دعم الشرعية (الذي يجمع عدة أحزاب وائتلافات وجماعات مناهضة للانقلاب العسكري) بسبب ما يقومون به من مظاهرات وأفعال «تهدد استقرار البلاد».

الفصل الثالث

علاقة الجماعة وحزبها بالحكم المدني والعسكري

تمهيد

لم تشهد جماعة الدعوة السلفية تقريبًا منذ تأسيسها وحتى انتفاضة يناير ٢٠١١م، سوى فترة رئاسة محمد حسني مبارك، فقد تأسست الجماعة ـ كما سبق ـ قبل مقتل الرئيس محمد أنور السادات بعدة أشهر، والذي جاء بعده مبارك وحكم البلاد إلى قيام انتفاضة يناير؛ أي: ثلاثون عامًا تقريبًا.

كانت نظرة الجماعة لمبارك كنظرتها لأي رئيس أو «حاكم» غير شرعي؛ أي: لا يحكم وفق الشريعة الإسلامية، وتلك النظرة تتلخص في كونه ليس بولي أمر شرعي، وأن الواجب هو الخروج عليه وتولية غيره من الصالحين، ولكن بشرط أن لا تتحقق بهذا الخروج مفاسد أو منكرات أكبر من الوضع السابق على الخروج، وهذا كان المتوقع بالنسبة لها إذا تم الخروج على مبارك، فكانت تمنع من الخروج عليه من هذا الباب، وكانت الجماعة لا تهاجم الرئيس باسمه، وفي نفس الوقت لا تعلن دعمه ولا تأييده، ولا تنتخبه ولا تنصح أحدًا بانتخابه، بل كانت ترى حرمة انتخابه، وكانت تنتقد المنتمين للتيار السلفي المدخلي حينما يقولون إن الرئيس هو ولي أمر شرعي.

وبعد انتفاضة يناير ٢٠١١م وإلى نهايات عام ٢٠١٤م، مرت الجماعة وحزبها النور بأربعة عهود:

١ ـ عهد المجلس العسكري (فبراير ٢٠١١م ـ يونيو ٢٠١٢م).

٢ ـ عهد محمد مرسي (يونيو ٢٠١٢م ـ يونيو ٢٠١٣م).

٣ ـ عهد عدلي منصور (يونيو ٢٠١٣م ـ يونيو ٢٠١٤م).

٤ ـ عهد عبد الفتاح السيسي (يونيو ٢٠١٤م حتى تاريخ كتابة البحث).

مما يعني أن الجماعة والحزب قد مرَّا بنوعين من الحكم: الحكم العسكري، متمثلًا في المجلس العسكري، ثم عدلي منصور وعبد الفتاح السيسي الذين جاءا بانقلاب عسكري، والحكم المدني متمثلًا في محمد مرسي المنتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين.

وفي هذا الفصل نتحدث عن ملامح علاقة الجماعة والحزب بهذين النوعين من الحكم.

المبحث الأول

علاقة الجماعة والحزب بالحكم المدني

المطلب الأول

علاقة الجماعة بالإخوان قبل يناير ٢٠١١م

في هذا المطلب نتحدث بإيجاز عن العلاقة بين الجماعة والإخوان (بصفتهم سيتولون الحكم بعد ذلك) قبل انتفاضة يناير؛ كمحاولة لفهم خلفيات الخلاف الذي نشأ بعد ذلك ووصل إلى مستوى عالٍ ومتقدم.

كانت العلاقة بين جماعة الدعوة السلفية وجماعة الإخوان المسلمين قبل انتفاضة يناير، في حالة مد وجزر؛ وذلك منذ خروج قيادات الإخوان المسلمين من المعتقلات ثم انضمام الجماعة الإسلامية بالجامعة لهم كما سبق وذكرنا، وانفصال مَن أسسوا بعد ذلك جماعة الدعوة السلفية.

وعندما يتحدث قياديو جماعة الدعوة السلفية عن هذا الانفصال عن الإخوان، يُفهم من كلامهم أنهم يعتبرون الإخوان غير سلفيين، ليس بمعنى أنهم خارج جماعة الدعوة السلفية فحسب، بل يعتبرونهم خارج المنهج السلفي نفسه، لذلك قرروا هم أن يتمسكوا بهذا المنهج و«يثبتوا عليه»[(١)].

فالجماعة ترى أن ظهورها كان كرد فعل لانضمام الجماعة الإسلامية للإخوان المسلمين و«تخليهم عن الاتجاه السلفي»، وتبنيهم «نهج جماعة الإخوان»، أما هم فقد «آثروا الاستمرار على النهج السلفي»، بعد «خروج

(١) انظر: (ص٢٥، و٢٩ ـ ٣٠) من الصحوة الإسلامية في السبعينيات، علاء بكر.

الجماعة الإسلامية عنه»[١].

وحينما طلبت جماعة الإخوان المسلمين في نهاية السبعينات من الطلاب ـ الذين أصبحوا بعد ذلك قيادات جماعة الدعوة السلفية ـ تحديد موقفهم من العمل معهم، طلب منهم هؤلاء الطلاب أن يحددوا موقفهم من بعض القضايا وعلى أساسها سينضمون إليهم أو ينشقون عنهم. هذه القضايا هي تناول الإخوان لبعض مسائل العقيدة؛ كالأسماء والصفات والتوسل ونحوها، ومدى تمسك الإخوان بالسنن الظاهرة؛ كاللحية والقميص (الجلباب) ونحوها، ومدى الثقافة الشرعية عند الإخوان، ومفهوم الجهاد وهل سيظل الإخوان يقدمون التضحية رغم السجون والمحن أم لا.

وبدأ الطلاب في إثارة هذه النقاط، فيتحدثون في مسائل العقيدة بتفاصيلها، والقيادات الإخوانية ترى أن التفصيل متروك للعلماء الأكاديميين ولا يصح أن نثير بعض القضايا العقيدية التي لم تعد مثارة في حاضرنا المعاصر، وأعطى الطلاب السنن الظاهرة حجمًا كبيرًا، والقيادات الإخوانية ترى أن توضع في حجمها المناسب، والطلاب يرون في عموم الإخوان عدم توسع في العلوم الشرعية، والقيادات الإخوانية ترى أن لكل إنسان في الإخوان أن يأخذ من العلم الشرعي ما هو واجب عليه ثم يترك للمتخصصين من الإخوان بعد ذلك التبحر في العلوم الشرعية، وأوضح الإخوان أن الجهاد والتضحية أحد أركان بيعتهم، لكن الجهاد له قواعد وأصول شرعية يجب الالتزام بها.

ولكن إجابات الإخوان لم تكن مرضية لهؤلاء الطلاب، فأعلنوا أنهم لا يستريحون للانضمام للإخوان؛ لأنهم يرون «عندهم انحرافات عقيدية، وتساهل في السنن وتهاون عن الجهاد والتضحية ولا يهتمون بالعلوم الشرعية»[٢].

---

(١) المصدر السابق (ص٧٠).

(٢) حكايات الزعفراني، لإبراهيم الزعفراني أحد مؤسسي الجماعة الإسلامية بالجامعة، الحلقة الثالثة، موقع الشبكة الدعوية.

وهذا مما يدل على وجود قصور مبكر لدى الجماعة لفهم طبيعة المنهج السلفي، فبينما المنظّرون لمبادئ هذا المنهج يقولون إنه يدخل فيه جميع المسلمين ما داموا لم ينتموا إلى فرقة مخالفة لمنهج أهل السُّنَّة والجماعة.. جعل قياديو جماعة الدعوة السلفية مِن الخارجين عنه الذين يختلفون معهم في المظهر والاهتمامات العلمية والدعوية، حتى وإن كانوا يعتنقون مبادئ أهل السُّنَّة في العقائد، ورغم أنهم يصرحون بأنهم «دعوة سلفية» كما سبق إيراده من كلام المؤسس حسن البنا.

يقول عبد المنعم أبو الفتوح: «أخذت الأمور تستقر تدريجيًّا، وانحصر نقد الإخوة في التيار السلفي لنا كإخوان في دروس ومحاضرات تتهمنا بأننا أصحاب بدع وتحلل من الدين، وقد أخذ هؤلاء الإخوة منا جهدًا كبيرًا في الحوار معهم حتى دخلنا المعتقل في سبتمبر عام ١٩٨١م»[(١)].

ولعل ذلك النقد كان لإثبات شرعية وجودهم وانفصالهم عن الجماعة الإسلامية.

إذن، فبعد مخاض الانفصال، بدأ الوضع يستقر على انتقاد الجماعة للإخوان المسلمين في بعض القضايا، التي كان من أبرزها اتهام الإخوان للجماعة بالسلبية وترك الأمور المهمة والاهتمام عوضًا عن ذلك بالشكليات؛ كحكم اللحية والنقاب والموسيقى وما شابه ذلك من الأشياء التي كان يراها الإخوان من قشور الدين، ويبدو أن هذا كان سبب محاضرات محمد إسماعيل المقدم التي طبعها لاحقًا في كتاب «بدعة تقسيم الدين إلى قشور ولباب»، وكذلك كتابه «أدلة تحريم حلق اللحية»، والذي قال إن من أسباب كتابته: «ما يقع من بعض المثبطين من استخفاف واستهزاء بهذه الشعيرة الإسلامية... وما يقع من شبهات عقلية سقيمة أو علمية واهية يتذرع بها مَن ينتسبون إلى العلم الشريف، ويذيعونها في الناس ليبرروا واقعهم المخالف لشرع الله تبارك

(١) شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية (ص٩٠).

وتعالى، وهؤلاء ينظر لهم العوام على أنهم القدوة»[١].

ومن أبرز هذه القضايا أيضًا ـ إن لم يكن أبرزها على الإطلاق ـ هو مشاركة الإخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية؛ ففي كل انتخابات برلمانية جديدة يعتبر قيادات جماعة الدعوة السلفية أن هذا هو حديث الساعة؛ فيصدرون الرسائل ويعقدون المحاضرات التي تتحدث عن تحريم المشاركة في الانتخابات سواء بالترشيح أو الانتخاب، ومن ذلك رسالة «الانتخابات البرلمانية في الميزان» التي صدرت باسم الجماعة قبيل انتخابات ١٩٨٧م، ومحاضرتا «حول دخول البرلمان» لمحمد إسماعيل المقدم قبيل انتخابات ٢٠٠٥م.

من القضايا كذلك ما تبع مشاركة الإخوان في الانتخابات والبرلمان، من تقديمهم التنازلات من وجهة نظر الجماعة؛ فترد السلفية على تحالف الإخوان الانتخابي مع العلمانيين، وظهورهم معهم، وثنائهم على بعضهم، وتلفُّظ الإخوان بألفاظ غير جائزة عند الجماعة؛ كتصريحاتهم حول الدولة المدنية وحول الديمقراطية وغير ذلك، وفي ذلك يقول محمد إسماعيل المقدم: «والحقيقة أن الإخوان المسلمين حيرونا وصدمونا صدمة شديدة في الفترات الأخيرة، حتى يقول الإنسان: هل عندهم تقية مثل تقية الشيعة؟ بعضهم يقول كلامًا خطيرًا جدًّا يهدم الدعوة من الأساس»[٢]. ومن أمثلة الكتب التي ورد فيها نقد تلك الأمور كتاب «فقه الخلاف بين المسلمين»، لياسر برهامي.

ولكن ظلت قيادات الجماعة تذكر أن خلافهم مع الاتجاهات الإسلامية لا ينسيهم «أصل الولاء على الدين الله»، وأن هذا الخلاف ليس «من باب العداء لهم والحض على هدمهم»، بل هو «من باب النصح للمسلمين والحرص على مصلحتهم في دينهم ودنياهم»[٣]. وأن «العلاقة بين جماعات

---

(١) أدلة تحريم حلق اللحية، محمد إسماعيل المقدم، (ص٥).

(٢) محاضرة: طريق البرلمان الرأي والرأي الآخر، محمد إسماعيل المقدم، ٢٠٠٥م.

(٣) نحب كل المسلمين ولو اختلفنا معهم، ياسر برهامي، موقع أنا السلفي، ١٧ ـ ٧ ـ ٢٠٠٨م.

الدعوة هي علاقة التكامل، ووظائف الدعوة الإسلامية كانت تقوم بها إمبراطورية عظيمة، لها وظائف وولايات كثيرة جدًّا... ثم لم يبقَ لهذا الكيان السياسي وجود، والجماعات الإسلامية الآن تحاول كل منها أن تقف على ثغرة، وهذه الواجبات الشرعية لا توجد أي جماعة عندها إمكانات لتقوم بكل شيء»[1].

المطلب الثاني

العلاقة بالإخوان من يناير ٢٠١١م إلى أول ٢٠١٣م[2]

بُعيد انتفاضة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م، تحسنت العلاقة بصورة أكبر بين جماعة الدعوة السلفية وجماعة الإخوان المسلمين، ولعل هذا ينبع من تصور المرحلة الجديدة والدور الذي على التيار الإسلامي كله أن يقوم به، وهو أسلمة الدولة وتوسيع قاعدة الدعوة الإسلامية، فبدأ أول تعاون سياسي حقيقي بينهما في الحشد للتصويت بالموافقة على استفتاء التعديلات الدستورية في مارس ٢٠١١م.

ثم بعد الاستفتاء بشهر تقريبًا، صرح المتحدث الرسمي لجماعة الدعوة السلفية، بأن الجماعة ستدعم ممثلي التيار الديني من مرشحي جماعة الإخوان المسلمين[3].

ثم تعاونت الجماعتان لمواجهة مطالبة العلمانيين والأقباط بتأجيل الانتخابات، ووضع الدستور قبلها؛ حتى لا يكتبه الإسلاميون الذين كان العلمانيون يتوقعون بصورة كبيرة صيرورتهم أغلبية بالمجالس النيابية.

ثم ظهر التعاون الأقوى في المظاهرة الكبيرة المشهورة بـ«مليونية قندهار»

---

(١) طريق البرلمان الرأي والرأي الآخر، محمد إسماعيل المقدم.

(٢) أفرد الباحث هذا المطلب لتلك الفترة الزمنية؛ لأنها تنتهي باستقالة رئيس الحزب د. عماد عبد الغفور وتياره، وتمكُّن تيار ياسر برهامي من السيطرة على حزب النور كليةً، وهو ما أثر في شكل العلاقة بالإخوان المسلمين.

(٣) في حواره مع جريدة الأخبار (المصرية)، بتاريخ ١٨ ـ ٤ ـ ٢٠١١م.

تعبيرًا عن حجم التيار الإسلامي الذي شارك فيها، وكانت يوم ٢٩ يوليو ٢٠١١م، والتي كان هدفها الأول لدى الجماعة «رفض الوصاية التي تحاول قلة معروفة بانتمائها العلماني والليبرالي فرضها على إرادة الأمة، من خلال كتابة وثيقة حاكمة على الدستور، توضع فيها مواد فوق دستورية لا يُستفتى عليها الشعب، وتُلزم الهيئة التأسيسية لكتابة الدستور بها؛ لأنها لا تعبر عن هوية الأمة الإسلامية»[١].

ومع اقتراب الانتخابات التشريعية، وضع الفريقان ما يشبه ميثاق شرف للعملية الانتخابية، ودعت قيادات جماعة الدعوة السلفية أتباعها إلى «التأدب والالتزام بالأخلاق الإيمانية»، ورأت في الانتخابات فرصة عظيمة ليرى الناخبون «كيف تكون الممارسة السياسية راقية وشريفة بمراعاة آداب الإسلام»، وحذروا أتباعهم وأتباع الإخوان من أن يكونوا «فتنة للناس»؛ فكلا الفريقين قد «دخلوه بنيّة طيبة تريد أن تحافظ على هوية الأمة». ودعوا إلى وجود «ما هو أشبه بقوة تدخّل سريع» لحل الخلافات التي من الممكن حدوثها خلال الانتخابات بين الجماعتين[٢].

وفي ٢٢ أكتوبر ٢٠١١م، سُئل ياسر برهامي: ما هو الفرق بين السلفيين والإخوان؟ فأجاب: «لا فرق بيننا، نحن نريد الإصلاح من منظور إسلامي وهم كذلك»[٣].

ثم بدأت العلاقة في التوتر قبيل الانتخابات البرلمانية الأولى بعد انتفاضة يناير، وذلك بعد محاولات فاشلة لعقد تحالف انتخابي بين الفريقين، وفي ذلك يروي أمامي ياسر برهامي أنه ذهب لأحد قيادات الإخوان ليطلب منه التحالف فأجابه بقوله: It's too late.

وربما يرجع ذلك إلى ظن كثير من جماعة الإخوان «أنه ليس من حق

---

(١) بيان من الدعوة السلفية حول مليونية الإرادة الشعبية، موقع أنا السلفي، بتاريخ ٢٥ ـ ٧ ـ ٢٠١١م.
(٢) أخلاق الانتخابات، سعيد عبد العظيم، موقع أنا السلفي، بتاريخ ٢١ ـ ١٠ ـ ٢٠١١م.
(٣) جريدة الأهرام، بتاريخ ٢٢ ـ ١٠ ـ ٢٠١١م.

السلفيين المشاركة بهذه الكثافة [في الانتخابات] ناهيك عن المشاركة من الأصل، وبنى هؤلاء حكمهم على إحجام السلفيين السابق وأن الإخوان هم أصحاب الخبرة والتجربة وهم من قدَّم التضحيات والعطاءات حين أحجم الناس، فكان على السلفيين ترك الساحة للإخوان ومناصرتهم والوقوف وراءهم ودعمهم»[1].

ثم عقد حزب الحرية والعدالة التابع للإخوان المسلمين تحالفًا انتخابيًّا سماه (التحالف الديمقراطي)، مع عدد من الأحزاب العلمانية وغيرها، وعقد حزب النور تحالفًا انتخابيًّا سماه (التحالف الإسلامي) أو (الكتلة الإسلامية) مع حزبين إسلاميين؛ فأفتى برهامي بعدم صحة التصويت للتحالف الديمقراطي الذي عقده الإخوان، وقال إنه «تحالف على تقسيم (الكعكة) في البرلمان»[2].

ولكن مع ذلك، ظهرت شخصيات من الجانبين لتهدئ الأوضاع، فصرح خيرت الشاطر[3] في ١٧ ـ ١٢ ـ ٢٠١١م أن «السلفيين تيار مصري وطني أصيل... ولو حدثت بعض الأخطاء القليلة من بعض الأفراد فهذا يحدث من كل التيارات... ومسألة الحرب بين السلفيين والإخوان غير صحيحة»[4].

وبعده بيوم قام نادر بكار المتحدث باسم حزب النور في لقاء متلفز على قناة الحياة، بالدفاع عن الإخوان المسلمين أمام من هاجمهم، ورفض بكار مهاجمتهم وهم ليسوا موجودين، وقال إنه «يرد غيبة الإخوان» وإن هذا واجبه[5].

ولكن مع بدء الانتخابات، شهدت بعض الدوائر الانتخابية معارك شرسة وتراشقًا بالألفاظ بين الجانبين، فانطلقت ما نستطيع أن نسميه بأريحية «حرب

---

(١) مقال: مشاركة السلفيين بالسياسة والانتخابات والعلاقة السلبية مع الإخوان، حازم سعيد، موقع نافذة مصر.

(٢) فتوى بعنوان: التحالف مع العلمانيين والليبراليين، موقع أنا السلفي، ١٧ ـ ١٢ ـ ٢٠١١م.

(٣) النائب الأول لمرشد جماعة الإخوان. ترشح لانتخابات الرئاسة عام ٢٠١٢م ولكن تم استبعاده من قائمة المرشحين لأسباب يقال إنها قانونية، تم اعتقاله بعد انقلاب ٣ يوليو حتى كتابة هذه السطور.

(٤) يوتيوب: (م خيرت الشاطر ينفي اتهامات الإعلام للسلفيين ويدافع عنهم).

(٥) يوتيوب: (نادر بكار المتحدث باسم حزب النور السلفي يدافع عن الإخوان المسلمين).

كلامية» بين أتباع الطرفين، بصورة أكبر على مواقع الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي؛ وصلت لاتهام بعضهما البعض بالتزوير والكذب على الناخبين[١].

وبعد انتهاء المرحلة الأولى من الانتخابات، هاجم القيادي بالجماعة أحمد فريد الإخوان المسلمين، فدعاهم خلال ظهوره على إحدى القنوات الفضائية إلى الكف عن ظلمهم وتجاوزاتهم، متهمًا الإخوان بالكذب على الناخبين الذين جاؤوا بحر إرادتهم لينتخبوا حزب النور، فإذا بالإخوان الواقفين أمام اللجان يصرفونهم عن وجهتهم لصالح الحرية والعدالة بقولهم مرة بأن حزب النور انسحب، ومرة بأن النور ومرشحيه حديثو عهد بالممارسة السياسية، وقال فريد إن هذه المخالفات تعني أن الإخوان لن يؤتمنوا على تطبيق الشريعة طالما أنهم يلتمسون الكذب والخداع والبغي وسيلة، وكذلك ألصق بالإخوان تهمة التحالف مع الكنيسة والكتلة المصرية التي كانت تضم أحزابًا علمانية وشخصيات قبطية، لإسقاط عبد المنعم الشحات، وقال إن في ذلك دلالة على انكسار الإخوان وهزيمتهم النفسية، وإن كل هذا يعكس الخلل التربوي الواقع فيه الإخوان، ووصف خبرة الإخوان بأنها خبرة قائمة على غير علم، وأنها خبرة في الغش والتدليس والتزوير وموالاة أعداء الشريعة[٢].

ويعني فريد بإسقاط الإخوان للشحات، أبرز تلك المعارك الانتخابية بين الطرفين، وهي التي حدثت حول المقعد الفردي (فئات) بدائرة المنتزَه بالإسكندرية، بين المحامي حسني دويدار المدعوم من الإخوان المسلمين، وعبد المنعم الشحات المتحدث الرسمي لجماعة الدعوة السلفية. وقد نجح الشحات في الحصول على أصوات أكثر من دويدار، ولكن بنسبة أقل من خمسين بالمائة، مما جعلهما يدخلان جولة الإعادة، والتي فاز فيها دويدار، ليصل إلى مجلس الشعب ويخسر الشحات.

ولكن على الرغم من ذلك، دوائر أخرى تنافس على مقاعدها الإخوان

(١) انظر: المائة وعشرين تعليقًا على مقال (الداعية السلفي أحمد فريد والافتراء على الإخوان)، حازم سعيد، موقع نافذة مصر، بتاريخ ١٤ ـ ١٢ ـ ٢٠١١م.

(٢) ينظر: مقال (الداعية السلفي أحمد فريد والافتراء على الإخوان)، موقع نافذة مصر.

والجماعة، قد شهدت تنافسًا شريفًا وانتهت بالتهنئة بالفوز بين الطرفين، كما حدث عقب إعلان نتيجة الدائرة الخامسة بالقاهرة، بعد فوز مرشح الإخوان المسلمين على مرشح الجماعة، وفي محافظة الفيوم خرجت مسيرة مشتركة من الإخوان والجماعة احتفالًا بفوز الإخوان بجميع المقاعد، وكان هتاف (سلفي إخواني يد واحدة) هو المسيطر على مثل تلك الأجواء التي تكررت في أكثر من مكان بأكثر من محافظة.

وبعد انتهاء الانتخابات وانعقاد مجلس الشعب، بدأت الخلافات بين الجانبين في الازدياد؛ وكانت واقعة قيام النائب ممدوح إسماعيل المنتمي إلى حزب الأصالة المتحالف مع حزب النور برفع الأذان خلال عمل الجلسة، مما جعل رئيس مجلس الشعب الإخواني سعدالدين الكتاتني يقاطعه ويقول له: «لم آذن لك بذلك... هناك مسجد تؤذِّن فيه... لست أكثر منا إسلامًا ولست أكثر منا حرصًا على الصلاة... هل تحتاج إلى (شو) إعلامي؟». وكان ممدوح يريد إيقاف الجلسة لأداء الصلاة، وحدث شجار كلامي بصوت مرتفع بين الجانبين على الهواء مباشرة[1].

ثم اتهم القيادي بجماعة الدعوة السلفية أحمد فريد الإخوان المسلمين، بعدم نصرة الشريعة الإسلامية، وأنهم والعلمانيين أصبحوا أغلبية في البرلمان ضد الشريعة، وهاجم فريد رئيس مجلس الشعب متهمًا إياه باضطهاد نواب حزب النور. ثم دعا محمد إسماعيل المقدم أن تُشكل لجنة تحكيم بين السلفية والإخوان، حتى لا يحدث تعارض أمام الأزمات الشديدة التي لا مجال للتردد في اتخاذ قرار حاسم بشأنها، على أن يكون حكم هذه الجنة ملزمًا للطرفين، وقال المقدم إن التركة ثقيلة في مصر ولن يقوى كيان واحد على تحملها وحده[2].

ثم حاول مسؤولو حزب النور والدعوة السلفية في أكثر من مناسبة إظهار

---

(١) يوتيوب: (نائب يرفع الأذان أثناء الجلسة ومشادة مع الكتاتني).

(٢) حول خلاف الإخوان والسلفيين في مصر، علي عبد العال، مجلة الديمقراطية، ٢٧ - ٢ - ٢٠١٣م.

حرصهم على التوافق مع الإخوان، وعدم المبادرة إلى اتخاذ قرار فردي من قبلهم، لكن الإخوان لم يبادلوهم الشيء نفسه مما يعني عدم اعتداد الإخوان بذلك... وربما شعرت الدعوة السلفية بغصة في حلقها من جراء هذا المسلك[1].

ثم أقنعت جماعة الدعوة السلفية جماعة الإخوان بترشيح نائب مرشدها: خيرت الشاطر[2]، ولكن الشاطر تم استبعاده بواسطة لجنة الانتخابات الرئاسية، فأصبح محمد مرسي هو مرشح جماعة الإخوان المسلمين للرئاسة، فرفضت جماعة الدعوة السلفية دعمه، وأعلنت دعم عبد المنعم أبو الفتوح في ٢٨ أبريل ٢٠١٢م.

وفاز مرسي بالمركز الأول، ودخل جولة الإعادة أمام أحمد شفيق[3] صاحب المركز الثاني، فأعلنت جماعة الدعوة السلفية وحزب النور دعمهما لمرسي في ٢٦ مايو ٢٠١٢م، ثم تم إعلان فوز مرسي في ٢٤ يونيو ٢٠١٢م، وتولى منصب رئيس الجمهورية رسميًّا في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م.

وبعد تولي مرسي بشهر تقريبًا وتحديدًا في ٣ أغسطس، أصدر حزب النور بيانًا عتابيًّا قال فيه إنه فوجئ «بعد خطاب تنصيب السيد الرئيس بالانقطاع الكامل عن عملية التفاهم والتواصل»، وأعلن الحزب أنه «يمد يديه لكافة القوى الوطنية للتنسيق والتعاون؛ لتكوين جبهة موحدة لمواجهة المستجدات على الساحة»[4].

وكان ذلك العتاب الهادئ معبرًا عن سياسة حزب النور آنذاك (بقيادة عماد عبد الغفور) في التعامل مع جماعة الإخوان.

---

(١) مقال: ترشيح الإخوان خيرت الشاطر للرئاسة، محمد شاكر الشريف، موقع مجلة البيان، بتاريخ ١ - ٤ - ٢٠١٣م.

(٢) وكان ذلك عن طريق ياسر برهامي وعبد المنعم الشحات وجلال مُرَّة وغيرهما.

(٣) حسني مبارك، من ٢٩ يناير وإلى ٣ مارس ٢٠١١م، ترشح، خسر الانتخابات أمام ثم اتجه إلى دولة بلا رجعة إلى كتابة هذه السطور.

(٤) حزب النور الصفحة الرسمية (القديمة) facebook.com/AlnourParty/posts/343190029097549

وبعد هذا البيان، اختار محمد مرسي ثلاثة من حزب النور ليكونوا ضمن الفريق الاستشاري له.

ثم انشغلت الجماعة والحزب بأزماتهما الداخلية التي نشبت بين عماد عبد الغفور وتيار برهامي داخل الحزب، والتي انتهت باستقالات جماعية لأتباع عبد الغفور، الذي استقال هو أيضًا وأنشأ حزب الوطن في ١ يناير ٢٠١٣م، وتمت سيطرة تيار برهامي على حزب النور، ومن هذا التاريخ ستزيد حدة الخلافات قوة وبشكل سريع بين الجماعة والحزب وجماعة الإخوان.

المطلب الثالث

طبيعة العلاقة بعد سيطرة تيار برهامي على الحزب

بعد رحيل عبد الغفور تولى يونس مخيون رئاسة الحزب بالتزكية فيما يشبه التعيين، وهو المعروف بانتمائه الشديد لبرهامي وصداقته القوية له، وبدأت مرحلة جديدة عامة للحزب، وخاصة بالنسبة للعلاقة بالإخوان المسلمين، عبّر عن هذه المرحلة قول ياسر برهامي في بدايتها: «الإخوان إن تمكنوا سيقضوا على الدعوة السلفية... الوسيلة الصحيحة لحسن العلاقة مع الإخوان الوجود القوي»[1].

وكان قد زاد من قوة الخلاف، الهجمة الشديدة التي شنتها قواعد جماعة الإخوان على برهامي، بعد انكشاف أمر اجتماعه بأحمد شفيق بمنزله ليلة إعلان نتيجة جولة إعادة الانتخابات الرئاسية، وأن برهامي كان ينسق مع شفيق لوجود شائعات تقضي بفوز شفيق.

ثم في ٣٠ يناير ٢٠١٣م تحالف حزب النور مع (جبهة الإنقاذ)، التي جمعت تحت لوائها الأحزاب العلمانية في مواجهة الرئيس محمد مرسي وجماعة الإخوان، حدث هذا التحالف بعد قبول جبهة الإنقاذ بنود مبادرة حزب النور المطالبة بعزل حكومة د. هشام قنديل ـ التي كلفه مرسي بتشكيلها ـ

---

(١) يوتيوب: (برهامي: الإخوان رموني خارج المسجد ولن أنساها لهم)، بتاريخ: ٦ ـ ٢ ـ ٢٠١٣م.

وتشكيل حكومة (وحدة وطنية)، وبعزل النائب العام، وتعديل الدستور، وعدم سيطرة الإخوان على مقاليد الحكم وحدهم، وغير ذلك[١].

وكانت جبهة الإنقاذ قبل التحالف مع حزب النور في مبادرته، هي الغطاء السياسي للمظاهرات المضادة للرئيس محمد مرسي والتي كثرت بصورة كبيرة حينها، وكانت تتصف بالعنف؛ ففيها يتم حرق مقار جماعة الإخوان المسلمين وحزبها الحرية والعدالة بشكل شبه يومي، وقُتل العديد من أعضاء الإخوان وحزبهم خلال تلك الأحداث؛ فكانت تلك المبادرة أشبه بقُبلة الحياة لجبهة الإنقاذ من حزب كبير إسلامي كحزب النور، ومرجحًا لكفتها التي كانت في هبوط بسبب العنف التي كانت ترتكبه بحق الإخوان، وصار الإخوان في مواجهة الجميع تقريبًا.

ونظرت الجماعات الإسلامية العاملة بالحقل السياسي لهذا التحالف، على أنه «خيانة» من حزب النور، وموالاة للعلمانيين على حساب الإسلاميين والمشروع الإسلامي، وأن المطلوب من حزب النور والجماعة كان مهاجمة جبهة الإنقاذ وكشف دورها في التخريب والعنف.

بينما علل حزب النور وقياديو الجماعة ذلك التحالف بأنه محاولة لـ«حقن الدماء»، و«استثارة الخير الكامن في بعض المخالفين»؛ أي: ما يكفله التحالف مع جبهة الإنقاذ من دعوتهم بالحسنى، ولأن «الغطاء السياسي الذي توفره جبهة الإنقاذ للعنف لا يمكن حله إلا بنقلها من خانة التظاهر إلى خانة الحوار ليبقى العنف بلا أي ظهير»، وكذلك لأن «الجميع يعوّل على انتخابات البرلمان القادم للوصول إلى حالة الاستقرار، وهذه الحالة لن تحصل دون محاولة الوصول بالمعارضين للمشروع الإسلامي إلى الرضا بنتيجة الصندوق مرة ثانية، وإلى إعطاء رسالة تطمينية لهم بحياد هذا الصندوق»، وغير ذلك من الأسباب[٢].

---

(١) جبهة الإنقاذ توافق على مبادرة حزب النور للحوار الوطني، موقع يوتيوب.

(٢) للمزيد: ينظر مقال مبادرة حزب النور محاولة لحقن الدماء، عبد المنعم الشحات، أنا السلفي، ٣١-١-٢٠١٣م.

وقبل منتصف فبراير ٢٠١٣م حدثت أزمة بين حزب النور وحزب الحرية والعدالة، حول بعض اتفاقيات القروض التي تعتزم الحكومة أخذها، فطالب حزب النور بعرض الاتفاقية على الأزهر أولًا، وقال رئيس مجلس الشورى المنتمي للإخوان د. أحمد فهمي: «أرجو من النواب الخروج من الجدل الفقهي... لسنا فقهاء»، فقال نائب عن النور: «لذلك أطالب بعرض الأمر على الأزهر للنظر في ذلك، فإذا كان ربا فنحن في غنى عنه». واستمر الجدل حول القرض خاصة بعد كلمة نائب الحرية والعدالة د. عصام العريان التي قال فيها إن رأى الأزهر استشاري فقط. ثم انتهى الأمر بالتصويت بالموافقة على القرض بأغلبية إخوانية، وسط رفض وتضايق الدعوة السلفية وحزب النور(١).

وفي ١٨ فبراير ٢٠١٣م، عقد حزب النور مؤتمرًا صحفيًا للاعتراض على عزل مؤسسة الرئاسة يوم ١٧ فبراير لممثله في الفريق الاستشاري الرئاسي خالد علَم الدين، والذي كان يشغل منصب مستشار الرئيس لشؤون البيئة، وفي المؤتمر أعلن عضو حزب النور بسام الزرقا استقالته كمستشار للرئيس احتجاجًا على ذلك.

وفي اليوم التالي قالت رئاسة الجمهورية إن قرار إعفاء علم الدين «جاء بناءً على ما توافر لديها من معلومات، رأت معها استحالة استمراره في أداء دوره، حفاظًا على المكانة التي تتمتع بها مؤسسة الرئاسة، كما تؤكد رئاسة الجمهورية أن قرار إعفاء السيد المستشار د. خالد علم الدين يتعلق بشخصه، ولا علاقة له من قريب أو بعيد بانتمائه الحزبي، وأخيرًا فإن مؤسسة الرئاسة تؤكد احترامها وتقديرها لكافة الأحزاب وما تقوم به من أدوار في إثراء الحياة السياسية المصرية وفي القلب منها حزب النور، الذي يمثل فصيلًا وطنيًا له حضوره السياسي الفعال»(٢).

ثم صرح رئيس حزب النور يونس مخيون أن الأزمة الحالية بين الحزب

---

(١) ينظر تفاصيل أزمة القرض: جريدة اليوم السابع، بتاريخ ١١ - ٢ - ٢٠٠٣م.

(٢) جريدة الأهرام، بتاريخ ١٩ - ٢ - ٢٠١٣م.

ورئاسة الجمهورية، وليس مع حزب الحرية والعدالة، وأن «الأزمة الحالية مع الرئاسة كشفت أن هذا ليس أسلوب إدارة دولة؛ فلا يجب أن تدار الرئاسة بهذا الشكل العبثي؛ فمن العبث النيل من أعراض الناس بهذا الشكل ودون دليل»[1].

وفي ٢٦ فبراير ٢٠١٣م قام رئيس حزب النور يونس مخيون، بمطالبة الرئيس مرسي على الهواء مباشرة في جلسة الحوار الوطني، بوقف تعيين أعضاء الإخوان المسلمين في كثير من الوظائف دون غيرهم، وهو ما اشتُهر باسم (أخونة الدولة)[2].

وفي ٢٢ مارس ٢٠١٣م كتب ياسر برهامي مقالًا تحت عنوان «أين الإسلام يا أصحاب المشروع الإسلامي؟»، قاصدًا الإخوان المسلمين والرئيس محمد مرسي، الذين في رأيه «ظنوا أنهم يعملون من أجل المشروع الإسلامي، وربما ظنوا أنهم أصحابه، في حين أنهم يهدمونه هدمًا، بل يهدمون دينهم وإسلامهم، وأحسن أحوالهم أن يكونوا جهالًا يُعذرون بجهلهم، وربما لم يكن أحسن الأحوال هو الواقع في كثير من الأحيان».

ثم أخذ برهامي يعدد ما سماه بالمحن والمصائب العظمى، وأولها «إعلان موافقة مصر على اتفاقية الأمم المتحدة لمنع العنف ضد المرأة»، ثم ذكر أن «المصيبة الثانية مركبة من: وصول أول وفد سياحي إيراني إلى أسوان... وانطلاق قناة صوت العترة الشيعية... وافتتاح دار نشر للكتب الشيعية في مصر باسم دار الفاطمية، هذا مع إلغاء تأشيرة الدخول للمصريين إلى طهران». ثم قال: «وأخشى ما أخشاه أن يكون في مؤسسة الرئاسة من يرى للشيعة حقوقًا مضيعة في بلاد أهل السُنَّة يجب ردها إليهم، أو أنه يرى أن اللعبة سياسية محضة لا دخل لها بالدين، وأنه لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين».

---

(١) جريدة الأهرام المسائي، بتاريخ ٢١ ـ ٢ ـ ٢٠١٣م.

(٢) مسجل مرئيًا على موقع يوتيوب بعنوان: مخيون يطالب مرسي بوقف أخونة الدولة.

ثم قال برهامي: «أقول للرئيس: اتقِ الله في وعودك وشعبك وأمتك وأهل السُّنَّة».

وأما «الفتنة الثالثة» التي ذكرها برهامي «فكانت فتنة قانون الصكوك»، الذي «يتضمن بنودًا في غاية الخطورة على مستقبل الأجيال القادمة، ويضع كل الصلاحيات في يد السلطة التنفيذية»، ذلك «فضلًا عما تضمنه القانون مما نهى الرسول ﷺ عنه».

ثم تساءل برهامي: «فهل السؤال عن الحلال والحرام وحكم الشريعة مذموم عندكم يتعارض مع أن الشعب مصدر السلطات؟! أخبرونا حتى نعلم حكمكم في الشريعة»[(١)].

ومنذ بداية أبريل ٢٠١٣م، نظمت الدعوة السلفية مؤتمرات كثيرة في مختلف أنحاء مصر، أشهرها وأكبرها في مسجد عمرو بن العاص بالقاهرة يوم ٥ أبريل، لتبيين خطر الشيعة والتحذير من ذلك، واستنكار انفتاح مصر بقيادة محمد مرسي على إيران[(٢)].

وفي يوم الثامن عشر من نفس الشهر، رفضت الدعوة السلفية وحزب النور إصدار مشروع قانون السلطة القضائية، الذي كان يدفع الإخوان في اتجاه إصداره للحد من فساد القضاء وتسييسه، والذي ظهر لهم في حل مجلس الشعب والجمعية التأسيسية لوضع الدستور.

فرفضت الدعوة السلفية مشروع القانون، ورفضت تخفيض سن تقاعد القضاة عشر سنوات، والذي كان الإخوان يريدون فعله للإطاحة بقضاة ينتمون لنظام حسني مبارك ويعملون ضدهم، وقالت السلفية عن المشروع إنه «يعتبر إضرارًا بكثير من القضاة وإضرارًا بمصالح الناس»، وقالت «إن الاستثمارات التي يسعى رئيس الجمهورية في جلبها لا يمكن أن تتم إلا في ظل دولة يتمتع قضاؤها بسمعة طيبة واستقرار تام، وإن إثارة القلاقل حول القضاء تعوق جهود

---

(١) جريدة الفتح، عدد ٧٠، بتاريخ: ٢٢ مارس ٢٠١٣م.

(٢) عدة مؤتمرات منها مسجل على موقع يوتيوب وغيره.

الرئيس في هذا الصدد»[١].

وفي ١٤ مايو ٢٠١٣م، وفي إطار تصعيد الدعوة السلفية وحزب النور لأزمة منع «الضباط الملتحين» عن العمل، هاجم ياسر برهامي وزير الداخلية؛ لقوله إنه لن يسمح للضباط أن يعملوا بالشرطة ما داموا ملتحين[٢]. هذا تزامنًا مع وقفات هؤلاء الضباط الاحتجاجية، ومؤتمراتهم التنديدية التي شارك فيها قيادات للدعوة السلفية وحزب النور، والتي كانوا ينتقدون فيها الرئيس محمد مرسي ويعتبرونه مسؤولًا عن منع الضباط الملتحين من العمل بسبب لحيتهم.

وبعد هذا الفاصل من المعارضات للرئيس محمد مرسي وحكومته وحزبه في قضايا مختلفة، ومع تصاعد دعوات المعارضة العلمانية والقبطية لإسقاط الإخوان المسلمين والإسلاميين في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، رفضت الجماعة وحزب النور في نهاية مايو ٢٠١٣م المشاركة في تلك المظاهرات، ولكنهما أيضًا رفضا المشاركة في المظاهرات التي دعا لها أنصار مرسي لمواجهة هذه الدعوات.

وفي يونيو ٢٠١٣م: أعلنت الدعوة السلفية وحزب النور أنهما مع الشرعية، وأنهما ضد الدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة، وأنهم مع استكمال مرسي مدة رئاسته.

وبعد اندلاع تظاهرات ٣٠ يونيو، حث رئيس حزب النور الرئيس محمد مرسي على تقديم تنازلات لتجنب إراقة الدماء، وعرض القيام بدور الوساطة مع المتظاهرين، وقال يونس مخيون إن المحتجين مخطئون في محاولة الإطاحة بأول رئيس مصري منتخب، وإن سقوط مرسي سيكون ممكنًا ما لم يقدم تنازلات حتى إذا كانت صعبة ومريرة، وإن مرسي لم يعد بإمكانه اجتياز الاحتجاجات ببساطة مثلما حدث في السابق، وعبر عن اعتقاده بأن مرسي قد يُجبَر على إجراء استفتاء حول بقائه في السلطة، وأن ما يخشاه هو اضطرار

---

(١) من بيان الدعوة السلفية، بشان مظاهرات تطهير القضاء، موقع أنا السلفي، ١٨ ـ ٤ ـ ٢٠١٣م.

(٢) حول تصريحات وزير الداخلية وموقفه من الضباط الملتحين، ياسر برهامي، موقع أنا السلفي.

الجيش للتدخل في الحياة السياسية إذا انزلقت البلاد في حرب أهلية أو فوضى، ثم قال: «لو وصلنا إلى مرحلة هل حرب أهلية أم الجيش؟ فشيء طبيعي سنقول الجيش»(١).

ثم شاركت الجماعة والحزب في مؤتمر إعلان خارطة طريق الانقلاب العسكري في ٣ يوليو ٢٠١٣م.

وفي ٨ يوليو ٢٠١٣م، قال رئيس حزب النور: «إن الحزب قرر وقف الاتصال السياسي بما يسمى خارطة الطريق التي أعلنها الفريق عبد الفتاح السيسي، وكذلك أوقفنا التعامل مع المستشار عدلي منصور كرئيس مؤقت للبلاد، وقد كنا اتخذنا هذا القرار حتى قبل مذبحة الحرس الجمهوري، ولكن المذبحة أكدت صحة هذا القرار... وجدنا خلال الأيام السابقة أن الدماء لا تزال تهراق، ووجدنا ممارسات خاطئة من السلطة، وانتهاكًا للحريات، وغلقًا للقنوات الإسلامية، مع فتح الباب للقنوات الأخرى للهجوم على التيار الإسلامي بنوع من الشماتة، ووصل الأمر إلى الاستهزاء بثوابت الدين، كذلك وجدنا القبض على الرموز الإسلامية وتصويرهم وإظهار تصويرهم في التليفزيون، ووجدنا اعتداء الشرطة على المتظاهرين السلميين، وجدنا تجاوزات خطيرة تمت». ثم سئل عن موقفهم الجديد، فقال: «لن ننسحب من الساحة، وسنحاول تقديم مبادرات بالتعاون مع كافة القوى السياسية لإنقاذ البلاد مما هي مقبلة عليه»(٢).

وبهذا التناقض واضطراب المواقف تنتهي علاقة جماعة الدعوة السلفية بالإخوان المسلمين، خاصة بعد فض أكبر اعتصام للإخوان ضد الانقلاب العسكري في ١٤ أغسطس ٢٠١٣م، وهو اعتصام رابعة العدوية بمدينة نصر بالقاهرة، والذي قُتل فيه ألف ومائة وخمسون معتصمًا ـ وفق إحصائية منظمة

---

(١) حوار رويترز مع يونس مخيون، بعنوان: «حزب النور الإسلامي يطالب مرسي بتقديم تنازلات»، بتاريخ: ٣٠ ـ ٦ ـ ٢٠١٣م.

(٢) يوتيوب: (يونس مخيون يعلن انسحاب حزب النور من خارطة الطريق)، بتاريخ ٨ ـ ٧ ـ ٢٠١٣م.

(هيومان رايتس ووتش) ـ أغلبهم من الإخوان المسلمين[1] هذا غير آلاف المصابين والمعتقلين.

ثم بعد ذلك انحصر حديث جماعة الدعوة السلفية حول الإخوان باتهامها بأنها تُصعد الأمور «وتُقسم الشعب إلى مسلم وكافر، وتستعدي الجميع لتجعل التيار الإسلامي ضد الشعب كله ومؤسسات الدولة»، ونصحت السلفية الإخوان بالجلوس على «طاولة الحوار مع عدم التفكير في عودة ما قبل ٣٠ يونيو»[2].

وقد انقسم المراقبون في تحليل مواقف الجماعة والحزب المعارِضة لحكم الإخوان المسلمين والمشارِكة في الإطاحة بهم، وخاصة المواقف التي بدأت من مطلع عام ٢٠١٣م والتي أعقبت الإطاحة بتيار عبد الغفور مباشرة وسيطرة برهامي وأذرعه.

فمن قائل: إن هذه المواقف صادرة وفق تنسيق كامل مع المجلس العسكري والمخابرات من أجل إسقاط حكم الإخوان المسلمين، والمقابل في ذلك هو مقابل مادي سواء كان لدعم الحزب والجماعة بالمال أو عن طريق إحلال الجماعة والحزب محل أكبر جماعة في مصر وهي جماعة الإخوان المسلمين. ومن قائل إن الجماعة والحزب ينفذان الأجندة السياسية لبعض حكام الخليج ويتلقون مقابل ذلك دعمًا ماديًّا أيضًا خاصة وأن البعض يؤكد أن شخصيات خليجية قد دعمت الحزب بالمال في بعض الأوقات. ومن قائل إن الجماعة كانت تعمل لصالح الأجهزة الأمنية المصرية منذ نشأتها أو بعد نشأتها واتساع أنشطتها وزيادة تأثيرها، وكانت وظيفتها استيعاب الشباب الإسلامي وتدجينه حتى لا يقف في مواجهة السلطة، سواء على الصعيد السياسي مثل الإخوان المسلمين أو الصعيد المسلح كجماعات الجهاد.

---

(١) نشرت هذه الإحصائية في تقرير (مذبحة رابعة والقتل الجماعي للمتظاهرين بمصر)، الذي أعدته المنظمة ونشرتها على موقعها: www.hrw.org

(٢) من حوار جريدة اليوم السابع مع القيادي بجماعة الدعوة السلفية محمود عبد الحميد، بتاريخ ١٣ ـ ٥ ـ ٢٠١٤م.

والذي يراه الباحث من وجهة نظره، ومن خلال استعراض ظروف نشأة الجماعة، وعلاقتها بالإخوان المسلمين، وشكل علاقتها بالأجهزة الأمنية قبل وبعد انتفاضة يناير، وفلسفة المصالح والمفاسد عندهم، وطبيعة منهج التغيير لديهم، ومن موقفهم من فكرة (الثورة)، ومن واقع الاختلاط بأفراد الجماعة وقياداتها ومعايشة بعضهم، الذي يراه الباحث من خلال ما سبق وغيره ما يلي:

١ ـ تم اختراق الجماعة والحزب مخابرتيًا عن طريق جلوس المجلس العسكري مع قياداتها واحتوائهم لهم بمكر شديد، وبالتحديد ياسر برهامي ومعاونيه، الذين خُدعوا في قيادات المجلس العسكري وخاصة عبد الفتاح السيسي الذي كان مديرًا للمخابرات الحربية وكان يجتمع معهم كثيرًا ويثني عليهم وعلى صراحتهم وعدم تلونهم كما يفعل الإخوان المسلمون، وكان يذكر لهم ـ كما سمعت من أحد قيادات الجماعة ـ أنهم لا يعرفون قوتهم ووزنهم بالشارع المصري، وكان يقسم لهم بالله إنهم لا يريدون أي شيء إلا مصلحة مصر، وكانوا يطلبون منهم معاونتهم في وقف المظاهرات التي تنطلق ضدهم من شباب انتفاضة يناير والشباب الإسلامي الثوري، وكانوا يذكرون لهم أن البلاد تنهار وأنها غارقة في الديون وأن أمريكا ستتدخل عسكريًا في مصر لأنها خائفة من الحراك الإسلامي الذي يقوده حازم صلاح أبو إسماعيل ولا بد من إيقافه لأن البلاد لا تحتمل الآن رئيسًا إسلاميًا بهذا الوضوح وهذه الراديكالية.

٢ ـ كان برهامي يرى أنه يعرف من أحوال البلاد ما لا يعرفه غيره (وذلك نتيجة خداعه من السيسي والمجلس العسكري) وأن غيره من الإسلاميين يجرون البلاد إلى مشاكل عديدة وهم لا يعلمون، ومن هذا المنطلق وقف برهامي ضد تيار عماد عبد الغفور لأنه كان يتسم بشيء من الثورية والمعارضة لحكم العسكر، ووقف أيضًا ضد حازم صلاح أبو إسماعيل، ثم وقف بقوة أمام الإخوان المسلمين عندما اختلفوا مع العسكر وعلى رأسهم السيسي.

٣ ـ أما المواقف المعارِضة التي كانت قبل خلاف الإخوان مع العسكر،

فكان منبعها هو الندية التي كانت الجماعة تنظر بها إلى الإخوان المسلمين، وخاصة تيار برهامي الذي يسيطر الآن على الجماعة والحزب، خاصة بعد أن كان برهامي معترضًا على قيادة الإخوان للتيار الإسلامي السياسي وتحدثها باسمه ودوران باقي الإسلاميين السياسي في فلكهم وتابعيتهم لها.

٤ ـ ترتب على تطبيع الجماعة والحزب للعلاقة مع المسؤولين في الأجهزة المختلفة للدولة وجلوسهم المتكرر معهم بعد أن كانوا مهمشين ومبعدين، وكذلك أدت العلاقة مع مختلف الأحزاب السياسية، والمبرزين في المجتمع، وممثلي الدول الغربية والسفارات المختلفة، والقنوات الإعلامية والجرائد الأجنبية، أدى ذلك كله إلى تغير نظرة الجماعة السابقة التي كانت تنظر للرئيس والقضاء والسلطة التشريعية والتنفيذية والجيش والشرطة على أنهم طواغيت وعلمانيون، وأدى ذلك الانفتاح ـ وهو الشاهد هنا ـ إلى عدم تبني الجماعة للمواقف الإسلامية الصريحة والواضحة كما في موقف الإسلاميين من الانقلاب العسكري والقائمين عليه، وإلى شعورها بالإحراج أمام الإسلاميين الذين يواجهون «الطواغيت»، فحرصت على تبيين أن موقفها هو الدعوة بالحسنى وعدم التكفير وعدم إثارة الجماهير باسم الإسلام ومراعاة مصلحة البلاد والموازنة بين المصالح والمفاسد.

٥ ـ موقف الجماعة وحزب النور من عدم مواجهة الانقلاب العسكري جاء متسقًا مع المواقف السابقة التي وُضعت فيها في مواجهة الأجهزة الأمنية فآثرت فيها السلامة الشخصية لأفراد الجماعة والحزب، أو ما تسميه الجماعة بـ(مصلحة الدعوة)، أو (الحفاظ على الدعوة السلفية).

٦ ـ أما انتخاب السيسي ودعمه بقوة فجاء بعد أن وضعت الجماعة والحزب أنفسهم في تلك «الدوامة»، والتي رأوا أن الخروج منها يعني نهايتهم وتفكيك جماعتهم وحزبهم، فوجدوا أن الاستمرار في دعم العسكر هو الحل الوحيد من أجل البقاء على السطح السياسي والدعوي، كما كان دعم الإخوان والإسلاميين بمثابة الخط الأحمر الذي إن تخطوه سيثيروا العسكر ويقضوا على المكانة التي وصلوا إليها كما حدث للإخوان المسلمين، الذين كان ما حدث لهم من إقصاء شاخصًا أمام الجماعة والحزب دائمًا.

٧ ـ شعور الجماعة وحزب النور بأنهم قد صاروا يتامى على الصعيد الإسلامي وعراة من أي دعم إسلامي، جعلهم يخشون من عودة الإخوان المسلمين للحكم ومصيرهم حينها، والذي يضمن ذلك هو استمرار حكم العسكر بقوة.

٨ ـ اختلط الجانب الديني بالجانب البرجماتي المحض في مؤاخذات الجماعة والحزب الدينية على الإخوان المسلمين، فاستخدمت الجماعة والحزب المخالفات الدينية التي رأتها في ممارسات الرئيس محمد مرسي أو ممارسات الأجهزة الأمنية أو الحكومة كورقة ضغط على مرسي والإخوان، وكمبرر أمام أتباعها والمراقبين لنقدها ومعارضتها للإخوان، ودلّ على أن تلك الانتقادات لم تكن خالصة دينيًا، أن الجماعة والحزب قد ارتكبا مثلها بعد ذلك، أو سكتا على مثيلاتها التي صدرت بعد ذلك تحت الحكم العسكري.

٩ ـ أصبح خطاب الجماعة والحزب موجهًا لأجهزة الحكم والدولة والعلمانيين أكثر من كونه موجهًا للإسلاميين، وأصبح أكبر همه هو الدفاع عن نفسه ونفي «تهمة» مشابهته للإخوان أو مساعدته لهم أو كونه يسعى لأداء نفس دورهم؛ لذلك يستثمر أي فرصة لنقد الإخوان أو الجماعات الإسلامية الراديكالية، مؤكدًا بذلك أنه غيرهم ولا يُصنف ضمن معسكرهم.

١٠ ـ دفعت بعض مواقف الإخوان المسلمين إلى زيادة «عناد» الجماعة والحزب، مثل إقالة خالد علم الدين من مؤسسة الرئاسة، والتي دفعت معارضة حزب النور أكثر إلى الواجهة، وزادت من حدتها، وجعلتها أكثر مباشرة.

المبحث الثاني

علاقة الجماعة والحزب بالحكم العسكري

المطلب الأول

العلاقة بالمجلس العسكري (فبراير ٢٠١١م ـ يونيو ٢٠١٢م)

بعد انتفاضة يناير ٢٠١١م، بدأت قيادات جماعة الدعوة السلفية في التقاء قيادات المجلس العسكري الحاكم، وهو الأمر الذي كان مستحيلًا قبل ذلك؛ لأن الجماعات الإسلامية كان محظورًا عليها ذلك، ولأن الجماعة كانت تنظر نظرة سلبية لقيادات الجيش، بصفته حارس العلمانية وضامنها.

وفي هذا الصدد أذكر لقاء جمعني بالقيادي الأبرز بالجماعة ياسر برهامي وقد كان عائدًا للتو من لقاء قائد المنطقة الشمالية العسكري، فإذا به متعجبًا ويثني على هذا القائد ويقول إنه يصلي وإنه شخص متدين. وربما تلك اللقاءات التي حرص فيها القادة العسكريون على إبراز تدينهم هي سبب رؤية برهامي بعد ذلك أن الجيش «جزء من الشعب، والشعب بطبعه متدين، وهذا موجود في قطاعات عريضة جدًّا من الجيش المصري، وبالتالي لم يقف الجيش بفضل الله ضد إرادة الأمة، بل وقف معها، وأيّد إرادتها في التغيير، وبالتالي لا أظن أبدًا أن الجيش سيقف ضد إرادة الأمة في المحافظة على هوية مصر الإسلامية، بل وتفعيل هذه الهوية إلى المزيد؛ لأن هذه هي إرادة الأمة فعلًا»[١].

---

(١) مقال: لماذا تغير موقف السلفيين من المشاركة السياسية، ياسر برهامي، أنا السلفي، بتاريخ: ٢ ـ ٤ ـ ٢٠١١م.

وقام عبد المنعم الشحات بتوجيه «الشكر والتقدير للقوات المسلحة التي انحازت إلى الشعب، وتولت المسؤولية في ظروف بالغة الخطورة، وزهدت في السلطة، ورغبت في التفرغ لحماية حدودنا وما يتهددها مِن أخطار؛ رغم أن معظم العالمانيين والليبراليين ودعاة الدولة المدنية قد تبنوا إطالة أمد الحكم العسكري، والتي [أي: القوات المسلحة] أدركت أن مواد الهوية ليست فقط موادًا دستورية، ولكنها مواد فوق دستورية؛ لا سيما المادة الثانية الخاصة بالدين واللغة والمرجعية التشريعية، والتي تقول: الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي مِن مصادر التشريع... والتي أعرضت عن خطاب النفاق السياسي»[1].

يقول أحد تلاميذ برهامي المنشقين عنه في تحليل هذا الموقف الجديد من قيادات الجيش: «فبُهر هؤلاء الدعاة بهؤلاء الجنرالات، وطافوا يتغزلون بهم وبصلاحهم وبتدينهم، وجهلوا أن العلمانية لا تعارض أحيانًا إقامة بعض شعائر الإسلام، ولكنها تعارض أن تكون جميع شؤون الحكم والسياسة نابعة من الإسلام...»[2].

ومن هذا يُعلم أن نظرة الجماعة لقيادات الجيش لا تخلو من سذاجة سياسية، بحكم فقرهم السياسي كجماعة لم تنشغل إلا بالأمور الدعوية المحضة فيما سبق، ولحداثة مثل هذه العلاقات على تلك المستويات العسكرية بالنسبة لها، ولعدم تبصرها بمصالح تلك المؤسسة التي تسعى للحفاظ عليها والتي هي بمثابة الخط الأحمر بالنسبة لها، إضافة إلى علاقاتها مع الدوائر الغربية القائمة على ضمان المصالح والتعاون المشترك.

ومهما يكن من شيء، فقد استمرت تلك اللقاءات بين الجماعة والمجلس العسكري، وكانت معارضة الجماعة وحزب النور في حقبة المجلس

---

(١) مقال: الدعوة السلفية والتعديلات الدستورية والحوار الوطني، عبد المنعم الشحات، أنا السلفي، بتاريخ ٢ ـ ٤ ـ ٢٠١١م.

(٢) سياسة الخبال، طلحة المسير، كتاب إلكتروني.

العسكري معارضة لا تخرج عن العتاب واللوم، مع إقامة مظاهرتين كبيرتين بسبب أزمة الوثيقة الحاكمة للدستور التي كان يريد فرضها أصحاب الاتجاه العلماني ليضمنوا بها عدم أسلمة الدستور، وهاتان المظاهرتان كانتا يومي ٢٩ ـ ٧، و١٨ ـ ١١ ـ ٢٠١١م، بالتنسيق مع التيارات الأخرى الإسلامية السياسية. ولكن الجماعة والحزب حرصا على أن لا تظهر المظاهرتان كأنهما ضد المجلس العسكري والجيش، وهو ما جرى التأكيد عليه خلال المظاهرتين بشكل واضح، بداية من التصريح في المظاهرة الأولى والأكبر بأن «تفويض الشعب للمجلس العسكري الذي حدث في الاستفتاء الشعبي لتولي مقاليد البلاد في المرحلة الانتقالية، لا تملك أي طائفة أن تنقضه من تلقاء نفسها»[1]. إلى الحد الذي وصل إلى منع الهتاف الثوري السائد حينها على منصاتها: «يسقط يسقط حكم العسكر».

ووقفت الجماعة بجانب المجلس العسكري رافضة المطالب الثورية التي كانت تتبناها التظاهرات المناهضة للحكم العسكري، فرفضت المطالبة بمجلس رئاسي مدني يدير البلاد كبديل عن المجلس العسكري، وتعللت بأن الشعب أظهر إرادته في الاستفتاء «في بقاء القوات المسلحة للفترة المؤقتة تنتهي بانتخابات برلمانية، ثم رئاسية مع كتابة الدستور، وإن أية محاولة لهز هذا الاستقرار يعرض البلاد لأعظم الأخطار، ولقد كان الموقف المشرف للقوات المسلحة أثناء الثورة هو العامل الأساسي في نجاحها، وتجنيب البلاد خراب الحرب الأهلية كما هو في البلاد المجاورة، وتنحية المجلس العسكري حاليًا يدفع البلاد دفعًا مع جو الاحتقان الطائفي والسياسي والاضطراب الاقتصادي إلى الهاوية، ووجود بعض السلبيات في أداء المجلس العسكري لا يعني أنه يلزم تنحيته حتى تحصل الفوضى التي خطط لها الأعداء»[2].

كما رفضت الجماعة المطالب الثورية بعقد محاكمات ثورية لرؤوس نظام حسني مبارك، ورأت أن «في المطالبة بمحاكمات ثورية استثنائية فتح باب

---

(١) بيان من الدعوة السلفية حول مليونية الجمعة ٢٩ ـ ٧ ـ ٢٠١١م، موقع أنا السلفي.

(٢) مقال: مناقشة حول مظاهرة ٢٧ مايو. ياسر برهامي، موقع أنا السلفي، بتاريخ: ٢٤ ـ ٥ ـ ٢٠١١م.

خطير لإهدار السلطة القضائية، وتحويل الأمر إلى فوضى غالبًا ما يترتب عليها ظلم وتعدٍ، فمن حق كل إنسان مهما كانت تهمته أن يُحاكم أمام قضاء عادل نزيه، وليس محاكمات استثنائية بلا رحمة»[١].

وعارضت الجماعة «المظاهرات المسماة بالمليونية، وكذا الاعتصامات والإضرابات وقطع المرور»، ورأت أن ذلك «يعرض استقرار البلاد للخطر، ويشجع كل الطوائف على اتباع نفس الأسلوب المعطل للإنتاج، ولمصالح المواطنين»[٢].

وقبيل الانتخابات الرئاسية التي انتهت بفوز الرئيس محمد مرسي، كان رأي القيادي ياسر برهامي ترشيح رئيس من قيادات الجيش لا يعادي المشروع الإسلامي، وقد عرض هذا الأمر على بعض المقربين له من القيادات والتلاميذ، ولم يصرح به على الملأ فيما يبدو خشية ما قد يجره عليه في ذلك الوقت من انتقادات حادة[٣].

وانتقد برهامي والشحات وغيرهما طريقة تعامل المرشح الرئاسي السابق حازم صلاح أبو إسماعيل مع المجلس العسكري، ووصفوها بالتهور وعدم الفقه السياسي، حيث إن أبا إسماعيل كان يرفض وينهى عن الجلوس مع قيادات المجلس العسكري، وكان يدعو إلى الثورة ضدهم، بصفتهم من بقايا نظام حسني مبارك ولدورهم الذي يراه في مواجهة الفعاليات الثورية بالقوة وإجهاض مكاسب الخامس والعشرين من يناير.

المطلب الثاني

العلاقة بالحكم العسكري (يوليو ٢٠١٣م ـ...)

عاد الحكم العسكري في ٣ يوليو ٢٠١٣م بعد عام من الحكم المدني للإخوان المسلمين، وعادت معه سياسة جماعة الدعوة السلفية والحزب في

---

(١) المصدر السابق.

(٢) السابق.

(٣) أخبرني بهذا قيادي سلفي مبرز في مصر.

التعامل معه؛ فقد وقفت الجماعة والحزب مع حكم الجيش ورأيا فيه ضمان استقرار البلاد، مع قيامهما بمعارضة خفيفة غير ذات أنياب، تقتصر على إثبات موقف بطريقة لينة عن طريق إصدار البيانات، على عكس المعارضة خلال الحكم المدني، سواء على مستوى المؤتمرات والندوات والمحاضرات أو التصريحات الصحفية والمقالات، وصولًا إلى مستوى حدة الخطاب وطريقته.

بدأت علاقة الجماعة والحزب بالحكم العسكري الثاني بعد انتفاضة يناير، بالتأييد والمشاركة في مؤتمر إعلان خارطة طريق الانقلاب العسكري التي أعلنها وزير الدفاع حينها عبد الفتاح السيسي. وأصدرت الجماعة بيانًا قالت فيه: «إن جيش مصر الوطني عهدنا معه ألا يفرط أبدًا في الشريعة وموادها في الدستور والهوية الإسلامية، ولقد وفى دائمًا بما تعهد به منذ الثورة بعدم إطلاق رصاصة واحدة ضد الشعب، والحفاظ على حرمة الوطن والمواطنين بجميع طوائفهم، الذين لا نقبل ولا يقبل جيشنا الوطني وشرطتنا أي تجاوز في حقوقهم وحرياتهم وحرماتهم حتى المخالفين لقرارات القوات المسلحة، فلن تعود أبدًا صورة العهد البائد من الظلم والعدوان على الشعب»[1].

ورأت الجماعة أن انقلاب العسكر على مرسي يجعل «حكم المتغلب حينئذٍ من نصيبهم»، وصرحت الجماعة أنها لم تتعامل مع السلطة الجديدة بعد مرسي «إلا بعد ما تغلبت»، وقالت: «ولقد كان العلماء عبر التاريخ يرون من يخرج على من قبله ويقتله أو يحبسه ويتعاملون مع المتغلب حقيقة»[2].

ولم تصرح الجماعة أو الحزب بكون ما حدث انقلابًا عسكريًّا، بل رأوا أنه «تصحيح مسار»[3]، وأن هناك قطاعًا من المصريين يرونها ثورة وقطاعًا من المصريين يراها انقلابًا، ورأوا عدم الاشتغال بتوصيف ما حدث والاستمرار

---

(١) ينظر: بيان الدعوة السلفية بشأن الأحداث الراهنة ٦، موقع أنا السلفي، بتاريخ ٤ - ٧ - ٢٠١٣م.

(٢) هل خذل حزب النور د. مرسي، بيان رسمي بموقع أنا السلفي، ٢٠ - ٧ - ٢٠١٣م.

(٣) مقال: في ذكرى الثلاثين، نادر بكار، جريدة الشروق، بتاريخ: ١ - ٧ - ٢٠١٤م.

بدلًا من ذلك في المسار الديمقراطي»[1].

بل وعلّق عبد المنعم الشحات على انقلاب يوليو ٢٠١٣م قائلًا: «الجيش لم ينقلب على نتيجة الصندوق، وإنما ترك الرئيس عامًا كاملًا»[2].

فالانقلاب العسكري في نظرهم كان «محاولة لتصحيح المسار لوضع القطار المصري على قضبان العملية السياسية التي تخضع لآليات الديمقراطية، وكان محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، ومحاولة لتهدئة الشارع الثائر، ومحاولة لاختيار أخف الضررين دفعًا لأعلاهما»[3].

وعمل حزب النور خارجيًّا على نفي كون ما حدث انقلابًا عسكريًّا، فنصح الحزب خلال لقائه بوفد الاتحاد الإفريقي الذي علّق عضوية مصر به بعد الانقلاب، بأنه ينبغي التعامل مع مصر عقب ٣٠ يونيو تمامًا كما حدث بعد ثورة ٢٥ يناير، وأن ما حدث في ٣٠ يونيو كان غضبًا تجاه مواقف سياسية خاطئة اتخذتها جماعة الإخوان، وأن المؤسسة العسكرية هي آخر المؤسسات المتماسكة في الدولة المصرية، وأن الجيش يحمي البلد من الأخطار، وأن القيادات العسكرية تتفهم ضرورة ابتعادها عن العملية السياسية[4].

ووقفت الجماعة والحزب أيضًا أمام المعارضة المدنية للحكم العسكري والتي كانت بقيادة جماعة الإخوان المسلمين، وبذلك تتفق مع سياستها خلال الحكم العسكري الأول حينما عارضت الحراك الثوري المدني أيضًا كما سبق وذكرنا.

فشنّت الجماعة والحزب على الإخوان المسلمين حربًا فكرية وإعلامية،

---

(١) يوتيوب: (٣٠ يونيو ثورة أم انقلاب نادر بكار)، بتاريخ: ٣٠ ـ ٩ ـ ٢٠١٣م.

(٢) مقال: حزب النور وإخوان الجزائر، للشحات، موقع أنا السلفي، بتاريخ ٥ ـ ٧ ـ ٢٠١٣م.

(٣) يوتيوب: (نادر بكار: ما قام به الجيش المصري ليس انقلابًا وإنما محاولة لتصحيح المسار)، بتاريخ: ٦ ـ ٧ ـ ٢٠١٣م.

(٤) نادر بكار: أكدنا للوفد الأفريقي دور الجيش في حماية مصر من الأخطار، جريدة اليوم السابع، ٩ ـ ٤ ـ ٢٠١٤م.

ورأوا أن جماعة الإخوان بحاجة «إلى مراجعة داخلية شاملة أكثر من أي وقت مضى في تاريخها، مراجعة فكرية تغربل الأدبيات من كل شوائب تكفير المخالف، والنظرة المغلوطة لمفهوم التمكين، والاستعلائية المقيتة في التعامل مع المجتمع، وتصوُّر أن الأفراد لا فارق بينهم وبين المنهج، وتوهُّم أن انتقاد الخطأ ولو بصورة علنية طعن في المشروع الإسلامي ذاته، واعتقاد أن كل ما يخرج من قيادات الحركة صواب لا مرية فيه. وتحتاج كذلك إلى تصعيد قيادات شابة تأخذ مكان من اعتلوا منصة رابعة يقذفون في قلوب الآمنين الرعب، وينزلون آيات الجهاد في غير موضعها، ويوقدون الحماسة في قلوب الآلاف ممن وثقوا بدينهم، فيدفعونهم دفعًا إلى الموت ثم يلوذون بالفرار لا يلوون إلا على النجاة بحياتهم، ثم هم بين يدى التحقيقات أجبن الناس وأكذبهم. قيادات تتفهم أن الثلاثين من يونيو كان نتيجة مباشرة لتضخم كرة ثلج الأخطاء الفادحة التي وقع فيها قادتهم على مدى عام كامل، كان نتيجة لفكر التكفير الذى تشبعت به القيادات القطبية منهجًا وخطابًا وتعاملًا، ومن ثم تعمل جديًّا على تقليل حجم الخسائر والتحلي بأكبر قدر من المرونة للاندماج مجددًا في العملية السياسية، وهذا تحديدًا يمثل الفلسفة التي يتبناها حزب النور في مبادراته أو لقاءاته التفاوضية للتوسط بين الإخوان والسلطة الانتقالية»[1].

وكما تعاملت الجماعة والحزب مع أزمة الوثيقة الحاكمة للدستور خلال الحكم العسكري الأول، تعاملت أيضًا بنفس السياسة خلال أزمة مكانة الشريعة في دستور الانقلاب العسكري الذي صدر عام ٢٠١٤م، فقد أقامت الدنيا حول المادة ٢١٩ التي كانت تعزز في وجهة نظر الجماعة والحزب من مكانة الشريعة الإسلامية بالدستور، والتي تم وضعها في دستور ٢٠١٢م، ولكنها لم تظهر المعركة أنها ضد الحكم العسكري، ولكنها أظهرتها في ثوب المواجهة العلمانية الإسلامية، دون انتقاد لدور الحكم العسكري في ذلك،

---

(١) مقال: موازنات صعبة، نادر بكار، جريدة الأهرام، ٢٦ ـ ٨ ـ.

وانتهت تلك المعركة بحذف المادة ٢١٩ وغيرها من المواد التي وضعتها الأغلبية الإسلامية في دستور ٢٠١٢م، دون انتقاد من الجماعة والحزب للحكم العسكري ودوره في ذلك.

وانتهت الفترة الأولى من الحكم العسكري الثاني بتسليم السلطة من عدلي منصور ـ الذي عيّنه الانقلاب العسكري خلفًا لمرسي ـ لعبد الفتاح السيسي، بعد انتخابات رئاسية قاطعتها المعارضة المدنية.

وقد دعمت جماعة الدعوة السلفية وحزب النور قائد الانقلاب العسكري عبد الفتاح السيسي في هذه الانتخابات، وصرح رئيس حزب النور يونس مخيون قبيل الانتخابات أن «تطبيق الشريعة ليس من اختصاص رئيس الجمهورية؛ لكنه أمر يحكمه القانون والدستور»[1].

وكانت الجماعة والحزب أكبر وأنشط فصيل في دعم السيسي، وبعد إعلان السيسي رئيسًا قدمت الجماعة والحزب التهاني له ودعت له بالتوفيق، كما سبق وذكرنا ذلك.

وكما هو ظاهر، قد اختلفت حدة المعارضة بين العهد المدني والعهد العسكري، إلى درجة لو قلنا معها إنها لا توجد لما أبعدنا القول؛ لأن ما وُجد من معارضة لا يخرج عن مجرد إثبات موقف لضمان عدم فقدان قواعد الجماعة والحزب، ومن أجل الرد على من ينسب السكوت عن الجهر بالحق للجماعة والحزب، ومن أجل إراحة الضمير بأن ما في الوسع قد تم فعله، وما في غير الوسع لا يكلف الله به.

---

(١) جريدة الشروق، ١٧ ـ ٥ ـ ٢٠١٤م.

الفصل الرابع

موقف التيار السلفي من الجماعة والحزب



تمهيد

نستطيع أن نقول إن جميع التيارات السياسية ذات المرجعية الإسلامية، قد وقفت موقفًا سلبيًّا من اختيارات جماعة الدعوة السلفية وحزب النور، خاصة منذ بداية عام ٢٠١٣م بسبب المعارضة التي رأوها غير مبررة منهما لحكم الرئيس محمد مرسي، مرورًا بتأييد الانقلاب العسكري، ثم انتخاب عبد الفتاح السيسي رئيسًا، وغير ذلك.

وفي هذا الفصل نتعرض لأبرز المواقف السلفية من جماعة الدعوة السلفية وحزب النور، باعتبار أن الجماعة والحزب ينتميان للتيار السلفي العام.

لقد اتسمت علاقة جماعة الدعوة السلفية قبل انتفاضة يناير ببقية السلفيين العلميين والحركيين بالاستقرار والتعاون، باستثناء بعض الخلافات اليسيرة التي لم تؤثر على المشهد العام، وكانت الثناءات المتبادلة من الطرفين تسود المشهد من آن لآخر. ومن ذلك مثلًا قول القيادي السلفي الحركي د. محمد عبد المقصود عن قيادات جماعة الدعوة السلفية: «هؤلاء من أهل السُّنَّة، هؤلاء من أوائل الذين أدخلوا السلفية ونصروها، محمد بن إسماعيل وسيد غباشي[(١)] وأحمد فريد وسعيد عبد العظيم وأبو إدريس، أسأل الله أن يحفظهم

(١) تم التواصل مع سيد غباشي وسؤاله عن دوره في تأسيس الجماعة، فأخبرني أنه لم يكن عضوًا بالجماعة، ولكنه كان فقط يتعاون معها.

جميعًا، وأن يسلمهم من كل سوء، وإني والله لأحبهم في الله، هؤلاء كانوا سلفيين مدة أن كنا جهالًا لا نعرف شيئًا، هؤلاء قدامى ولهم قدم راسخة في العلم»[1].

أما السلفية المدخلية فكانت ولا تزال ترى الجماعة من التكفيريين والخوارج[2]، والجماعة ترى السلفية المدخلية من الفرق المبتدعة[3]. أما السلفية الجهادية، فترى الجماعة أن «كثيرًا ممن يتسمى بهذا الاسم... عنده جرأة في التكفير، وفي سفك الدماء»[4]. والسلفيون الجهاديون يرون الجماعة متساهلة ولديها نوع من الإرجاء.

وبناء على ذلك لم تكن هناك علاقة تعاون مباشرة بين الجماعة وهذين القسمين من السلفيين المعاصرين.

وبعد انتفاضة يناير، تسببت الاختيارات السياسية الجديدة لجماعة الدعوة السلفية وحزب النور، في وقوع خلافات تدريجية لم تلبث أن صارت عميقة بينهما وبين القيادات والجماعات السلفية بأطيافها.

فبداية من تأسيس حزب النور، كان موقف السلفية المدخلية هو حرمة الانضمام له ولغيره من الأحزاب[5]، وكان موقف السلفية الجهادية أن جماعة الدعوة السلفية «نصرهم الله وأزاح عنهم الطاغوت، فأبوا إلا الخضوع لحكم الطاغوت، فأسلموه زمامهم وأذعنوا له وانقادوا؛ فكأن قدر هؤلاء الشيوخ أن يكونوا خاضعين، إما للطاغوت، وإما لحكم الطاغوت»[6].

---

(١) يوتيوب: (الشيخ محمد عبد المقصود يثني على مشايخ الإسكندرية)، ١ - ٣ - ٢٠٠٩م.

(٢) وذلك منتشر في خطاب رموز المدخلية بمصر؛ كمحمد سعيد رسلان، وطلعت زهران، ومحمود لطفي عامر.

(٣) كما أجابني بذلك ياسر برهامي عام ٢٠٠٩م تقريبًا، وقال إن لديهم أصلًا بدعيًّا، وهو إضفاء الشرعية الدينية على الطواغيت من الحكام.

(٤) فتوى بعنوان «نرجو توضيح الأخطاء عند السلفية الجهادية»، ياسر برهامي، موقع أنا السلفي، ٥ - ١ - ٢٠١١م.

(٥) قال بذلك محمد سعيد رسلان وطلعت زهران وغيرهما.

(٦) كتيب: نصرهم الله فانتكسوا، أبو المنذر الشنقيطي، ص٣، موقع منبر التوحيد والجهاد، مايو ٢٠١١م.

أما السلفيون العلميون والحركيون؛ ففريق منهم أوصى بانتخاب حزب النور، وفريق أوصى بانتخاب حزب الأصالة والفضيلة، وحدث هذا في إطار صحي من الخلاف، فكانت توكيلات حزب الأصالة يتم جمعها من أعضاء الجماعة ومساجد جماعة الدعوة السلفية[١].

ولكن هوة الخلاف بدأت تتسع شيئًا فشيئًا مع تجدد المواقف السياسية، واختلاف الفريقين حولها.

ونعرض فيما يلي بعض المواقف، التي صدرت من رموز سلفية متنوعة، تجاه جماعة الدعوة السلفية وحزب النور.

١ ـ موقف عبد الرحمٰن عبد الخالق:

وصل إلى مصر في ١٢ ـ ١ ـ ٢٠١٢م القيادي السلفي المصري الكبير عبد الرحمٰن عبد الخالق، بعد ما قيل إنه كان ممنوعًا من دخول مصر طيلة ثلاثين عامًا كان مقيمًا خلالها بالكويت.

وكان ذلك حينها حادثًا ضخمًا في أوساط السلفيين بشكل عام، وتناقلت القنوات الفضائية السلفية ذلك الحدث بالاهتمام البالغ، وصوَّرت ورصدت لحظات وصول عبد الخالق إلى المطار، وعقدت اللقاءات مع المشايخ السلفيين الحاضرين، ونقلت القنوات السلفية أيضًا خطبته على الهواء مباشرة ووسط حضور جماهيري كثيف، حيث ألقى عبد الخالق خطبة الجمعة في اليوم التالي لوصوله في مسقط رأسه بقرية (عرب الرمل) بمحافظة المنوفية.

وقد ذهب لاستقباله بالمطار فريق من كبار قيادات التيار السلفي في مصر عامة، مثل أبي إسحاق الحويني، ومحمد عبد المقصود، ونشأت أحمد، وممثلون عن جماعة الدعوة السلفية أيضًا؛ كأحمد فريد وسيد العفاني[٢].

وبعد الخطبة ذهب عبد الخالق إلى منزله بمدينة (بنها)، حيث توافد على

---

(١) كما شهدته بمسجد الرحمة بالهرم بمحافظة الجيزة.

(٢) يُشاهَد يوتيوب: (وصول الشيخ عبد الرحمٰن واستقبال المشايخ وطلبة العلم له).

زيارته كثير من قيادات السلفيين من مختلف أنحاء البلاد، وكان من بينهم ياسر برهامي، الذي أخذ يتشاور مع عبد الخالق حول ما ينبغي أن يفعله السلفيون في الفترة القادمة، وتطرق الحديث بينهما إلى العلاقة بين السلفيين والإخوان في مجلس الشعب، وكيف تتم معالجة أي سلبيات حالية حتى تتوحد صفوف الإسلاميين «لمواجهة الليبراليين والعلمانيين ومن على شاكلتهم». ولم يتسع الوقت لكثير من الكلام بين الدعوة السلفية وعبد الخالق؛ فتم الاتفاق على استضافة الدعوة السلفية بالإسكندرية لعبد الرحمٰن عبد الخالق «لتدارس أحوال البلاد وما فيه مصلحة مصر»[1].

وتم تسجيل خطبة عبد الخالق بواسطة موقع (أنا السلفي) الموقع الرسمي للدعوة السلفية، وتم وضع التسجيل على الموقع[2].

وفي لقاء لقناة الحكمة الفضائية بالمطار ـ قبيل وصول عبد الخالق ـ مع القيادي بجماعة الدعوة السلفية أحمد فريد، قال فريد عن مجيئه لاستقبال عبد الخالق: «نحن نحيي سُنة، كان العلماء إذا دخلوا بلدًا خرج طلاب العلم يستقبلونهم ويحيونهم؛ لأن العلماء أرفع درجة من الملوك... والعلماء لهم منزلة كبيرة في الأمة، ونحن نحمد الله ﷻ أن مصر بدأت تعرف قدر العلماء وتحيّي العلماء، والشيخ عبد الرحمٰن له مِنة وله فضل على السلفيين، ليس في مصر وحدها بل في جميع العالم، وكان من أول الكتب التي عرف منها الناس السلفية رسالته المباركة الأصول العلمية للدعوة السلفية... وهو من الرعيل الأول الذين حملوا عبء الدعوة السلفية وله فضل على كثير من طلاب العلم وكتبه كثيرة جدًّا موفقة، وهو محاضر يستطيع أن يصل إلى القلوب، ونحن ننتظر الخير للدعوة السلفية بقدومه إلى مصر»[3].

ولكن العلاقة بين جماعة الدعوة السلفية والشيخ عبد الرحمٰن عبد الخالق

---

(١) جريدة عقيدتي، عدد ١٧ ـ ١ ـ ٢٠١٢م.

(٢) خطبة: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾، موقع أنا السلفي، بتاريخ ١٣ ـ ١ ـ ٢٠١٢م.

(٣) رابط الحوار: youtu.be/xiRr7OJ-a6M

لم تستمر طويلًا بهذا الهدوء والتميز؛ فقد وصف عبد الخالق حزب النور بالعجز والفشل، عندما خيَّبوا ظن غالبية السلفيين ولم يدعموا محمد حازم صلاح أبو إسماعيل في انتخابات رئاسة مصر؛ قال عبد الخالق: «كنا نريد أن يقود حزب النور المسيرة السياسية في مصر؛ لما له من الجمهور الواسع والقاعدة العريضة والصفاء العقدي والانطلاق من مبدأ التمسك بالكتاب والسُّنَّة ظاهرًا وباطنًا ورفع شعار السلفية، ولكننا فوجئنا بعجز الحزب عن هذه القيادة والريادة، وفشله في أول اختبار حقيقي، وهو اختيار مرشح لرئاسة جمهورية مصر من الذين تقدموا لذلك»[(١)].

وبعد هذا التوتر العابر، حدث شرخ كبير في العلاقة بينهما؛ وذلك عندما دعمت جماعة الدعوة السلفية وذراعها السياسي حزب النور خارطة الطريق التي عزلت الرئيس محمد مرسي وعطلت الدستور، وفي ذلك يقول عبد الخالق موجهًا كلامه لياسر برهامي: «لقد خنتم الأمانة ونقضتم العهد وتوليتم كِبر إسقاط رئيس بايعتموه ورضيت به أكثرية الأمة المصرية، وظاهرتم أعداء الأمة، ومزقتم الدستور الذي كنت أنت أحد كُتابه والذي ارتضاه جمهور الأمة المصرية، ولست أرى مثالًا لكم وللرئيس الذي خنتموه وخلعتموه إلا أنه ما كان من شأن عثمان بن عفان ﷺ والذين خرجوا عليه... واعلم أن الدم الذي سيُسفك والحرمات التي ستُنتهك بنقضكم عهدكم، وخيانتكم لأمانتكم ستكون في رقبتك فإنك الذي توليت كِبر هذا الأمر، وسعيت به ظاهرًا وباطنًا... ولقد صنعتم ذلك ليخلع الناس عنكم لباس السلفية الذي لبستموه زمانًا زورًا وبهتانًا، ولتسلكوا في سلك الخارجين على السلطان بغير حق»[(٢)].

وقال عبد الخالق في رسالة أخرى لبرهامي: «لقد رأيت ما دفعتم إليه الأمة المصرية من الشر والفساد وضياع الدين والدنيا... وللأسف أن هذا كله

---

(١) مقال: حوار مع الأخ الدكتور يسري حماد حول موقفه وموقف حزب النور من اختيار رئيس جمهورية مصر، موقع عبد الرحمٰن عبد الخالق (الشبكة السلفية): www.salafi.net بتاريخ: ٢٨ مارس ٢٠١٢م.

(٢) مقال: رسالة إلى الدكتور ياسر برهامي وحزبه، عبد الرحمٰن عبد الخالق، موقع الشبكة السلفية، بتاريخ ٤ يوليو ٢٠١٣م.

لم يكن ليوقظ عندك روح المسلم المؤمن الغيور على دينه الرفيق بأمته؛ بل ما أراه ويراه الجميع منكم تماديًا في الباطل رغم ظهوره لكل ذي عينين». وأضاف: «حذرناكم من هذا الشر قبل وقوعه... ألا تتقون الله وأنتم تكابرون هذه المكابرة؟!... وأقول لك ليس من الدين ولا من المروءة أن تنقض العهد، وتساير الباطل وتعين الظالمين، من أجل أنك تخاف على نفسك وحزبك وجماعتك، ومن أجل أنك رأيت أن معسكر الظلم أكبر من معسكر الحق».

ثم تساءل عبد الخالق موجهًا كلامه لبرهامي والدعوة السلفية وحزب النور: «ثم أين المشروع الإسلامي الذي حافظتم عليه باصطفافكم مع الظلمة والناكثين؟ لقد دمرتم المشروع الإسلامي في مصر والعالم وجعلتم الانتساب إلى السلفية سُبة، ودمرتم جماعة حزب النور التي كان يُرجى لها مستقبل في العمل الإسلامي، وأصبحتم عند الناس رمزًا للجبن والخيانة. وهل المشروع الإسلامي الذي عنيتموه أن يحمل بضع مئات ممن ينسبون إلى حزب النور بطاقة هوية تحميهم من بطش السلطة والبلطجية؟ هل هذا هو مشروعكم الإسلامي الذي حافظتم عليه؟ وسننتم في الدعوة إلى الله والعمل السياسي سُنة سيئة، وهي أن يذهب الشيخ من أمثالكم ليلقي خطبة تحميه فيها بنادق الشرطة ومصفحات الجيش؛ فأين المشروع الإسلامي الذي حافظتم عليه باصطفافكم مع الظالمين؟».

ثم ختم رسالته بمناشدة جاء فيها: «شيخ ياسر، أناشدك بالله أن تعاود الحق، وأن ترجع عن طريق الظلم والخيانة التي سرتم فيها»[(١)].

ثم وجَّه عبد الخالق رسالة لمحمد إسماعيل المقدم وأحمد فريد وغيرهما قائلًا: «لا يسعكما السكوت عما جرَّ إليه ياسر برهامي ومن تابعه في جرمه المشئوم الأمة المصرية إلى الدمار والخراب... شيخ محمد إسماعيل، شيخ

---

(١) مقال: رسالة إلى الشيخ ياسر برهامي والأمة المصرية، عبد الرحمن عبد الخالق، موقع الشبكة السلفية، بتاريخ: ٤ يناير ٢٠١٤م.

أحمد فريد ومن بقي معكما في حزب الظلام، لا يسعكم السكوت اليوم، ويجب أن تصطفوا مع علماء الأمة ومشايخها وكل رجالها ونسائها المخلصين، وتتركوا صف الزور والباطل، والذي بات يقوده من دمر ما بنيتموه وخرب سمعة السلفية، وجعل نفسه رمزًا للغدر والخيانة. . . وأقول أيضًا لكل من بقي منتسبًا إلى هذا الحزب الذي خان الأمة المصرية وأوردها هذه المهلكة: لا يحل لكم البقاء في هذا الحزب. . .»[1].

وهكذا استمر عبد الخالق في إصدار البيانات والمقالات والتصريحات، التي تنتقد بشدة وتحذر من جماعة الدعوة السلفية وحزب النور.

وقد قابل برهامي تلك الهجمة الشديدة من عبد الخالق، بأن قال إن ما ذكره عبد الخالق كذب، وطلب منه برهامي المباهلة[2].

٢ ـ موقف سعيد عبد العظيم:

سعيد عبد العظيم يُعد من مؤسسي جماعة الدعوة السلفية كما سبق، وبعد انتفاضة يناير تم اختياره كنائب ثانٍ لرئيس الجماعة، وعضو بمجلس أمناء الجماعة، وقد ظل من أبرز دعاة الجماعة منذ إنشائها وحتى اختلف مع قياداتها وبالأخص ياسر برهامي الذي قال عبد العظيم عنه ـ كما سمعته منه شفاهة ـ إنه قد تسلط وسيطر على الجماعة والحزب.

خالف سعيد عبد العظيم موقف الجماعة والحزب من الانقلاب العسكري، فقال في إشارة واضحة للحزب والجماعة: «نحن نرفض هذا الانقلاب على الشرعية والشريعة، هو انقلاب بكل معاني الكلمة، ولذلك نقول إن ما يحدث اليوم إذا عدّه البعض فتنة تُعتزل نقول له ﴿أَلَا فِي ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُوا۟ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌۢ بِٱلْكَـٰفِرِينَ﴾، يجب عليك أن تنصر الحق لا أن

---

(١) رسالة إلى د. محمد إسماعيل المقدم ود. أحمد فريد ومن بقي في حزب النور، عبد الرحمٰن عبد الخالق، موقع الشبكة السلفية، بتاريخ: ٩ يناير ٢٠١٤م.

(٢) حول بيان الشيخ عبد الرحمٰن عبد الخالق بشأن د. ياسر برهامي، موقع أنا السلفي، ٢ ـ ١٢ ـ ٢٠١٣م.

تتخاذل عنه، أقول ذلك حتى إلى من هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا، أقول هذا لمن تواطأ على هذا الانقلاب، حتى إذا توهم البعض أنه من جملة الطيبين وجملة الصالحين، الرئيس مرسي حاكم شرعي، وأن ننتصر للشريعة والشرعية فهذا دين ندين به لله»[1].

ويقول قاصدًا الجماعة والحزب: «ما بال أقوام إذا قيل لهم فعلتم كذا وكذا من الذنوب والمعاصي والأخطاء والخطايا والجنح والجنايات، بدلًا من التوبة والاستغفار وتوضيح المفاهيم وإزالة الشبهات والعودة إلى المنهج القويم في الاستدلال، لا ترى إلا اللجاجة والفجر في الخصومة والإصرار على الخطأ، والمبادرة بأن إخواننا هم كذلك صنعوا نفس الصنيع، ووقعوا في نفس الخطأ وأشد منه. تقول لهم مثلًا شاركتم في الخيانة والقتل والظلم والبغي والتواطؤ مع أعداء الإسلام والمسلمين؛ فيجيبونك بأن الدعوة الفلانية هي كذلك فعلت مثلنا. وهذا من عجائب وغرائب طرق الاستدلال، فالمعصية تبرر بمعاصي الآخرين، والانحراف عن الكتاب والسُّنَّة يُفلسف بانحرافك أنت كذلك، وإن لم يجدوا قصة من صفحات الحاضر أتوا بصفحات التاريخ الماضية ليستدلوا على أنهم ليسوا بأول ولا بآخر من يضل عن سبيل الله، وكأن القوم لم يتعرفوا على طبيعة المنهج السلفي في الاستدلال ولا على ألف باء الإسلام. أين من يتقي الله فيمن لا يتقي الله فيه؟ ومن يعدل فيمن جار عليه؟ يا قوم ﴿كُلُّ ٱمْرِيِٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ﴿٣٤﴾ وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ ﴿٣٥﴾ وَصَـٰحِبَتِهِۦ وَبَنِيهِ ﴿٣٦﴾ لِكُلِّ ٱمْرِيٍٕ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ ﴿٣٧﴾﴾. كان الصالحون فيما مضى يقولون لو قيل لِيخرجْ أسوأ من بالمسجد لبادرتكم بالخروج. والثاني يقول إذا ذُكر الصالحون فأف لي وتف. والثالث يقول: نحب الصالحين ولسنا منهم. والرابع يقول: إذا ذُكر الصالحون كنا بجوارهم كاللصوص. والخامس يقول يوم عرفة لولا أنا معهم لرجوت لهم

---

(١) يوتيوب: (كلمة الشيخ سعيد عبد العظيم في مؤتمر علماء المسلمين بشأن الانقلاب العسكري بإسطنبول)، بتاريخ: ١٠ ـ ٧ ـ ٢٠١٣م.

المغفرة. بل ودعوة الأنبياء يوم القيامة رب سلم سلم، وكل واحد سيقول رب نفسي نفسي، ويعتذر أولو العزم نوح وإبراهيم وموسى وعيسى عن قبول الشفاعة للخلق في هذا اليوم العظيم. فمن أين ورثتم أنتم هذه الجرأة وهذه الجلافة؟ راجعوا أنفسكم فالحساب غدًا بين يدي من لا تخفى عليه خافية»(١).

ويقول عبد العظيم: «حزب النور يرفض حكم الإخوان ويرضى حكم العسكر»(٢).

ودعا إلى مقاطعة الانتخابات الرئاسية، مخالفًا لاختيار الجماعة والحزب انتخاب السيسي رئيسًا، فقال: «قاطعوا الانتخابات، فما بني على باطل فهو باطل، ﴿وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا﴾»(٣).

وعندما انتشرت صورة فوتوجرافية لقيادات جماعة الدعوة السلفية وهم يصلون صلاة الاستخارة قبل اختيار السيسي، قال عبد العظيم: «لا يُستخار في المشاركة في الانقلاب على ولي الأمر الشرعي، أو في معاونة أعدائه، أو العمل كأداة لهم قبل وأثناء وبعد الانقلاب، فهذا يحرم ولا يحتمل الاستخارة، وهل تستخير في رجل يصرح بلسان الحال والمقال أنه لن يسمح بقيام دولة إسلامية؟ ويتواطأ مع الأمريكان واليهود والنصارى لخلع رجل شعر منه أنه يسعى لإقامة الدولة الإسلامية؟ الحكم موضوع لإقامة الدين وسياسة الدنيا به، وما بني على باطل فهو باطل، أزهق نفوس آلاف الأبرياء وظلم وبغى وحبس الآلاف، ومنع الدعوة والدعاة. صلاة الاستخارة هنا إما جهل وإما تلبيس، ونعوذ بالله من الخذلان»(٤).

ويقول سعيد عبد العظيم: «يحزنني ويؤلمني أن أجد بعض إخواني وأبنائي في الدعوة السلفية، ممن يؤيدون الانقلاب على الشرعية يذكّرونني

---

(١) صفحة (د. سعيد عبد العظيم) facebook.com/Dr.SaidAbdElazim بتاريخ ١٤ ـ ٧ ـ ٢٠١٤م.

(٢) المصدر السابق: بتاريخ ٤ ـ ٦ ـ ٢٠١٤م.

(٣) السابق، بتاريخ: ٢٤ ـ ٥ ـ ٢٠١٤م.

(٤) السابق، بتاريخ: ٤ ـ ٥ ـ ٢٠١٤م.

بأنني أصبت عندما كلمتهم عن الإخوان، وقلت لهم فيهم كذا وكذا! وهذا هو العمى بعينه، وإلا فهل قلت لهم أو لغيرهم يومًا اقتلوهم أو اظلموهم؟ هل سمع مني مخلوق جواز الخروج على الحاكم منهم، ومشاركة المتآمرين عليه وخلعه، والسكوت على الخيانة وتدمير البلاد والعباد وانتهاك الأعراض، وغض الطرف عن الشيعة والشريعة بعد تهييج الدنيا وتأليب العامة على الحاكم الشرعي بزعم الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر؟ الغرض مرض، وإقحام ما قلته يومًا في مثل هذه المواقف والأحداث بمثابة تلبيس وتزوير وتدليس. سامحكم الله وغفر لكم. لقد شهد النبي ﷺ حلفًا في دار عبد الله بن جدعان لنصرة المظلوم قرشيًّا كان أو غير قرشي، وقال: لو دُعيت به في الإسلام لأجبت. فانصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا، وإياك أن تكون من أعوان الظلمة، أو أن تكون أنت الظالم لا من أعوانه وأنصاره فحسب»[(١)].

وهكذا توالت كلمات سعيد عبد العظيم في نقد الجماعة والحزب في مواطن كثيرة.

٣ ـ موقف أحمد السيسي:

وهو من أشهر دعاة جماعة الدعوة السلفية وخطبائها، وكان معارضًا لموقف الجماعة من عدم المشاركة في انتفاضة يناير، ثم عارض الجماعة والحزب في أكثر من موقف بعد الانتفاضة، ثم عارض بشدة موقف الجماعة والحزب من الانقلاب العسكري في يوليو ٢٠١٣م، ومن ذلك قوله: «يجلس رجل ينتمي إلى حكم إسلامي مع المتآمرين ثم يخرج بعد ذلك ويقول أنا خففت من الشرور. أنت لم يكن لك أي دور، أنت لم تصنع أي شيء، كل ما قاله العسكر كان معدًّا سلفًا، أنت جاؤوا بك لتُصور أمام الناس على أنك داعم لهذا الانقلاب العسكري. على الأقل استنكِروا الانقلاب. فضلًا عن أن يأتي بعض المتحدثين باسم الحزب ليقول ليس هناك انقلاب عسكري والعسكر

---

(١) السابق، بتاريخ: ٢٤ ـ ٤ ـ ٢٠١٤م.

لا يريدون السلطة وهؤلاء ناس طيبون. هذه خيانة للشعب المصري، الذي أعطى صوته لمحمد مرسي، ماذا سيكون موقفكم غدًا أمام الأجيال عندما تُصورون مع كفة هؤلاء؟ وتجلسون مع هؤلاء الذين تآمروا على هذه الأمة؟ وجودك أنت أيها الملتحي يضفي شرعية على الانقلاب العسكري؛ كأنك تدجّن الأمة بزعم منع إراقة الدماء. والكل يعلم أن الرئيس أخطأ، وأنت أيضًا أيها الحزب لك أخطاء قاتلة، كلنا ذوو خطأ، مرسي رجل بمعنى الكلمة، محمد مرسي رئيسي، أنا أفخر أني منحته صوتي مرتين، هذا رجل حقيقي، أراد أن يكون القرار بيده لأنه صاحب الإرادة الشعبية، وأراد هؤلاء أن يكون مرسي مجرد صورة شرفية، لكن الرجل رفض ذلك فكان التعجيل بإقالته. بدلًا من أن تقف معه وأنت المسلم والإسلامي، بدلًا من أن تتعاطف معه وهو مسلم يصلي في الجماعة، بدلًا من ذلك تذهب لتخذله على الهواء وفي المؤتمرات والنشرات الداخلية لتهيج الشباب على هذه التجربة؟! لماذا؟ هل سيعطونك شيئًا؟ سيضحكون عليك ببعض المناصب، ويستعملونك الآن فقط لأنك تقر بعزل محمد مرسي، حتى يزخرفوا بك هذا المشهد الذي حدث»[1].

٤ ـ موقف د. محمد عبد المقصود:

للقيادي السلفي د. محمد عبد المقصود مكانة كبيرة في الوسط السلفي، حتى بالغ فريق من السلفيين ونعتوه بأنه «أفقه أهل الأرض». وهي مقولة منتشرة في الصف السلفي. وقد كان عبد المقصود على علاقة متميزة بجماعة الدعوة السلفية قبل وبعد انتفاضة يناير وإلى عام ٢٠١٢م، وقد سبق ونقلنا ثناءه البالغ على الجماعة.

ومما قاله عن الجماعة بعد الاختلاف معها في انضمام حزبها إلى جبهة الإنقاذ في مطالبها: «هذه عداوة تاريخية، هذه العداوة مكمنها أن أمن الدولة سمحوا لهم بالدعوة في سبيل التصدي للإخوان، فانقلب الأمر إلى عقيدة وإلى

(١) يوتيوب: (الشيخ أحمد السيسي يفضح مؤامرة حزب النور)، بتاريخ ١٢ ـ ٧ ـ ٢٠١٣م.

منفعة، لم يكن الأمر دينًا قط، ثم بعد ذلك نجد أن جبهة الإنقاذ والتي هي عبارة عن حمدين صباحي وعمرو موسى والبرادعي وسامح عاشور، ينضم لها واحد بلحية الآن يطالب بنفس مطالبها! ما المصلحة؟ هذه خيانة ليست مصلحة»[١].

ويقول عبد المقصود بعد انقلاب ٣ يوليو مخاطبًا الجماهير المحتشدة بميدان رابعة العدوية: «وقف المخذول ياسر برهامي في خطبة العيد يقول: الصراع ليس دينيًّا وإنما هو صراع سياسي. كذاب، هذا إنسان كذاب، منافق، ضعوه تحت أقدامكم، خائن أيضًا، جعل يبحث عن الوزارات حتى أفشل المشروع الإسلامي»[٢].

ويقول عبد المقصود في تصريح شديد اللهجة: «هؤلاء المنافقون، أعني برهامي وحزبه حزب النور، أنا قلت قبل الانقلاب إذا أراد شخص أن يدمر حزب النور لن يفعل أكثر من أن يأتي برئيس لحزب النور يسمى يونس مخيون، هؤلاء إما جهلة لم يتعلموا العلوم، أو أن العلوم نُزعت منهم لأنهم اتبعوا أهواءهم، فأنساهم الله ﷻ وأزاغ قلوبهم وضرب على قلوبهم»[٣].

٥ ـ موقف فوزي السعيد:

من كبار دعاة السلفية وأشهرهم بالقاهرة، كان يخالف جماعة الدعوة السلفية في بعض مباحث العقيدة التي تتعلق بالإيمان، ولكنه في المجمل لا يناصبهم العداء ولا يتحدث عن خلافاته معهم في العلن.

وفي ٢٠١٢م وبعد وقوع الخلافات قال عنهم: «خالفوا الجميع ووقفوا مع أبي الفتوح، ثم وضعوا يدهم في يد مَن قال لا يمكن تطبيق الشريعة الآن ولا لاحقًا ولا في أي وقت، ذهب إليه برهامي سرًّا ليلة إعلان نتيجة الانتخابات، ثم خطب خطبة كاملة في إسلامه، ثم جلسوا مع جبهة الخراب

---

(١) يوتيوب: (الشيخ محمد عبد المقصود يصفع قيادات حزب النور)، ١٩ ـ ٢ ـ ٢٠١٣م.
(٢) يوتيوب: (الشيخ عبد المقصود لياسر برهامي أيها المخذول)، ١٣ ـ ٨ ـ ٢٠١٣م.
(٣) يوتيوب: (الشيخ محمد عبد المقصود يرد على الانقلابي يونس مخيون)، ٢٩ ـ ٤ ـ ٢٠١٤م.

(الإنقاذ) وتبنوا كلامهم، ثم ظهروا في كافة القنوات المعادية للمشروع الإسلامي والتي فتحت لهم ذراعيها بعد إقالة خالد علم الدين ليندّدوا بذلك، وكل موقف من مواقفهم تهتز له الجبال الرواسي، أين هم من الولاء والبراء؟ يريدون إقالة النائب العام الرجل المحترم الذي ينصر الثورة ويحقق أمل المصريين، ثم انشق عنهم من كوّنوا حزب الوطن والذين أحسبهم صالحين لأنهم رأوا أن ما يفعله حزب النور ليس من الدين، إذن فكتبهم كتب نظرية فقط لأنها تخالف واقعهم، سيخزيهم الله»[1].

ويقول السعيد في مسجده بعد خطبة الجمعة لأتباعه: «إن كنتَ على صلة بحزب النور ومودة فأنت عندي خائن ولا تُرني وجهك؛ لأن هؤلاء الناس خانوا الأمة وخانوا الدين وخانوا الأمانة، وضعوا أيديهم في الأيدي الملوثة المخاصمة للشريعة، وعندي الآن أشرطة فيديو كاملة أعربت عنهم ألسنتهم بمخاصمتهم للمشروع الإسلامي (يقصد جبهة الإنقاذ)، يكيدون الكيد بالليل والنهار؛ فكيف تقف معهم (حزب النور) وتعطيهم غطاء دينيًّا وتتبنى مبادرتهم وتقول مبادرتي أنا؟ إن تابوا فهم إخواننا وأحبتنا، أما إذا استمروا على ما هم عليه فقد انزلقوا وكُشفوا، والفتن كاشفة، لا بد أن ينخلعوا ويتوبوا مما حصل؛ أي: صلة بهذا الحزب خيانة وطعن في الدين»[2].

٦ ـ موقف د. أحمد النقيب:

وهو قيادي سلفي بالمنصورة بمحافظة الدقهلية، وكان فيما سبق متعاونًا مع جماعة الدعوة السلفية، ثم انقلب عليهم بعد انتفاضة يناير نتيجة عدة مواقف، من أوائلها إنشاؤهم لحزب النور، مما رآه مخالفة لمبادئ الجماعة.

يقول النقيب عن تعاون حزب النور مع جبهة الإنقاذ: «سواء كان تحالفًا أو تنسيقًا أو تفاهمًا، فهذا كله من أعظم الباطل؛ لأن جبهة الإنقاذ ضمت الذين يحاربون دين الله، من العلمانيين والنصارى وأصحاب القلوب الفاسدة؛

---

(١) يوتيوب: (الشيخ فوزي السعيد أزمة حزب الظلام)، ٢٢ ـ ٢ ـ ٢٠١٤م.

(٢) يوتيوب: (الشيخ فوزي السعيد حزب النور خان الأمة والدين والأمانة)، ١٥ ـ ٣ ـ ٢٠١٤م.

فكيف يجوز لمن في قلبه مثقال ذرة من خير أن يتحالف مع هؤلاء الناس الذين يريدون حرق البلاد»[1].

ويقول معلقًا على مشاركة الجماعة والحزب في خارطة طريق الانقلاب العسكري: «يظنون أنهم عندما يحشرون مع عباد الصليب ومع أعداء الله ويكونوا حظهم من الحشر أن يكونوا خلف الصليب، أن شيئًا من الفتات سيُلقى إليهم، سيُحرَمون هذا الفتات، ولن يأخذوا إلا الخزي والذل»[2].

٧ ـ موقف حسن الكتاني (مغربي):

وهو من أشهر القيادات السلفية بالمغرب، وقد قال في حوار معه: «الذي ينبغي أن يُعلم، هو أن حزب النور لا يمثل السلفيين في مصر، وإنما يمثل طائفة معينة، يمثل الشيخ ياسر البرهامي وتلاميذه، ويمثل بالخصوص الدعوة السلفية في الإسكندرية، بل وحتى الدعوة السلفية الإسكندرانية لا يمثلها كاملة، وإنما يمثل جماعة ياسر البرهامي بالخصوص.

ولذلك لما بدأ الحزب في الانحراف والميل إلى جبهة الإنقاذ، بدأ كثير من العقلاء والمخلصين الذين انضموا للحزب بالانشقاق عنه والانضمام إلى أحزاب إسلامية أخرى أنشئت من أجل نصرة الإسلام ونصرة القضية الإسلامية؛ ولذلك نجد هؤلاء جميعًا دخلوا في التحالف الوطني لدعم الشرعية، وكانوا ضد الانقلاب العسكري. أما الانحراف الذي مال إليه ياسر البرهامي ومن تبقى معه في حزب النور، فلا شك أنه موقف مُدان، وهي خيانة للقضية الإسلامية، والعلماء والدعاة إلى الله في العالم الإسلامي كله استنكروا ذلك على حزب النور»[3].

(١) يوتيوب: (رأي الشيخ أحمد النقيب في تنسيق جبهة الإنقاذ وحزب النور)، بتاريخ ٢٥ ـ ٤ ـ ٢٠١٣م.

(٢) يوتيوب: (تعليق الشيخ أحمد النقيب علي موقف حزب النور من انقلاب السيسي)، بتاريخ ٧ ـ ٧ ـ ٢٠١٣م.

(٣) موقع مجلة البيان، بتاريخ: ٥ ـ ٢ ـ ٢٠١٤م.

٨ ـ علوي عبد القادر السقاف (مكيّ):

وهو المشرف العام على مؤسسة الدرر السنية، وداعية وكاتب سلفي له عدة مؤلفات، وقد كتب مقالًا طويلًا عن حزب النور، ومما جاء فيه باختصار:

«استمعت كلمة للشيخ ياسر برهامي يبرر فيها موقف الحزب من المشاركة في الانقلاب العسكري، بأنه جاء حقنًا لدماء المسلمين؛ فهل سيتحمل حزب النور كل قطرة دم تسقط بسبب مشاركتهم الظالمة في هذا الانقلاب؟! ذكر (برهامي) أن العسكر قد تعهد لهم بعدم مسِ الشريعة، وبعدها بدقائق ذكر أنهم أقنعوا الحضور بتعطيل الدستور مؤقتًا بدلًا من إلغائه كلية، وهذا تناقض، ثم إن المجلس العسكري حكم مصر قرابة عام ونصف؛ فهل حكم فيها بالشريعة؟! وإبراز العسكر لبابا الأقباط والبرادعي المصرحين برفض الشريعة قرينة واضحة على موقفهم من تطبيق الشريعة. ثم ألا يعلم الشيخ أن المؤسسة العسكرية المصرية مؤسسة قديمة لها مشروعها المتناغم مع الغرب ولها كثير من المصالح في داخل البلاد وخارجها، والتي ستصطدم حتمًا مع أي مشروع آخر يدعو إلى تغيير الحال في مصر إن تمكن من ذلك؟! فكيف يوثق بمن هذا حاله؟!

استشهد (برهامي) بحادثة مقتل عثمان ﵁، وأنه منع الصحابة من الدفاع عنه؛ خشية إراقة الدماء، وأنه كان يجب على الرئيس مرسي فعل ذلك. وأكتفي بفارق جوهري واحد، وهو: أن عثمان ﵁ رضي أن يُقتل حتى لا يقتتل المسلمون بسببه لا بسبب الدين، فهو على يقين أن حكم الشرع في زمنه ليس متوقفًا على حياته، وأنه إذا قُتل لن يأتي كافر أو زنديق يحكم المسلمين وفيهم أكابر الصحابة.

تحدث عن أنهم عرضوا على الرئاسة حكومة ائتلاف ترضي الجميع، فرفضت الرئاسة ذلك، ومعنى حكومة ائتلاف أن تتشكل الحكومة من جميع أطياف المجتمع: الإخوان، والسلفيين، والليبراليين، والعلمانيين، والأقباط، والمستقلين، ومن الأحزاب الأخرى اليَسارية وغيرها؛ فكيف يصدر هذا من زعيم وقائد أكبر حزب أو جماعة سلفية في مصر، مع تنافي هذا الأمر مع ثوابت المنهج السلفي؟

تحدث عن استمساكهم بالشريعة. فإذا كان الدستور الذي ينص على تطبيق الشريعة على ما فيه من مخالفات جسام قد عطل العمل به بموافقتهم، وإذا كان الرئيس الجديد الذي توافقوا عليه مجهولًا لا يُعرف حاله، وإذا كانت خطة المستقبل وضعها خائن، وعلماني، ونصراني؛ فعن أيِ شريعة يتحدث؟!

تحدث عن أن ما فعلوه كان لتقليل المفاسد والشرور. أي مصلحة في خلع رئيس مسلم تمت بيعته من قبل المصريين، والبديل علماني أو ليبرالي؟! وأي مصلحة في وأد التجربة الإسلامية السياسية؟! وأي مصلحة في تعطيل أفضل دستور مر على مصر في الزمن الحاضر؟!

إن الاجتماع مع أعداء الله من النصارى والعلمانيين، ووضع خطة تنص على عزل رئيس مسلم بويع من قبل الشعب، مقابل الإتيان برئيس أحسن أحواله أنه مجهول وغامض، ومعين من قبل العسكر، لا يمكن أن يفسر إلا أنه موالاة، بل قد يكون فيه نوع مظاهرة لأعداء الله على المؤمنين. وقد كان بإمكان حزب النور اعتزال هذا الأمر إن كان اشتبه عليهم»[1].

٩ ـ موقف عدد من سلفيي بلاد الحرمين:

أصدر عدد من الأساتذة الجامعيين وكبار الشيوخ السلفيين ببلاد الحرمين الشريفين، بيانًا حول المواقف السياسية لحزب النور، وكان ضمن الموقعين على البيان العالم السلفي الكبير د. عبد الله الغنيمان، والداعية السلفي المشهور د. ناصر العمر، الذي نشر البيان على موقع المسلم الذي يشرف عليه منذ عدة سنوات.

وآثر الباحث وضع هذا البيان كآخر موقف سلفي في هذا المبحث؛ لأنه سيُتبع برد جماعة الدعوة السلفية عليه، والذي يصلح أيضًا للرد على ما سبق من انتقادات رموز بعض التيار السلفي، مما يساعد على معرفة كيفية تفكير

(١) موقف حزب النور من الانقلاب العسكري، علوي السقاف، موقع الدرر السنية، بتاريخ: ٦ ـ ٧ ـ ٢٠١٣م.

الجماعة، وطبيعة مواجهتها الفكرية لمن ينتقدها، ومنطلقاتها في اتخاذ مواقفها.

جاء في بيان سلفيي بلاد الحرمين أنه: «ليؤلمنا أن يُنسب إلى المنهج السلفي ما يقدح فيه بفعلٍ من بعض أبنائه، ومن ذلك المواقف السياسية التي اتخذها حزب النور السلفي في مصر على مدار العام المنصرم، والتي ألحقت الضرر بمصالح الإسلام والمسلمين داخل مصر وخارجها، وذلك حين شارك الحزب مع العسكر والنصارى والعلمانيين في الانقلاب العسكري، وظهر ممثله جنبًا إلى جنب مع بابا الكنيسة وممثلي القوى العلمانية الرافضة للشريعة، ليكون ذلك الانقلاب بداية مرحلة تُحارب فيها الشريعة ويقصى فيها دين الله ﷻ، صاحب ذلك ما اتخذه الحزب من مواقف تجاه التيارات الإسلامية المخالفة له في توجهاته السياسية، تتناقض مع الأمر بالوحدة والولاء للمؤمنين والتعاون على البر والتقوى، في مقابل تقاربه مع القوى العلمانية بمختلف تصنيفاتها، واصطفافه معها، رغم ما تظهره من عداء للإسلام وأهله».

ثم بناء على ما سبق يقول البيان:

«**أولًا**: التأكيد على الخطأ الفادح العظيم لحزب النور في اصطفافه مع الانقلاب، وما ترتب عليه من تعطيل لأحكام الشريعة، وإسهامه في التسويق للدستور الجديد باسم الإسلام، وهذا التأكيد لا يعني بأي حال التزكية المطلقة للوضع السابق للانقلاب ولا للدستور الذي كُتب إبان تلك الفترة، وأن وقوف علماء المسلمين في صف تأييد ما تم في ذلك العهد كان دافعه إعمال قاعدة الموازنات الشرعية، التي تبيح ارتكاب بعض المحظورات أو ترك بعض المأمورات لدفع المفاسد الكبرى أو للعجز، وكل ذي بصيرة يعلم أن وضع مصر قبل الانقلاب خير من وضعها بعده في شؤون الدين والدنيا، وهذا كافٍ للحكم بتحريم هذا الانقلاب والإعانة عليه أو الإسهام فيه.

ثانيًا: تأييد ما اتفق عليه علماء المسلمين ودعاتهم من مواقف مواجهة لأعمال الانقلابيين، ومن ذلك الدعوة لمقاطعة الاستفتاء على الدستور

الجديد، وعدم المشاركة بالتصويت عليه حتى بـ(لا)؛ لأن المشاركة في التصويت تقتضي الاعتراف بالسلطة الانقلابية، التي ارتكبت خلال أشهر معدودة من عمرها مذابح عظيمة في حق المسلمين، وشنت حملات الاعتقال على الصالحين الناصحين، وحجمت من الدعوة الإسلامية وضيقت على دعاتها، وأغلقت المساجد والجمعيات الخيرية الداعمة للفقراء والمساكين، وأوقفت القنوات الفضائية الإسلامية، ومثل هؤلاء لا يجوز بحالٍ إعانتهم على بغيهم وعدوانهم عملًا بقول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٢].

ثالثًا: نتوجه إلى القائمين على الحزب، ومن يؤيده من علماء الدعوة السلفية بالإسكندرية ذات التاريخ العريق في العمل الإسلامي الممتد على مدى أكثر من أربعين عامًا، أن يتداركوا الموقف، ويدرؤوا الفتنة، وأن يتسقوا مع تاريخهم ومواقفهم السابقة، فيوقفوا هذا الخلط الذي يشوه المنهاج السلفي وأهله.

رابعًا: دعوة العلماء والمؤسسات والجماعات والقوى الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها، أن يبذلوا كل الجهود الممكنة للتواصل مع قادة حزب النور والدعوة السلفية بالإسكندرية المؤيدين له، ونصحهم وتذكيرهم بالله تعالى لدفعهم إلى تعديل مواقفهم والأوبة إلى الحق، وتدارك الأمر قبل فوات الأوان، وقبل أن يتملك العلمانيون والعسكر حكم مصر فيجففوا منابع الدعوة الإسلامية كما يقضي بذلك نصًّا الدستور الانقلابي الذي يروج له حزب النور».

«الموقعون على البيان:

١ ـ فضيلة الشيخ العلامة: د. عبد الله بن محمد الغنيمان.

٢ ـ فضيلة الشيخ: أ. د.سعد بن عبد الله الحميد.

٣ ـ فضيلة الشيخ: د. أحمد بن عبد الله الزهراني.

٤ ـ فضيلة الشيخ: أ. د. علي بن سعيد الغامدي.

٥ ـ فضيلة الشيخ: أحمد بن عبد الله آل شيبان.

٦ ـ فضيلة الشيخ: أحمد بن حسن آل عبد الله.

٧ ـ فضيلة الشيخ: د. عبد العزيز بن عبد المحسن التركي.

٨ ـ فضيلة الشيخ: عثمان بن عبد الرحمٰن العثيم.

٩ ـ فضيلة الشيخ: د. عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف.

١٠ ـ فضيلة الشيخ: د. خالد بن عبد الرحمٰن العجيمي.

١١ ـ فضيلة الشيخ: د. حسن بن صالح الحميد.

١٢ ـ فضيلة الشيخ: عبد الله بن فهد السلوم.

١٣ ـ فضيلة الشيخ: فهد بن محمد بن عساكر.

١٤ ـ فضيلة الشيخ: شاكر بن منير الحربي.

١٥ ـ فضيلة الشيخ: د. عبد الله بن ناصر الصبيح.

١٦ ـ فضيلة الشيخ: د. محمد بن عبد العزيز الخضيري.

١٧ ـ فضيلة الشيخ: سعد بن ناصر الغنام.

١٨ ـ فضيلة الشيخ: مسفر بن عبد الله البواردي.

١٩ ـ فضيلة الشيخ: علي بن إبراهيم المحيش.

٢٠ ـ فضيلة الشيخ: د. عبد اللطيف بن عبد الله الوابل.

٢١ ـ فضيلة الشيخ: د. صالح بن عبد الله الهذلول.

٢٢ ـ فضيلة الشيخ: إبراهيم بن عبد الرحمٰن القرعاوي.

٢٣ ـ فضيلة الشيخ: د. محمد بن سليمان البراك.

٢٤ ـ فضيلة الشيخ: د. محمد بن عبد العزيز الماجد.

٢٥ ـ فضيلة الشيخ: سعد بن علي العمري.

٢٦ ـ فضيلة الشيخ: حمد بن عبد الله الجمعة.

٢٧ ـ فضيلة الشيخ: موسى بن سليمان الحويس.

٢٨ ـ فضيلة الشيخ: حمدان بن عبد الرحمٰن الشرقي.

٢٩ ـ فضيلة الشيخ: إبراهيم بن عبد الرحمٰن التركي.

٣٠ ـ فضيلة الشيخ: عبد الله بن علي الغامدي.

٣١ ـ فضيلة الشيخ: أحمد بن محمد باطهف.

٣٢ ـ فضيلة الشيخ: محمود بن إبراهيم الزهراني.

٣٣ ـ فضيلة الشيخ: محمد بن عبد العزيز اللاحم.

٣٤ ـ فضيلة الشيخ: عبد الله بن عمر السحيباني»[(١)].

*** رد جماعة الدعوة السلفية:**

ردت جماعة الدعوة السلفية على هذا البيان، بخطاب مفتوح موجه إلى د. ناصر العمر بصفته ناشر البيان على موقعه، ونصُّ الرد كالتالي:

«فضيلة الشيخ ناصر العمر المشرف على موقع المسلم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد: فقد نشر موقعكم المسلم بيانًا مذيلًا بتوقيعات عدد من العلماء الأجلاء والدعاة وطلبة العلم في المملكة العربية السعودية تحت عنوان «بيان حول المواقف السياسية لحزب النور»، وبخصوص هذا البيان نود أن ننبه على النقاط التالية:

١ ـ نريد أن نذكركم بأنه قد جاء وفد من العلماء والدعاة كان من المقرر أن تحضروا فيه لولا وفاة خالتكم، منهم الأستاذ أحمد الصويان لبحث التقريب بيننا وبين الإخوان قبل ٦/٣٠، وكان جوابنا أن المشكلة هي بين الإخوان وبين الشعب وأننا فقط ننصحهم بعدم تجميع الناس كلهم ضدهم بممارستهم، وذهبتم على أنكم سوف تبحثون معهم هذه الأمور، ثم انقطعت أخباركم ولم تردوا علينا بشيء، ثم أخذنا نقرأ في صفحات الفيس بوك الخاصة ببعض كتاب «البيان» أو باحثيهم، أنكم وجدتم من مكتب الإرشاد مرونة أكثر من التي لقيتموها منا! وما زال الإخوان يخسرون الشعب شيئا فشيئًا حتى وقع ما كنا نحذر، فمن المسؤول عن هذا إذن؟

---

(١) بيان حول المواقف السياسية لحزب النور، موقع المسلم، بتاريخ: ١٢ ـ ١ ـ ٢٠١٤م.

٢ ـ اسمحوا لنا أن نصارحكم بأن درايتكم بالواقع المصري ضعيفة للغاية، ويكفي أن فضيلتك ذكرت أنك لا تعرف سلفية في مصر إلا في دمنهور، وهي إحدى مدن محافظة البحيرة التي هي بدورها واحدة من ٢٧ محافظة في جمهورية مصر العربية، ومع هذا فقد نفذ صبركم بسرعة في محاولتكم المشار إليها للوساطة لتقريب وجهات النظر، بينما اكتفيتم في هذه المرة بالسماع لبعض الدعاة الذين حكموا على أنفسهم بأنهم مقلدون للإخوان حينما رفعوا شعار: الإخوان رجال المرحلة.

٣ ـ نظرتكم إلى الوضع في عهد د. مرسي أنها كانت أحسن دينًا ودنيا، فرع على عدم معرفة الواقع المصري؛ ففي هذا العهد فتحت السياحة الإيرانية، وظهرت الحسينيات، ويمكنك عمل بحث عن الأخبار المتعلقة بذلك على موقعك ستجد عجبًا، وقد كانت أجهزة الدولة في عصر مبارك تتخوف من الشيعة لاعتبارات سياسية ولكنهم في النهاية كانوا يتخوفون، بينما فتح لهم الباب على مصرعيه في العام الماضي، وتم منح تصاريح المراقص والخمارات لمدة ثلاث سنوات بعدما كانت تمنح لسنة واحدة، وأقيمت حفلات برعاية الحزب الحاكم أحيتها مغنيات الفيديو كليب، وتدخل الرئيس في خصومة بين شيخ وفنانة لصالح الأخيرة.

٤ ـ وأما مكتسبات الدستور فقد عارضها الإخوان حتى بعد إقرارها؛ فقال د. محمد مرسي فى تسجيل مرئي: «إن المطلوب من الشريعة هو قطعي الثبوت والدلالة فقط»، وحاول د. عصام العريان رئيس كتلتهم البرلمانية أن يكسر مادة مرجعية الأزهر قائلًا: «السيادة هنا للشعب، وهو الذي يشرع، ولو ردونا إلى الأزهر نكون قد أسسنا الدولة الدينية».

٥ ـ وأما على المستوى الدنيوي فيكفى أن تقيم مؤهلات رئيس وزراء د. مرسى ووزير استثماره لتعرف حجم المأساة، حتى أن واحدًا من أشد المدافعين عن قرارات الإخوان ـ وهو د. محمد يسري وهو مصدر رئيس لمعلوماتكم عن مصر كما وضح من مؤتمرات رابطة العلماء المسلمين وغيرها ـ استنكر تعيين وزير الاستثمار حتى ولو كان بتغريدة عابرة.

٦ ـ ومع هذا حاولنا نصحيتهم فلم يستمعوا لنا ولا لغيرنا، حتى بلغت الأمور مبلغًا صعبًا، فآل الأمر إلى استقطاب حاد ورفض شعبي لجميع شباب الصحوة، بسبب الأداء المخيب للآمال من الحكومة، بحجة أنهم هم الذين أقنعوهم بانتخاب الإخوان الذين شكلوا هذه الحكومة، وبدلًا من محاولة الإصلاح ـ وقد كان هناك فرص للإصلاح بلا خسائر ـ رفضت من الإخوان مع أنها كانت مقبولة للجميع، ورُفعت شعارات «من يرش الرئيس مرسي بالماء نرشه بالدم» و«سنسحقكم»، ودعوات بنصرة «المؤمنين» على «الكفار والمنافقين».

ومما يؤسفنا أن يحتوى بيانكم على بعض هذه الألفاظ؛ فهل هذا من منهج السلف؟ أن أجعل المحكوم الذى يطالب حاكمه بالطعام والوقود وغيرها من جملة الكفار والمنافقين حتى وإن شارك هؤلاء في بعض هذه المطالب؟

٧ ـ إنه مما يؤسف أن تعلو دعوات التكفير والتخوين ووصف المجتمعات بالجاهلية؛ بل واستباحة الأموال والأعراض للمخالفين، ومنهم أبناء الدعوة والحزب، متزامنة مع دعوات بمنع الأضحية، وتعمد تعطيل المرور، والعمل على زيادة الأزمات الاقتصادية، والعجيب أن يفعل هذا تحت دعوى أن هذا إجماع من التيار الإسلامي، وبدلًا من أن يحمد الغيورون على الدعوة (من أمثال العلماء الأفاضل الموقعين على البيان) ربهم أنه وجد من الإسلاميين فصيل رشيد لم ينزلق إلى هذا المنزلق، إذا ببيانكم ينعي علينا التفرق والشقاق.

٨ ـ ونحن نوقن أن الوحدة المطلوبة هي وحدة المجتمع المسلم بأسره، وليست وحدة التيارات الإسلامية، وأن وحدة التيار الإسلامي إذا كانت ضد باقي المجتمع فهي وحدة في ركوب قطار الانتحار الدعوي والسياسي، أو في تبنى التكفير الذي ظهر في تسجيلات بعض الرموز، ويؤسفنا أنكم لم تقوموا بواجبكم في محاربة هذه اللوثة.

٩ ـ ونذكركم أن موقعكم سبق له نشر فتوى للشيخ البراك عن دستور ٢٠١٢م، يحبذ فيها التصويت بنعم، وإن احتوى كفرًا؛ لأن المتوقع في حالة

(لا) أن يُعد دستور آخر يحتوى مواد كفرية أكثر، وكان لكم تعقيب عليها مؤيد وشارح لها، ونحن نذكركم بهذه الفتوى لسببين:

الأول: أنكم في البيان الحالي وفي تلك الفتوى، تعاملتم مع الواقع المصري عبر ذات الواسطة، وأن تلك الواسطة وصفت لكم الوضع حال حكم د. مرسي أن رفض الدستور سوف يؤدى إلى دستور أكثر علمانية، وهذا صحيح فأين التمكين الذى تظنون أنه كان حاصلًا، وأننا من فرط فيه؟ وكلا الأمرين غير مطابق للواقع.

الثاني: أن الفتوى نظرت إلى المآلات حال رفض الدستور، ورتبت عليه قبول الدستور مع ظنكم أنه تضمن مواد كفرية، والصحيح أن الله وفقنا بفضله بمنع كل ما يمكن وصفه بالكفر في الدستور في ٢٠١٢م وكذلك في ٢٠١٣م بحمد الله، ومن توهم خلاف ذلك فلو قُبل التواصل معنا لبينا له.

غير أن الذي نريد بيانه هنا أن فتواكم السابقة نظرت إلى المآلات حال رفض الدستور فكان المناسب هنا هو نفس الطريقة، ولو افترضنا جدلًا أن دستور ٢٠١٣م أقل من ٢٠١٢م من ناحية مرجعية الشريعة وهو غير صحيح؛ فالسؤال الذى كان عليكم الإجابة عليه قبل صدور هذا البيان هو السؤال عن ماذا لو رفضنا وماذا لو قاطعنا؟

١٠ ـ وها نحن نوجه السؤال إلى فضيلتكم وإلى كل الموقعين على البيان، دعوتم إلى مقاطعة الاستفتاء فماذا لو استجبنا لكم؟ هل ترون الجيش يعيد د. مرسى إلى قصر الحكم؟ وهل سيستطيع أن يحكم إذا عاد بعدما أصبح مرفوضًا تمامًا من كل أجهزة الدولة؟ أم ننتظر دخول الناتو كما في ليبيا؟ أم ندخل إلى المسار السوري؟ وهل أي واحد من هذه الاحتمالات يمكن قبولها من أجل رئيس شهدتم أنتم أنه كان من الممكن أن يفرض عليه دستورًا أسوأ بكثير مما هو حاصل؟ ونزيدكم بأن الفريق الحاكم كان لم يقدم أي تنازل للمعارضة العلمانية إلا وعدًا بتغيير الدستور.

١١ ـ وفي النهاية نعتب عليكم إذ اهتممتم بالواقع المصري، أن تغفلوا عن أخطار حقيقية على الدعوة الإسلامية، من انتشار روح التكفير وعمليات

التفجير، تلك التي واجهتموها بحسم في بلادكم، واخترتم السكوت عن بعض ما تنكرون من أجل عدم تغذية تيارها، لا سيما ونحن نرى أنها في حالة تبني جماعات كبيرة لها سوف يكون ضررًا يأكل الأخضر واليابس.

١٢ ـ كما نعتب عليكم كثرة الاستظهار بعدد الموقعين على البيان، ولو قيل رابطة كذا أو اكتفي بمن أعد البيان لكي نستطيع محاورته، وأما إذا كان المطلوب بيان أن هذا يمثل اجتهادًا جماعيًّا فإنه في النهاية لا يمثل إجماعًا كما وجد في البيان، وإلا فإنكم تسمعون عن دعاة وعلماء لهم موقف غير ما ترون وينالهم سب وشتم وأذى لعله بلغ مسامعكم.

١٣ ـ ونريد أن نطمئنكم أن اجتهاد الدعوة السلفية هو اجتهاد جماعي، وأن قراراتها تُعرض على مجلس شورى مكون من أكثر من مائتي عضو بين عالم وطالب علم وداعية، يمثلون التوزيع الجغرافي لجمهورية مصر العربية كلها، ويدرسون واقعهم دراسة متأنية ويتميزون بالانفتاح على جميع المدارس الدعوية، ومن ثم فلن نقول كما تردد بعض الجماعات أنه لا شأن لأحد بقراراتها، ولكن نقول إننا نقبل النصح من كل أحد، على أن يستوفي الناصح المعرفة التامة بالواقع، إلا أن القرار في النهاية هو قرار مجلس شورى الدعوة السلفية.

١٤ ـ وفي النهاية لدينا ملاحظة حول توقيت البيان الذي يبدو أقرب إلى الاختيار السياسي منه إلى الاختيار الشرعي، الذى كان يحتم طالما أن الغرض النصيحة أن تكون منذ اشتراكنا في لجنة الخمسين أو فور إعلان موافقتنا على الدستور، كما يبدو مستغربًا جدًّا أن يكون في البيان دعوة لجميع الدعاة أن يتواصلوا مع الدعوة لإقناعها بالعدول عن قراراتها، رغم أنكم تملكون وسائل الاتصال وتم هذا من قبل كما سبقت الإشارة إليه، وقد كان الأولى في النصيحة أن تكون في جلسات تتم فيها مناقشة الأدلة والموازنات الشرعية وحقائق الواقع وتوضيح موقف الدعوة والحزب، بدلًا من أن تكون على صفحات الإعلام، وقد رفضتم هذه الجلسات وآثرتم أن تكون معلوماتكم من وسائل الإعلام الموجهة المغرضة، وموقفكم مبنيًا على سماع من طرف واحد أخذتم فيه موقف الخصم والحكم.

١٥ ـ وفي النهاية تؤكد الدعوة السلفية أنها جمعية مصرية خالصة، وأنها ليست عضوة في أي تحالفات أو روابط، وأنها تلتزم بقراراتها الداخلية، غير أنها ترحب بأي نصيحة صادقة مبنية على علم بالشرع وبالواقع، وفي حالة رغبتكم في الاطلاع على مزيد من التوضيحات نرجو التواصل ونحن نرسل إليكم بعض الأبحاث والمقالات التي تناولت هذه المواقف بالتفصيل.

وجزاكم الله خيرًا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته»[١].

(١) خطاب من الدعوة السلفية بمصر إلى فضيلة الشيخ ناصر العمر المشرف العام على موقع المسلم، موقع أنا السلفي، بتاريخ ١٣ ـ ١ ـ ٢٠١٤م.



الفصل الخامس

نقد الدعوة السلفية وحزب النور

المبحث الأول

النظرة للدولة.. من العداء إلى الوفاق

«إن المفاصلة التي أمر بها الله جل ذكره رسوله ﷺ ضرورية اليوم للدعاة، فليس هناك ترقيع مناهج، ولا أنصاف حلول، ولا التقاء في منتصف الطريق مع أعداء الدين من الكفار والمنافقين والمرتدين، إنما هي الدعوة إلى الدين الخالص، إلى تطبيق الإسلام وشريعته في كل نواحي الحياة، وإلا فهي البراءة الكاملة والمفاصلة التامة والحسم الصريح، لكم دينكم ولي دين»[(١)].

كانت الحالة النفسية والفكرية لقيادات الدعوة السلفية وأتباعها قبل انتفاضة ٢٥ يناير، تتصف بالعداوة المعنوية والقلبية لسلطات الدولة الرئيسية، التشريعية والتنفيذية والقضائية، وكانوا يستحضرون حالة الشعور بالغربة الإسلامية في ظل مجتمع تحكمه سلطات «طاغوتية»، وكانوا دومًا يوجدون بديل التعامل معها قدر استطاعتهم ويتواصون بذلك.

وليس هذا بناء على ظلم الدولة واضطهادها للإسلاميين فقط؛ بل بناء في الأصل على رؤيتهم العامة للدول المدنية/العلمانية؛ «فالدولة المدنية المعاصرة ترى أن الدين حرية شخصية، وليس من وظيفة الدولة أن ترعى دينًا بعينه أو أن تسعى إلى إدخال الناس فيه أو ثباتهم عليه، وهناك ارتباط وثيق بين أنظمة الحياة التي تتبناها الدولة وبين نشأة الأفراد؛ فالدولة التي لا ترى الدين من مسؤوليتها تنشأ بها أجيال تلو أجيال ملحدة لا دين لها»[(٢)].

---

(١) منطلقات الدعوة إلى الله، ياسر برهامي، (ص٧٨).

(٢) شرح كتاب الإمارة من صحيح مسلم بشرح النووي، ياسر برهامي، (ص٧٩).

وحاكم الدولة كان عندهم طاغوتًا لأنه يحكم بغير ما أنزل الله، ولا بد للمؤمن أن يكفر بالطاغوت بجميع أنواعه[1].

«وأرض الإسلام التي يجب على المسلمين أن يحرروها من احتلال عباد الطواغيت هي الكرة الأرضية كلها، إن الأرض أرض الله، والخلق عباد الله، فلا بد أن يعلوهم شرعه ودينه»[2].

إضافة إلى أنهم كانوا يرون عدم مشروعية الإقامة بديار الكفر والفسق ـ ومنها كانت مصر عندهم فهي دولة لا تحكم بالشريعة الإسلامية ـ وكانوا يستثنون فقط الدعاة الذين يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، فهؤلاء لهم أن يقيموا بمصر وما شابهها؛ لأنهم يقيمون من أجل غرض شرعي[3].

وما يعبر عن الدولة من العَلَم المصري بما فيه من علامة النسر كانوا يسمونه صنمًا، ولا يجيزون الوقوف عند تحيته، ولا عند ترديد النشيد الوطني؛ لما فيه من معاني القومية والوطنية بمعناهما المتعصب[4].

أما ما يُسمى بالسلطة الرابعة وهو الإعلام؛ فقد كان عندهم «أخطر أنواع السحر وأخفاها وأوسعها انتشارًا في زمننا الحاضر... وكل ملك ظالم لا بد له من ساحر وإن تنوعت الوسائل واختلفت الأشكال»[5].

أما نظرتهم إلى الجيش؛ فكانوا يرون أنه جيش لا يقاتِل من أجل شريعة الله، بل يقاتل تحت رايات جاهلية، وطنية وقومية، وبالتالي لا يجوز الانضمام إليه، ومن مات في حرب خاضها مع الجيش ليس بشهيد؛ لأن الشهيد فقط هو من خرج لإعلاء كلمة الله، أما هذا الجيش فهو يقاتل من أجل

---

(١) فضل الغني الحميد، ياسر برهامي (ص٣٣).

(٢) تأملات إيمانية في قصص القرآن، ياسر برهامي، (ص٣٦٣).

(٣) ينظر: شرح كتاب الإمارة، ياسر برهامي، (ص٢٩٥).

(٤) وقد حدثت ضجة في آخر نوفمبر ٢٠١٢م، حيث لم يقم بعض ممثلي الجماعة والحزب احترامًا للسلام الوطني خلال الجلسة الختامية للتصويت على مسودة دستور ٢٠١٢م. وينظر: تاريخ الصحوة وتاريخ الدعوة، لأحمد فريد؛ حيث سمى النسر الذي في علم مصر بالـ«صنم».

(٥) قصص القرآن، ياسر برهامي، (ص٦٥٧ ـ ٦٥٨).

حماية حدود مصطنعة، صنعها «الغرب الكافر» ليفرق الدول الإسلامية ويؤجج الانقسام والعداوة بينها، والجنود الذين يحرسون الحدود لا يُسمى فعلهم هذا رباطًا في سبيل الله «بل صدًّا عن سبيل الله»[1]. وكانت تنظر الجماعة إلى الجيش نظرة المترقب؛ فالإسلاميون إذا اقتربوا من الحكم، سيكون «الجيش مستعدًّا دائمًا وفورًا لإجهاض هذه الديمقراطية»[2].

وأما الشرطة، فكانوا يؤصلون لعدم جواز العمل بها، لما في ذلك من ظلم الناس والمساعدة على تطبيق القوانين الوضعية «الكفرية»، إلا في قسم المطافي مثلًا وما شابه ذلك من الأقسام التي لا تتعلق بتنفيذ القوانين الوضعية ولا يباشر فيها الظلم؛ ويستدلون على ذلك بحديث: «ليأتين عليكم أمراء يُقربون شرار الناس ويُؤخرون الصلاة عن مواقيتها؛ فمن أدرك ذلك منكم فلا يكونن عريفًا ولا شرطيًّا ولا جابيًا ولا خازنًا»[3].

ولأن الذين يعملون لدى الطواغيت و«ينفذون كل مخططاتهم في الكفر والضلال ويقولون هي أوامر عليا، والذي يعرف أن هذا كفر وضلال وحرب للإسلام ومع ذلك ينفذه.. فهو عبد للطاغوت، عبد للشيطان»[4].

أما القضاء فكان لا يجوز البتة العمل به عندهم؛ لأنه مؤسسة طاغوتية تحكم بالقوانين الوضعية وبغير ما أنزل الله، فلا يجوز العمل بها أو التحاكم إليها، وإنما الواجب على المسلم والمسلمة هو التحاكم لعلماء الدين للحكم بالشرع، وفي حالة الاضطرار والوقوف أمام المحاكم يقوم المسلم والمسلمة بالمطالبة بأن يُحكم بشرع الله[5].

ويرددون في كتبهم قول القائل: «الذين يتبعون القوانين الوضعية... لا

---

(١) ياسر برهامي، شرح كتاب الإمارة من صحيح مسلم بشرح النووي (ص١٨٣، وص١٨٩، وص٣٣٦، وهامش ص٣٧١ ـ ٣٧٢).

(٢) السلفية ومناهج التغيير، ياسر برهامي.

(٣) ياسر برهامي، فتوى مرئية بعنوان: «حول العمل في الشرطة»، بتاريخ ١٨ ـ ٥ ـ ٢٠١١م. والحديث في صحيح ابن حبان برقم (٤٥٨٦).

(٤) قصص القرآن، ياسر برهامي، (ص٦٤٩).

(٥) تأملات إيمانية في قصص القرآن، ياسر برهامي، (ص٢٦٥).

يشك في كفرهم إلا من طمس الله بصيرته»[1].

وكانوا يرون فقط جواز شغل الوظائف التي لا يضطرون فيها إلى ارتكاب المحرمات وظلم الناس؛ كالتعليم، والطب، وما شابه ذلك.

أما بعد انتفاضة الخامس والعشرين من يناير وتأسيس الدعوة السلفية لحزب النور في يونيو ٢٠١١م، فقد بدأت النظرة القديمة لمؤسسات الدولة الحديثة تتغير شيئًا فشيئًا.

فأصبح الجيش هو «درع الوطن وحائط الصد الأخير»[2]، وهو «جيش مصر الوطني»، الذي «عهدنا معه ألا يفرط أبدًا في الشريعة وموادها في الدستور والهوية الإسلامية»[3]، «وهو الجيش الوحيد الذي يقف في مواجهة إسرائيل»[4]، و«الجيش المصري هو عمود المجتمع المصري والدولة المصرية... ونتقرب إلى الله بالمحافظة عليه... وليسوا أعداء للدين ولا عملاء لأعداء البلد»[5]. وأصبح الخلاف مع الجيش ليس خلافًا دينيًّا، وإنما هو خلاف حول إدارة البلاد ورعاية مصالح هذا الشعب، وليسوا ضد المشروع الإسلامي، وهم معذورون في عدم تطبيق الشريعة لوجود ضغوط عالمية على مصر[6].

ورغم تعدد الوقائع التي سقط فيها برصاص قوات الجيش قتلى ومصابون في صفوف المتظاهرين منذ انتفاضة يناير، إلا أن الدعوة السلفية رأت أن الجيش «وفى دائمًا بما تعهد به منذ الثورة بعدم إطلاق رصاصة واحدة ضد الشعب»[7].

كما وناشدت جماعة الدعوة السلفية جماهير الشعب المصري «أن تساند

---

(١) ياسر برهامي، تأملات إيمانية في قصص القرآن (ص٥٩٥).

(٢) بيان من الدعوة السلفية حول الأحداث الراهنة، موقع أنا السلفي، بتاريخ ١٠ ـ ٣ ـ ٢٠١٣م.

(٣) ينظر: بيان الدعوة السلفية بشأن الأحداث الراهنة ٦، موقع أنا السلفي، بتاريخ ٤ ـ ٧ ـ ٢٠١٣م.

(٤) هل خذل حزب النور د. محمد مرسي؟ بيان رسمي بموقع أنا السلفي، بتاريخ ٢١ ـ ٧ ـ ٢٠١٣م.

(٥) ياسر برهامي، يوتيوب، بعنوان: «ياسر برهامي: القرضاوي ليس بعالم ونرفض تجاوزه في الجيش».

(٦) ينظر: يوتيوب، مقطع بعنوان: «ياسر برهامي: الجيش يسعى جاهدًا لتطبيق الشريعة الإسلامية».

(٧) المصدر السابق.

الجيش في مهامه على الحدود أو داخل المحافظات التي له فيها دور»[١]. وأصبحت الجماعة ترى أن «قوة مصر في التحام شعبها وجيشها»[٢].

أما الشرطة؛ فقد دعت الجماعة خلال أيام انتفاضة يناير وقبل تنحي مبارك إلى التصالح معها، ودعت «جموع الشعب المصري إلى تجاوز الأزمة والعفو والصفح عن كل من بدر منه إساءة أو اعتداء من أفراد الشرطة، ونحذر من التعميم الظالم والاعتداء على أفرادها؛ فهم في النهاية أبناؤنا وإخواننا جزء من شعبنا وأمتنا؛ من كان خادمًا للبلاد كرمناه، ومن تجاوز واعتدى فنحن نريد صفحة جديدة وعهدًا جديدًا بلا اعتداء»[٣].

ووجهت دعوة إلى الشعب المصري كي «يساند الشرطة على الوجود والانتشار وممارسة عملها». وأرسلت برسالة إلى الشرطة طلبت منها فيه «حزمًا مع الخارجين على القانون، واحترامًا لكل ملتزم به، ومحافظ على أمن بلاده»[٤].

كما قام عناصر من الجماعة بحماية بعض أقسام الشرطة كي لا يُعتدى عليها.

وإذا نظرنا إلى رؤية الجماعة والحزب للسلطة القضائية بعد انتفاضة يناير، فسنجد تغيرًا كبيرًا؛ فها هي الجماعة تنصح بـ«التزام أحكام القضاء في كل النزاعات؛ لا سيما تلك التي أحد طرفيها مسلم، والآخر نصراني»[٥]. وصرحت الجماعة بأنها لا تعترض على أحكام القضاء[٦]. وتعليقًا على قرار المحكمة بوقف تنفيذ قانون الضبطية القضائية، قال رئيس حزب النور إن هذا

---

(١) بيان من الدعوة السلفية حول الأحداث الراهنة، ١٠ ـ ٣ ـ ٢٠١٣م.

(٢) بيان من الدعوة السلفية بشأن الأحداث الجارية، موقع أنا السلفي، بتاريخ ٨ ـ ٩ ـ ٢٠١١م.

(٣) بيان الدعوة السلفية حول معالجة الموقف الراهن ٣، موقع أنا السلفي، بتاريخ ٣١ ـ ١ ـ ٢٠١١م.

(٤) بيان من الدعوة السلفية حول الأحداث الراهنة، ١٠ مارس ٢٠١٣م.

(٥) بيان الدعوة السلفية بشأن أحداث أطفيح، موقع أنا السلفي، بتاريخ ١٣ ـ ٣ ـ ٢٠١١م.

(٦) بيان الدعوة السلفية بشأن الحكم في قضية قتل المتظاهرين، موقع أنا السلفي، بتاريخ ٢ ـ ٦ ـ ٢٠١٣م.

قد «جدد الثقة بالقضاء المصري»[1].

وعندما كثر الحديث عن مشروع السلطة القضائية في عهد د. محمد مرسي، والذي كان يهدف إلى تطهير القضاء من الفساد، اعترضت الجماعة عليه، ورأت في تخفيض سن تقاعد القضاة «إضرارًا بكثير من القضاة»، ونوّهت الجماعة بأن «الاستثمارات التي يسعى رئيس الجمهورية في جلبها، لا يمكن أن تتم إلا في ظل دولة يتمتع قضاؤها بسمعة طيبة واستقرار تام، وأن إثارة القلاقل حول القضاء تعوق جهود الرئيس في هذا الصدد»[2].

وهذا ما جعل المستشار أحمد الزند رئيس مجلس إدارة نادي القضاة وأحد أركان الثورة المضادة ونظام حسني مبارك، يشكر حزب النور ويقف مصفقًا له[3].

أما الموقف من الحاكم الذي يحكم بغير ما أنزل الله أو «الطاغوت»، فحدث فيه تغيير أيضًا، فقد دعمت الدعوة السلفية وحزب النور عبد الفتاح السيسي في انتخابات الرئاسة ٢٠١٤م، رغم أنه علماني التوجه وليس إسلاميًّا، وكانت الجماعة والحزب أقوى داعميه، وحشدوا الناس حشدًا لانتخابه، وأكد يونس مخيون رئيس حزب النور أن «الحزب بذل مجهودات جبارة لحشد المواطنين للذهاب إلى صناديق الاقتراع والمشاركة في العملية الانتخابية، مشيرا إلى أن الحزب نظم ٢١٥ مؤتمرًا لدعم السيسي، ووزع ٦ مليون (بوستر)، و٢ مليون مطوية، فضلًا عن توفير سيارات لنقل المواطنين إلى لجانهم الانتخابية»، وقال مخيون: «ما بذله حزب النور من مجهودات، لم تبذله حملة السيسي نفسها ولا حملة تمرد»، مضيفًا: «لا يوجد حملة انتخابية للسيسي على الأرض ولا دور لها»[4].

وقبل انتفاضة يناير بنصف عام تقريبًا كان ياسر برهامي قد انتقد محمد

---

(١) صفحة حزب النور الرسمية على موقع (فيس بوك).

(٢) بيان الدعوة السلفية بشأن مظاهرات تطهير القضاء، موقع أنا السلفي، بتاريخ ١٨ ـ ٤ ـ ٢٠١٣م.

(٣) اجتماع الجمعية العمومية لنادي القضاة بتاريخ ٢٤ ـ ٤ ـ ٢٠١٣م.

(٤) موقع جريدة الفتح، الناطقة باسم الجماعة، بتاريخ ٢٧ ـ ٥ ـ ٢٠١٤م.

حسان لأنه قام فقط بـ«الثناء على من يحكم بغير ما أنزل الله»[1]. والثناء بلا شك ليس بأبلغ من الدعم والانتخاب.

وقال برهامي قبل انتفاضة يناير أيضًا: «ما أخطر أن يكون الدعاة إلى الله هم الذين يقولون للناس اختاروا القيادة الكافرة، وانتخبوا الرياسة المنافقة، ونحن نرضى لكم فلانًا ملكًا أو رئيسًا، وهم يعلمون حقيقته، إنه ثمن غالٍ، غالٍ للسلامة المظنونة التي لا تستمر، فلا بد للدعاة أن يعلموا أن استمرار دعوتهم بالله لا بالناس، وأن الله خير حافظًا وهو أرحم الراحمين»[2].

أما بالنسبة للإعلام فقد انخرطت الجماعة والحزب فيه رغم نطقه باسم «السلطات الطاغوتية» وتأييده لها وتأديته لدور «سحرة فرعون»، فظهرت قيادات الجماعة والحزب في برامج على القنوات الفضائية غير الإسلامية، والمملوكة لرجال أعمال مشبوهين، والمعادية للمشروع الإسلامي، والتي تبث المواد التي تؤدي إلى الانحلال الخلقي.

وقد كان التلفاز عند الدعوة السلفية هو «العجل الفضي»، و«مدرسة الإجرام»، الذي «إذا دخل بيتًا أذن بخرابه، وإذا اقتناه متدين بدأ العد التنازلي في إيمانه، وإذا اقتناه فاسق مفرط، بدأ العد التصاعدي في فسوقه وعصيانه، وبقدر ما يلتصق به ويعكف عليه، بقدر ما يزيغ عن صراط الله المستقيم، ويذوب في صراط المغضوب عليهم والضالين»[3]. وبناء على ذلك كانت فتوى الجماعة «بحرمة اقتناء جهاز التليفزيون... وتغيرت هذه الفتوى مع وجود القنوات الفضائية الإسلامية، وإمكانية ضبط جهاز الاستقبال على هذه القنوات دون غيرها»[4].

وحتى القنوات الفضائية الإسلامية، فقد كان موقف الجماعة منها قبل انتفاضة يناير ليس بجيد، فضلًا عن القنوات العلمانية؛ فقد كانت تلك القنوات

---

(١) تعليق برهامي على مقال الرحمة بين بياني تأسيس، أنا السلفي، مايو ٢٠١٠م.

(٢) تأملات إيمانية في قصص القرآن، برهامي، (ص٦٨٩).

(٣) الإجهاز على التلفاز، محمد إسماعيل المقدم، (ص١٥).

(٤) الفضائيات الإسلامية ومنزلق التدجين والتهجين، عبد المنعم الشحات، أنا السلفي، ٢ ـ ٣ ـ ٢٠١٠م.

الإسلامية في نظر الجماعة تصب أحيانًا «في اتجاه ترويض الصحوة الإسلامية وتهجينها بصور غير شرعية»، وترى الجماعة أن «البعض قد غلا في فوائد هذه الفضائيات الإسلامية»، وأنه «بضغطة زر واحدة يتحول من القناة الإسلامية إلى قنوات الغناء والعري والخلاعة»، وكان نصيحتها أن «من أكرمه الله بالالتزام والبعد عن العائلة التلفزيونية، فلا يغامر بإدخال هذا الجهاز بيته حتى ولو كان من أجل استقبال القنوات الإسلامية، وأما من ابتلي بمشاهدة البرامج المحرمة في هذه الأجهزة؛ فنصيحته بالقنوات الإسلامية قد يكون هو العلاج الأمثل»[1].

ومن مآخذ الجماعة على معظم الفضائيات الإسلامية قبل انتفاضة يناير «إسقاط بعض القضايا من حساب الدعاة فلا يتعرضون لها سلبًا ولا إيجابًا... القضايا التي تمثل خلافًا جوهريًّا بين الإسلاميين والعلمانيين، إلى درجة إهمال تاريخ الخلافة العثمانية، حتى لا يتهمهم متهم بالحلم بعودة الخلافة، وأما وجوب الحكم بما أنزل الله والولاء والبراء وغيرها؛ فقضايا محظورة تمامًا»[2]. وغير ذلك من المؤاخذات.

وكانت من مؤاخذات الجماعة على القيادي السلفي د. محمد حسان أنه يستخدم «خطابًا تميزت به معظم القنوات الإسلامية الموسومة بالسلفية، وهو محاولة ذكر الحق مع عدم التعرض الصريح للباطل، ابتداءً من الأديان المحرفة إلى المناهج البدعية القديمة إلى بدع العالمانية وغيرها، وهو مسلك نراه خطيرًا»[3].

ثم جاءت انتفاضة يناير وأنشئ حزب النور، وظهر قيادات حزب النور على الفضائيات العلمانية التي تحدث بها المؤاخذات السابقة وعشرات أضعافها، كما وجلسوا أمام ملايين المشاهدين مع المذيعات غير المحجبات

(١) المصدر السابق.

(٢) السابق.

(٣) قناة الرحمة بين بياني تأسيس، عبد المنعم الشحات، أنا السلفي، ٢٧ ـ ٥ ـ ٢٠١٠م.

«المتبرجات»، وأصبحوا ينظرون إليهن بصورة طبيعية دون غض للبصر، وقد كان هذا كله غير جائز عند جماعة الدعوة السلفية[1].

بل وقال المتحدث الرسمي لحزب النور على إحدى القنوات العلمانية إنه يشاهد الأفلام، ولا يجد أي غضاضة في ذلك، وإنه يعتقد أن الخلاف في المعازف خلاف سائغ[2].

أما تغير الموقف من المشاركة السياسية الديمقراطية، فبالرغم عن دخوله تحت عنوان مبحثنا الحالي، إلا أننا سنفرد له المبحث القادم لأن به تفصيلًا بعض الشيء.

---

(١) ينظر على سبيل المثال: مقاطع يوتيوب: (أشرف ثابت: برنامج حزب النور ليس على أساس ديني). و: (صلاح عبد المعبود يكشف الافتراءات عن حزب النور). و: (نادر بكار يتهرب من الإجابة على فتوى برهامي باغتصاب الزوجة).

(٢) يوتيوب: (نادر بكار: أشاهد الأفلام والموسيقى خلاف سائغ)، وقد قال برهامي إنه أخطأ وليس هناك معصوم. يوتيوب: (التعليق على كلام أ. نادر بكار حول المعازف ـ د. ياسر برهامي).

المبحث الثاني

تحوّل منهج التغيير والموقف من المشاركة الديمقراطية

سبق أن عرضنا منهج التغيير لدى جماعة الدعوة السلفية قبل انتفاضة يناير، والذي كان يتخلص في الدعوة إلى الإيمان، وإيجاد الطائفة المؤمنة التي يمكّن الله لها، وذكرنا رفض الجماعة للمشاركة السياسية الديمقراطية؛ لأن فلسفة الديمقراطية كُفر، وآلياتها حرام، ولأن الحكام العلمانيين والجيش إذا أحسوا أن الإسلاميين على مقربة من الحكم سيحلون المجالس النيابية والأحزاب، ولأن المشاركة تستنزف الأوقات عن العمل الرئيسي الذي هو التصفية والتربية، وغير ذلك.

وبعد انتفاضة يناير، قررت الجماعة المشاركة السياسية الديمقراطية، وبررت قرارها هذا بأنها بدأت التنظير إلى أن مناط المشاركة من عدمها هو الدستور؛ لأنه هو الذي يحدد «صفة المجالس النيابية أو المجالس التشريعية بأنواعها المختلفة، وبناء عليها حكم المشاركة فيها». وذكرت أن «جميع المراحل التي مر بها الدستور من دستور ١٩٢٣م إلى الدستور المصري الدائم سنة ١٩٧١م، كان هناك إقصاء للشريعة وجعلها في المرتبة الرابعة، ولا شك أن هذا تفضيل للقوانين الوضعية والعرف على شرع الله، وهذا من أقبح أنواع الكفر. . .». فظل بالتالي ـ وفق التنظير الجديد ـ موقف جماعة الدعوة السلفية هو رفض المشاركة، وذلك حتى عام ١٩٩٦م؛ حيث فسّرت المحكمة الدستورية المادة الثانية من الدستور بأن «كل نص في القانون يخالف الشريعة. . . يُعد باطلًا».

يقول ياسر برهامي: «وبعد حدوث التفسير الأخير للمادة الثانية، من أن كل ما يخالف الشريعة يُعد باطلًا فيما يُستقبل، صرحنا بأن المجلس التشريعي المصري ليس مجلسًا كفريًّا؛ لأنه ممنوع دستوريًّا من أن يسن ما يخالف الشريعة». ويضيف: «إلا أن موقفنا من قضية المشاركة ظل على نفس المضمون السابق وهو عدم المشاركة، لماذا؟ لأنه كان المطلوب أن يتنازل الإسلاميون عن ثوابتهم العقدية في هذا الباب حتى يُسمح لهم بالمشاركة، وكانوا يُختبرون». وكان أيضًا «التزوير على نطاق واسع جدًّا وبدعم عالمي، مع محاولات تقليله مظهريًّا بوجود معارضة مستأنسة، كانت تؤدي دورًا ديكوريًّا في تحسين صورة النظام المستبد». وكان الأمر إما «الانضمام إلى الحزب الحاكم، وإما أن يدفع من ماله وحريته وأمنه بل ودمه أحيانًا إذا كان سيترشح لمقاومة الحزب الحاكم، وفي النهاية النتيجة محسومة والمقاعد ستدور ما بين عشرين إلى ثمانين مقعدًا من خمسمائة؛ يعني: لا تتجاوز النسبة العشرين بالمائة بحال من الأحوال، وأما الثمانون بالمائة الباقية بل أكثر في يد الحزب الحاكم وفي يد الطغمة المستبدة، فكان هذا الأمر يدفعنا إلى أن نقول لماذا ندفع غاليًا لنكون في الحقيقة مجرد منديل يُستعمل لتحسين صورة النظام المستبد». «وكذلك من الأمور المحورية التي تغيرت بعد الثورة سقوط الدستور الماضي والاستعداد لكتابة دستور جديد... وإطلاق قدر كبير من الحرية للعمل الإسلامي»[1].

ويلحظ الباحث هنا تدليسًا في عرض موقف الجماعة من المشاركة في العملية السياسية الديمقراطية، وبيان هذا التدليس في عشرة وجوه:

الوجه الأول: أنه ليس هناك مصدر من أدبيات الجماعة - فيما أعلم - ذُكر فيه صيرورة المجالس النيابية غير كفرية بعد تفسير المحكمة الدستورية عام ١٩٩٦م، ولم يكن هذا متداولًا بين أفراد الجماعة على ما له من أهمية.

الوجه الثاني: أن منهج التغيير لدى الجماعة ليس فيه إشارة لاحتمال

(١) ينظر: الدعوة السلفية والعمل السياسي، ياسر برهامي، (ص٢٥ - ٤٢).

المشاركة السياسية الديمقراطية ولو في المستقبل، بل قد نُص على استبعاد ذلك كمبدأ من مبادئ منهج التغيير كما سبق نقله.

الوجه الثالث: أن المشاركة الديمقراطية تتعارض مع مبدأ «وضوح الدعوة» وانفصالها عن المناهج غير الإسلامية، فقد كانوا يقولون: «إن الدعوة إلى الله لا بد أن تتميز في سرها وعلانيتها، وفي جندها وقيادتها، وفي مبادئها وغاياتها، وفي وسائلها ومنهجها عن كل أحزاب الباطل، وهي لا بد أن ترفض هذا الطُّعم الخبيث، والشرف المخادع الذي يضعه لها أعداؤها حين يقولون للدعاة إن أردتم أن تعملوا فلا مانع ما دام عملكم تحت توجيهات الملك وبأمره، وأن تضعوا شعاراته، وتدخلوا في أحزابه، وإن كنا نعلم أن دعوتكم مخالفة لهذا، وأنكم تدعون إلى الله لا إلى سحر الملك، ولكن هذا هو الثمن لاستمرار دعوتكم. ما أخطر هذا المنهج الذي يمارسه المنافقون والكافرون في كل زمان لاحتواء الدعوة تحت سلطانهم، فكم رأيناهم وهم يرفضون التواجد الشرعي كما يزعمون لتجمعات الدعوة إلا تحت شعارات العلمانية والديمقراطية ومن خلال أحزابها. وهم يعلمون جيدًا أن هؤلاء الدعاة هم الدعاة، وأنهم لن يغيروا حقيقتهم، ولكنهم قبلوهم ضمن أحزاب الملك، وفي ثيابه، وتحت شعاراته؛ وذلك لعلمهم أن هذا في الحقيقة يدعم شرعية وجود الملك...»[1].

الوجه الرابع: أن مقاطعة المشاركة السياسية الديمقراطية في مبادئ الجماعة، ليست منوطة فقط بشكل الدستور وكون الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع من عدمه؛ بل كانت نظرة الجماعة للمشاركة السياسية مبنية على الواقع العملي القائم، والإرادة السياسية التي تمنع من جعل السيادة للشريعة حتى لو كان منصوصًا عليها، والدليل على ذلك أن المادة الثانية موجودة منذ القدم، وهي مع ذلك ظلت تمنع من المشاركة. فلا اعتبار لنص دستوري ليس له أي حقيقة واقعية.

---

(١) تأملات إيمانية في قصص القرآن، برهامي، (ص٦٨٨).

الوجه الخامس: أن ما ذكرته الجماعة من الإصلاحات المرجوة من المشاركة السياسية الديمقراطية، هي مصالح مهدرة في أدبيات الجماعة القديمة، فحتى على التيقن من تحققها فهذا لا يجوّز المشاركة، كما جاء في قولهم: «الإصلاحات الجزئية العارضة في بعض نواحي الحياة التي تحدث على يد الإسلاميين سرعان ما تزول آثارها، وتظل الآثار السيئة التي تنتج عن تمييع القضية باقية؛ لا تزول، وشرها أكبر بكثير من النفع الجزئي الذي يتحقق بهذه المشاركة»[١].

الوجه السادس: أنه في أبريل عام ٢٠٠٨م تم نشر رسالة «الانتخابات البرلمانية في الميزان» على موقع صوت السلف، الموقع الرسمي للجماعة آنذاك، وظلت كما هي دون تغيير في سطر منها حتى تم إيقاف الموقع في مارس عام ٢٠١٤م. وفيها أن: «المجالس التشريعية التي تسن قوانين مخالفة للشرع يلزمون بها العباد؛ وترى أن للأغلبية أن تفرض رأيها حتى ولو كان مخالفًا للشرع، هي مجالس كفرية»[٢].

وتقول عن مجلس الشعب: «حددت المادة ٨٦ من الدستور اختصاصات مجلس الشعب بقولها يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع...»، ثم تقول: «الاختصاص التشريعي يخالف الشريعة الإسلامية مخالفة واضحة وصريحة؛ فمصدر الشريعة الإسلامية هو الله تعالى مالك الملك، والرسول ﷺ الذي هو المصدر المبين للقرآن الكريم، فيجب على المجلس أن يتقيد بنصوص القرآن والسُّنَّة ومنهج الشريعة الإسلامية، فلا يجوز له أن يحيد عنها، وحتى إن أراد المجلس أن يتقيد بالكتاب والسُّنَّة فهذا المجلس ليس مؤهلًا لذلك؛ حيث انتخب أعضاؤه انتخابًا لا يراعى فيه المقدرة العلمية في الشريعة، وبالتالي فلا يجوز أن يكون مرجعًا في الشريعة». وتقول: «إصدار القرارات بحسب ما تراه الأغلبية أمر مخالف للشريعة؛ حيث أن الواجب تحكيم الشرع، والشريعة هي

(١) رسالة: الانتخابات البرلمانية في الميزان، الدعوة السلفية.

(٢) الانتخابات البرلمانية في الميزان، الدعوة السلفية، (ص٥).

الميزان الوحيد الذي يصلح مقياسًا وميزانًا لأفعال العباد وتصرفاتهم». وتقول بوضوح: «الأصل الذي قامت عليه هذه المجالس من إعطاء حق التشريع لغير الله»[1].

وهذا ينافي قولهم إنهم كانوا يرون أن الأصل بعد ١٩٩٦م أن المجالس لا تعطي التشريع لغير الله ومن ثَم ليست مجالس كفرية؛ فلو كان موقفهم قد تغير بعد عام ١٩٩٦م لكان تم تعديل ذلك الرأي ولو بتعليق يسير في تلك الرسالة التي إعادة نشرها عام ٢٠٠٨م كما هي.

الوجه السابع: أن هناك درسين ألقاهما محمد إسماعيل المقدم حول دخول البرلمان عام ٢٠٠٥م، وتحدث في الدرس الأول عن حكم المشاركة في المجالس النيابية وأن موقف الجماعة عدم المشاركة، وفي الدرس الثاني تحدث عن نظرية السيادة وأنها في هذه المجالس ليست لله وحده؛ بل هي للشعب. وليس في الدرسين أن صفة المجالس النيابية هي الإسلام أو أن السيادة والتشريع فيها لله بعد تفسير الدستورية عام ١٩٩٦م[2].

الوجه الثامن: هناك درس لسعيد عبد العظيم بعنوان «حول دخول برلمان ٢٠٠٥م»، وفيه نفس الموقف الرافض للمشاركة، وليس فيه إشارة إلى تغير صفة المجالس النيابية[3].

وقد سألت الدكتور سعيد عبد العظيم عن كتابه الديمقراطية في الميزان هل تراجعت عنه؟ فكان رده القاطع بلا، وذلك في منتصف عام ٢٠١٣م تقريبًا. وفي الكتاب تحريم المشاركة السياسية الديمقراطية.

الوجه التاسع: تبريرهم عدم مشاركتهم الديمقراطية قبيل انتفاضة يناير بأن «التزوير على نطاق واسع جدًا»، ينفيه تصريح بعض قيادات الجماعة الواضح قبل انتفاضة يناير أنه ليس المانع فقط من المشاركة الديمقراطية هو وجود

---

(١) الانتخابات البرلمانية في الميزان، الدعوة السلفية، (ص٦ ـ ٩).

(٢) درس: دخول البرلمان الرأي والرأي الآخر، ودرس: السيادة للقرآن لا للبرلمان، موقع طريق الإسلام.

(٣) درس: حول دخول برلمان ٢٠٠٥، موقع أنا السلفي.

التزوير، يقول عبد المنعم الشحات: «ثمة فرق بين من قاطع لعدم وجود ضمانات بإجراء انتخابات [أي: نزيهة]، وبين مقاطعاتنا المبنية على عدم الاستعداد لتقديم قرابين منهجية، أو القبول بالمناهج العالمانية أو الديموقراطية، والرفض التام لها جملة وتفصيلًا»[1].

الوجه العاشر: قولهم إنهم لم يكونوا يشاركون قديمًا لأنه «في النهاية النتيجة محسومة والمقاعد [أي: المعارضة] ستدور ما بين عشرين إلى ثمانين مقعدًا من خمسمائة؛ يعني: لا تتجاوز النسبة العشرين بالمائة بحال من الأحوال، وأما الثمانون بالمائة الباقية بل أكثر في يد الحزب الحاكم وفي يد الطغمة المستبدة، فكان هذا الأمر يدفعنا إلى أن نقول لماذا ندفع غاليًا لنكون في الحقيقة مجرد منديل يُستعمل لتحسين صورة النظام المستبد». فلماذا تستمر الجماعة والحزب في المشاركة السياسية بعد انقلاب ٣ يوليو ٢٠١٣م؟ ولا يختلف أحد من العقلاء والسياسيين أن مشاركتهما في عهده ستكون صورية وديكورية فقط، فغير متوقع ـ لدرجة تصل إلى شبه المستحيل ـ أن يدع الانقلابيون السلفيين كي يكونوا أغلبية في البرلمان ويكون لهم الحق في تشكيل الحكومة وسن القوانين.

فلهذه الوجوه يرى الباحث أن الجماعة قد خالفت مبادئها القديمة بإزاء المشاركة الديمقراطية دون مسوّغ، وذلك بسبب فتح أبواب الحرية بعد انتفاضة يناير بصورة مفاجئة بعد تنحي حسني مبارك، فتم ذلك فيما يبدو من الجماعة دون دراسة وافية أو مراجعات شرعية، ويدل على ذلك عدم وجود تنظير بحثي لقيادات الدعوة السلفية، سوى كتيب صغير جدًّا هو تفريغ لكلمة ياسر برهامي في ندوة الدعوة السلفية والعمل السياسي، بتاريخ ٣ ـ ٦ ـ ٢٠١١م، وهو غير وافٍ بتغير بهذا الحجم الكبير في مسيرة الجماعة.

---

(١) سلفيو الإسكندرية يرفضون التنازلات الانتخابية، حوار مع الشحات، موقع أون إسلام، ٢١ ـ ١٠ ـ ٢٠١٠م.

المبحث الثالث

تحريف مفهوم الإكراه والتقية بعد انتفاضة يناير

يصور قيادات الدعوة السلفية وحزب النور لأتباعهم أنهم مكرهون فيما يفعلون، وأنهم مستضعفون لا حول لهم ولا قوة، وأن ما يفعلونه هو لحماية الدعوة، ويفسرون بما سبق مواقفهم التي يتفاجأ بها قطاع عريض من أتباعهم ومن غير أتباعهم؛ كتأييدهم لخارطة الطريق التي أتى بها الانقلاب العسكري، ثم مشاركتهم في كتابة دستور ٢٠١٤م، ثم موافقتهم عليه، ثم انتخابهم ودعمهم القوي لعبد الفتاح السيسي رئيسًا لمصر، ثم تهنئته بالفوز، رغم ما أحدثه بالمصريين، وكاستمرارهم في الحياة السياسية بعد رجوع الحكم العسكري مرة أخرى والاستبداد، وكتركهم لإنكار المنكر في بعض الأمور بصورة واضحة؛ كقضية الحكم بما أنزل الله والولاء والبراء، وغير ذلك.

وكان مذهب جماعة الدعوة السلفية في ذلك أن المسلم عند العجز واضطراره إلى «الموافقة الظاهرة على الباطل ـ وقد يكون الكفر ـ إنما هو بشرط العجز عن الهجرة؛ ففي أول فرصة للهرب لزمه الفرار... فلا يتصور أن يتصدى الداعي الذي يضطر لإظهار الباطل للكلام باسم الإسلام ويروح ويجيء ويروِّج للباطل باسم الحق بزعم أنه مُكره وأنه يفعل التقية الجائزة؛ فهذا تلبيس عظيم وانحراف عن طريق المرسلين، فإن مقام الدعوة مقام آخر غير مقام التقاة. وما دام قد سُمح له بالحركة فلتكن أول حركته هي الفرار بدينه، لا أن يستمر في إلباس الباطل ثوب الحق، وليحذر أن يكون جنديًّا للباطل»[١].

---

(١) تأملات إيمانية في قصص القرآن، ياسر برهامي، (ص٧٠٥ ـ ٧٠٦).

«فلا يُسمح له لأجل قرابته ولا مواطنته ولا قوميته لقومه أن يشاركهم في باطلهم، وإنما أباح الله ﷻ موافقة ظاهرة لأهل الباطل عند الإكراه فقط، وما أباح ذلك لمصلحة ولا لمداهنة ولا لأمور متوهمة، ولا لمجرد علاقات عائلية أو روابط وطنية أو قومية أو غير ذلك، ما أجاز الله ﷻ للإنسان أن يوافق أهل الكفر والباطل والمعاصي إلا لمن أكره وقلبه مطمئن بالإيمان... فلا يجوز للمسلم أن يوافق أهل الباطل بزعم أنه يعيش وسطهم، وأن من عاش وسط قوم فلا بد أن يحترم قوانينهم وأوضاعهم وعاداتهم وتقاليدهم، لا يجوز ذلك إلا عند الإكراه المعتبر شرعًا، وليس مجرد وجود الإنسان في مكان يجعله مضطرًا لموافقتهم إذا قرروا ذلك؛ بل لا بد أن يكون هناك إكراه مادي معتبر، بأن يوجد تهديد بقتل أو قطع عضو من الأعضاء أو تعذيب أو حبس أو قيد أو إتلاف مال ونحو ذلك... وكذا لا بد من مفارقتهم حتى لا يتأثر بهم في سلوكه وعمله؛ فصحبة أهل الشر والسوء تجلب على الإنسان موافقتهم ومشابهتهم فيما هم فيه، وهذا واقع مشهود في كثير من الناس، أن مصاحبة الكفرة والظلمة والعصاة والفسقة والمجرمين تهيئه وتقوده إلى فعل أفعالهم، وموافقتهم في باطنه قبل ظاهره»[1].

«ولا يصح التعلل بتوفير الحماية للدعوة؛ فإن الدعوة تفقد هويتها إذا رأت الناس يقعون في الضلال بل في الشرك، وهي لا تحرك ساكنًا وكأن الأمر لا يعنيها من قريب أو بعيد»[2].

«فمن كان ظهيرًا للمجرمين من الظَّلمة على ظلمهم... ليتخلص بمظاهرتهم من ألم أذاهم، أصابه من ألم الموافقة لهم عاجلًا وآجلًا أضعاف أضعاف ما فر منه»[3].

وقد كان لدى جماعة الدعوة السلفية شروط محددة للإكراه المعتبر شرعًا

(١) تأملات إيمانية في قصة إبراهيم، برهامي، (ص٤٠ ـ ٤١).
(٢) السلفية ومناهج التغيير، برهامي.
(٣) منطلقات الدعوة إلى الله، برهامي، (ص٣٩٣).

ومعنى للتقية وشروط لاعتبار العمل بها، وهي غير منطبقة على كثير من مواقفهم عند التأمل.

فيذكرون أن شروط الإكراه المعتبر شرعًا[1]:

الشرط الأول: أن يكون فاعله (أي: المكرِه) قادرًا على إيقاع ما يهدد به، والمأمور عاجزًا عن الدفع، ولو بالفرار.

ولا شك أنه ـ وفق مذهبهم ـ لا عذر لهم في غالب ما يفعلون من مداهنات، وأن الواجب عليهم هو «الهجرة» و«الفرار»؛ لأنهم غير عاجزين عن ذلك؛ بل يسافرون ويتنقلون بحرية داخل البلاد وخارجها.

الشرط الثاني: أن يغلب على ظنه (أي: المكرَه) أنه إذا امتنع أُوقع به ذلك.

ولا أظن أنهم على الأقل إذا اعتزلوا العمل السياسي الديمقراطي كما هو منهجهم فيما سبق، ولم ينتخبوا «الطاغوت»، ولم يشاركوا في تمكين «الطواغيت» من البلاد، لا أظن أن يُعذبوا أو يُقتلوا أو يُسجنوا. فإنما يُفعل ذلك كما هو مشاهَد في من جهر بالحق وكان من الشخصيات المؤثرة، أو خرج في تظاهرات دورية ضده، وما شابه ذلك من صور المقاومة.

الشرط الثالث: أن يكون ما هدد به فوريًّا، فلو قال إن لم تفعل كذا ضربتك غدًا، لا يُعد مكرهًا...

وهذا الشرط غير متحقق أيضًا، فالتهديد الحادث تجاههم من سلطات الانقلاب العسكري ـ لو قدر وجوده ـ عام وليس محددًا، فلم يزعم أحد أو هم أنفسهم، أن أحدًا هددهم في حالة عدم مشاركتهم في خارطة طريق الانقلاب أو في كتابة دستور ٢٠١٤م أو في انتخاب السيسي، أنه سيقتلهم غدًا أو ما شابه ذلك؛ بل هو مجرد خوف من الجماعة والحزب من أن يُبطش بهم، وهذا الخوف موجود لدى جميع من لا يؤيد هذا النظام، وإن كانت هذه النوعية من الخوف تبيح الموافقة على الباطل لما قال أحد بحق يعلمه، ولا اعتزل أحد الباطل، ولكان الجميع مشاركًا فيه.

---

(١) فضل الغني الحميد، ياسر برهامي، (ص١١٧).

الشرط الرابع: أن لا يُظهر (أي: المكرَه) من الأمور ما يدل على اختياره.

وهذا الشرط غير متحقق أيضًا في الجماعة والحزب، فقد انتشرت صور كثيرة لقيادات الجماعة والحزب، وهم يضحكون أمام لجان انتخاب السيسي، وقبلها عند الاستفتاء على دستور ٢٠١٤م، وغير ذلك[١].

و«المقصود بالخوف المعتبر غلبة الظن بحصوله، ولا عبرة بالشك والتوهم وإمكان حصول الأذى»[٢].

«ولأن باب التقاة باب يمكن أن ينفذ منه الشيطان بسهولة، يزين للضعفاء ومرضى القلوب أن يركنوا إلى أعداء الله، قال بعدها مباشرة: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾، يحذركم في الدنيا أن تتخذوا هذا الباب تكأة وتستسهلوا هذه الكبيرة وهي موالاة أعداء الله وينذركم أن إليه المصير، فيجازيكم على ما فعلتم في الدنيا، فلا تحسبوا أن ترتكبوا هذه الكبيرة في الأرض مخادعين أنفسكم أو مخادعين الناس ثم تنجوا من عذاب الله في الآخرة»[٣].

وإن تنزلنا وقلنا إن جماعة الدعوة السلفية وحزب النور واقعون بالفعل في الإكراه المعتبر شرعًا والذي يخوّل لهم عدم إنكار المنكر، فموقفهم حينها يجب أن يكون هو السكوت عن تغيير المنكر لا المشاركة فيه بدعوى الإكراه، «والإجماع منعقد على أن النهي عن المنكر فرض على من أطاقه... فإن خاف فينكر بقلبه ويهجر المنكر ولا يخالطه»[٤].

ونحن نضرب على هذا مثلًا لتبيين ما وقعت فيه جماعة الدعوة السلفية من مخالفة لمبادئها السابقة بإزاء الإكراه؛ ألا وهو ما حكاه الحسن البصري عن الحجاج أنه كان «يصعد المنبر فيهذر حتى تفوته الصلاة، لا مِن الله يتقي،

---

(١) شاهد مثلًا مقطعًا على يوتيوب بعنوان: «ياسر برهامي أؤيد الفريق السيسي لو استقال من منصبه».

(٢) السابق (ص٤٣).

(٣) فضل الغني الحميد، برهامي، (ص١١٧).

(٤) الأمر بالمعروف، ياسر برهامي، (ص٤٠).

ولا من الناس يستحي، فوقَه الله، وتحته مائة ألف أو يزيدون لا يقول له قائل: الصلاة أيها الرجل». ثم قال الحسن: «هيهات والله، حال دون ذلك السيف والسوط». ويعلق الحافظ ابن رجب قائلًا: «فهؤلاء السلف كانوا معذورين في ذلك الوقت في ترك النكير باليد واللسان»[1].

فما كان ينبغي أن تفعله الجماعة والحزب إذا خافوا البطش، هو أن يتركوا إنكار المنكر فقط، كما فعل علماء السلف الذين يرفعون شعار اتباعهم الخائفون من بطش الحجاج، فهم قد سكتوا، ولم يقل أحد منهم للحجاج إن تفويت الصلاة جائز، أو شجعه على ذلك، أو صدر منه أي شيء يدل على الإقرار والمشاركة. أما الجماعة والحزب فقد شاركوا في خارطة الطريق، وفي كتابة دستور ٢٠١٤م، والدعوة للموافقة عليه، وانتخاب ودعم «الطاغوت» والدعوة إلى هذا، وغير ذلك، وليس هذا متفقًا مع تنظيراتهم السابقة، ولا من صنيع «السلف» في ترك إنكار المنكر بسبب العجز.

ونضيف إلى ذلك أن جماعة الدعوة السلفية كانت تأخذ على بعض الجماعات «ترك الإنكار على المنكرات التي تتبناها الحكومات وتنشرها بين الناس؛ كقضية الحكم بغير ما أنزل الله، ومسائل الولاء والبراء، ونشر الغزو الفكري، والتبعية للمبادئ الوضعية للغرب». وكانت لا تعذرهم عندما يتعللون بتوفير الحماية للدعوة؛ لأنها ترى أن «الدعوة تفقد هويتها إذا رأت الناس يقعون في الضلال بل في الشرك، وهي لا تحرك ساكنًا وكأن الأمر لا يعنيها من قريب أو بعيد»[2].

«فمن كان ظهيرًا للمجرمين من الظلمة على ظلمهم... ليتخلص بمظاهرتهم من ألم أذاهم، أصابه من ألم الموافقة لهم عاجلًا وآجلًا أضعاف أضعاف ما فر منه»[3].

---

(١) ينظر: الأمر بالمعروف، برهامي، (ص٤٨).

(٢) السلفية ومناهج التغيير، برهامي.

(٣) منطلقات الدعوة إلى الله، برهامي، (ص٣٩٣).

وكانت الجماعة ترى الأخذ بالعزائم لا الترخص، فالترخص هو لعوام الناس لا الدعاة، «وليعلم الدعاة إلى الله أن فضل دخول الناس في دين الله أفواجًا على أيديهم وثواب إقامة المجتمع المسلم والدولة المسلمة التي يعبد الله فيها الأجيال تلو الأجيال، يتحقق لمن أخذ بالعزائم؛ فأولياء الله يحافظون على النوافل بعد الفرائض، نعم من أخذ بالرخصة وترك العزيمة نجا، ولكن أنتم يا دعاة الإسلام تزعمون أنكم تريدون تعبيد الناس لله وفضل هداتهم إلى الله لا هداية أفراد فقط، بل مجتمعات وأمم، بل تريدون عودة الإسلام إلى العالم وإقامة الخلافة على منهاج النبوة التي تُعلي كلمة الله في الأرض كلها، أفترونكم تنالون هذا بغير ثمن؟»[1].

«فليس مقام الدعوة مقام مجاملة ولا مقام مداهنة، ولا يحتمل هذا المقام أن يتكلم الناس بالباطل في صيغة الحق، ولا يحتمل أن يسكت عن الضلال المبين»[2].

ومن هذا المبحث يتبين أن الجماعة والحزب لا تنطبق عليهم شروط الإكراه، الذي يبرر مواقفهم واختياراتهم الجديدة، بل معظم ما يعللون به تلك المواقف لا يعدو كونه توقعات لا تصل إلى درجة اليقين أو حتى غلبة الظن.

---

(١) تأملات إيمانية في قصص القرآن، برهامي، (ص٧٠٥ ـ ٧٠٦).

(٢) تأملات إيمانية في قصة إبراهيم، برهامي، (ص٩١).

المبحث الرابع

فساد مقياس المصالح والمفاسد بعد انتفاضة يناير

يكاد يكون الرد الأول للجماعة أو الحزب وقواعدهما إذا انتقدهم أحد في موقف من مواقفهم المثيرة للجدل، هو قولهم: هذا نفعله من باب المصالح والمفاسد، دون أن يذكروا ما هي المصالح وما هي المفاسد ويوازنوا بينها، وما هي تطبيقات قواعد الترجيح التي انتهت بهم إلى هذا القول في كل موقف، وكأن كلمة «المصالح والمفاسد» هي في نفسها دليل على ما يفعلون؛ فصار المبتدئون من أتباعهم يقولون إن هذا من باب الموازنة بين المصالح والمفاسد، مع أن هذا الباب هو للعلماء المجتهدين العالمين بمقاصد الشريعة.

وباب المصلحة هو في الحقيقة من أخطر الأصول، ومكمن الخطر فيه أن المصلحة من الممكن أن يدعيها كل أحد فيما يذهب إليه من تصرفات. وقد كانت الجماعة تتهم بعض الاتجاهات الإسلامية التي تفعل ذلك بقولها إن هذه الاتجاهات قد اتخذت «مصلحة الدعوة» صنمًا يُعبد من دون الله.

يقول العالم السلفي محمد الأمين الشنقيطي: «التحقيق أن العمل بالمصلحة المرسلة أمر يجب فيه التحفظ وغاية الحذر، حتى تتحقق صحة المصلحة وعدم معارضتها لمصلحة أرجح منها، أو مفسدة أرجح منها، أو مساوية لها، وعدم تأديتها إلى مفسدة في ثاني حال... ومثال تأدية المصلحة إلى مفسدة في ثاني حال؛ أي: متجددة في المستقبل، ما وقع من مؤمني قوم نوح عليه السلام؛ فإن تصويرهم لرجالهم الصالحين يغوث ويعوق، ونسر، وود، وسواع، في حالته الأولى مصلحة وهي التي قصدوها بتصويرهم؛ لأنهم إذا

رأوا صورهم تذكروا صلاحهم وعبادتهم فبكوا وعبدوا الله وأطاعوه، ولكنهم لم يعلموا أن هذه المصلحة مستلزمة في المستقبل لمفسدة هي أعظم المفاسد، وهي أن ذلك التصوير وسيلة للكفر البواح والشرك بالله؛ لأنهم لما مات أهل العلم منهم وبقي أهل الجهل زين لهم الشيطان عبادة تلك الصور فعبدوها وذلك أول شرك وقع في الأرض، وهو أعظم مفسدة قد استلزمتها مصلحة مرسلة، ولم يتفطن لها عند استعمال المصلحة، وذلك يستوجب الحذر التام من العمل بالمصالح المرسلة خوف استلزامها بعض المفاسد التي تتجدد في المستقبل»[1].

ولنرى مثالًا واحدًا لأحد العلماء المتمكنين وهو يوازن بين المصالح والمفاسد ويرجح بينهما، يقول الإمام أبو حامد الغزالي: «الكفار إذا تترسوا بجماعة من أسارى المسلمين، فلو كففنا عنهم لصدمونا وغلبوا على دار الإسلام وقتلوا كافة المسلمين، ولو رمينا التُّرس لقتلنا مسلمًا معصومًا لم يذنب ذنبًا، وهذا لا عهد به في الشرع، ولو كففنا لسلطنا الكفار على جميع المسلمين، فيقتلونهم ثم يقتلون الأسارى أيضًا، فيجوز أن يقول قائل: هذا الأسير مقتول بكل حال فحفظ جميع المسلمين أقرب إلى مقصود الشرع؛ لأنا نعلم قطعًا أن مقصود الشرع تقليل القتل كما يقصد حسم سبيله عند الإمكان، فإن لم نقدر على الحسم قدرنا على التقليل، وكان هذا التفاتًا إلى مصلحة علم بالضرورة كونها مقصود الشرع، لا بدليل واحد وأصل معين بل بأدلة خارجة عن الحصر. . .

وليس في معناها ما لو تترس الكفار في قلعة بمسلم؛ إذ لا يحل رمي التُّرس إذ لا ضرورة، فبنا غُنية عن القلعة، فنعدل عنها إذ لم نقطع بظفرنا بها؛ لأنها ليست قطعية بل ظنية»[2].

وهذا ما كانت تراعيه جماعة الدعوة السلفية في الماضي، ونعرض هنا

---

(١) المصالح المرسلة، محمد الأمين الشنقيطي، (ص٢١ ـ ٢٣).

(٢) المستصفى، للغزالي (ص١٧٥ ـ ١٧٦).

كيفية موازنتهم للمصالح والمفاسد قبل انتفاضة يناير في قضية واحدة، ومنها يتضح المقصود في غيرها من القضايا، وهي قضية المشاركة في المجالس البرلمانية.

والكلام التالي ساقته جماعة الدعوة السلفية قديمًا تمهيدًا للرد عليه، والعجيب أنه نفس الكلام الآن (يكاد يكون بنصه) الذي تقوله الجماعة تبريرًا للمشاركة السياسية وغيرها من المواقف المستجدة، وإلى نص الكلام:

«المصالح المتحققة أكثر بكثير من المفاسد المتوهمة في المشاركة في البرلمان والانتخابات البرلمانية، فمن المصالح الشرعية المتحققة: حماية الدعاة من المطاردة والسجن عن طريق الحصانة البرلمانية، واستخدام الدعاية الانتخابية في توسيع دائرة الدعوة وتعريف الناس بالدين والدعوة، وكذلك الصدع بكلمة الحق والمطالبة بتطبيق الشريعة ومنع إصدار قوانين تخالف الشريعة، ومنع كثير من الفساد، وذلك من خلال الممارسات البرلمانية، وهى كلها كما نرى مصالح شرعية أصلية أو متممة، وأما ما يعتري ذلك ويخالطه من المفاسد فهو يُدفع بالتبرؤ من القوانين الوضعية والتحاكم بغير شرع الله، وذلك من خلال الدعوة إلى الله ومن خلال الدعاية الانتخابية، ومن خلال الممارسات البرلمانية، وبالتالي فتلك المفاسد مغمورة في المصالح المعتبرة»[1].

ثم تبدأ الدعوة السلفية في تفنيد هذا الكلام بعد أن ساقتْه، فتقول:

«والجواب على ذلك بتطبيق قواعد الترجيح بين المصالح المعتبرة في الشرع، ونذكر منها ما يلي:

أ ـ لا يجوز ترجيح مصلحة موهومة على مصلحة ظنية:

فمصلحة حماية المسلمين من أن يلتبس عليهم دينهم ويعتقدوا أن الحكم الديمقراطي لا يتنافى مع الإسلام، وأنه من حق الأغلبية أن تقرر ما تراه، وأن الحرية في نشر كافة الأفكار والمبادئ حتى وإن كانت مخالفة للشرع أمر يقره

---

(١) الانتخابات البرلمانية في الميزان (ص٩ ـ ١٠).

الشرع مصلحة ظنية راجحة. أما مصلحة حماية الدعوة والدعاة وتحقيق انتشار أكبر للدعوة فمصلحة موهومة. فتلك الحصانة يمكن للأغلبية أن ترفعها متى شاءت، بل المجلس كله من حق رئيس الدولة أن يحله باستفتاء شعبي، ونتائج الاستفتاءات وكيفية إجرائها أمر لا يخفى على أحد، وبالتالي فمصلحة حماية الدعوة مصلحة متوهمة لا قيمة لها.

ب ـ لا يجوز ترجيح مصلحة متممة على مصلحة أصلية:

فالمصلحة الأصلية هي المصلحة التي لا بد منها لقيام الضرورة أو الحاجة المقصودة، أما المصلحة المتممة فهي التي تلحق بالأصلية كالمتممة أو المكملة لها، بحيث إذا فرضنا فقدها لم يخل ذلك بحكمتها الأصلية. والعلماء لا يجوزون تضييع المصلحة الأصلية في سبيل الحفاظ على المصلحة المتممة؛ فمصلحة الحفاظ على الدين هي المصلحة الأصلية، ومصلحة الحفاظ على الدعاة وتحقيق حرية الدعوة لهم مصلحة متممة لمصلحة حفظ الدين؛ إذ أنها إحدى الوسائل التي تساعد على حفظ الدين، لذلك فإن إدخال مفاهيم ـ كما سبق أن ذكرنا ـ تناقض أصل الدين على أنها منه هو تضييع لمصلحة أصلية في سبيل تحقيق مصلحة متممة، وهذا غير جائز.

ج ـ لا يجوز ترجيح مصلحة حاجية على مصلحة ضرورية:

المصلحة الضرورية هي التي لا بد منها لقيام مصالح الدنيا بحيث لو فقدت لم تجر مصالح الدين والدنيا على استقامة، ومجموع هذه المصالح أو المقاصد الضرورية خمس، هي: الدين، النفس، العقل، النسل، المال. أما المصلحة الحاجية فهي ما افُتقر إليها لرفع الحرج ودفع المشقة عن الناس، ولا شك أن الحفاظ على الدين من أن يلتبس في أذهان الناس وأن يدخل فيه ما ليس منه مصلحة ضرورية، أما حماية الدعاة من مشاق الدعوة ومطاردة الحكومة لهم مصلحة حاجية تحقق رفع الحرج والمشقة عن الدعاة، ولكن غيابها لن يوقف مسيرة الدعوة ولا العمل لدين الله تعالى.

د ـ لا يجوز ترجيح مصلحة جزئية على مصلحة كلية:

وصورتها هنا أنه ينبغي تقديم المصلحة التي يتعدى أثرها إلى العدد

الأكبر «المصلحة العامة»، على المصلحة المحدودة الأثر «المصلحة الخاصة». ومصلحة الحفاظ على دين المسلمين من أن يُلبس عليهم، يتعدى أثرها إلى الكثير من المسلمين، بينما ينحصر أثر مصلحة حماية الدعاة على أفراد معدودين بالنسبة لمن سيلبس عليهم دينهم بدخول هذه الانتخابات».

ثم قالت الجماعة: «كل ما سبق من الترجيح بين المصالح نذكره على الفرض الجدلي بأن هناك مصلحة حقيقية معتبرة، بمعنى وجود مصلحة توافق مقاصد الشارع - وهو ما لا نسلِّم به -، فإنها حتى وإن كانت كذلك فإن الشرع بما وضعه من ضوابط الترجيح بين المصالح لا يُجوِّزها، فكيف وهي مصلحة متوهمة وغير معتبرة؟!»[1].

ونرى من العرض السابق كيف كان مقياس الجماعة، وكيف كان الميزان الذي تزن عليه الأمور، كما نلاحظ المنهج العلمي الذي تتبعه في الموازنة بين المصالح والمفاسد، بعكس ما هو حاصل الآن من أقوالهم التي تبدو عاطفية غير علمية؛ كإيرادهم كلمة المصالح وكلمة المفاسد دون أي تطبيق حقيقي أو موازنة علمية.

فبعد انتفاضة يناير إذن اختل مقياس الجماعة والحزب، وحدث توسع في هذا الباب دون مسوغ، وسنسوق للدلالة على ذلك أمرين:

الأمر الأول: ما ذكروه من مصالح المشاركة السياسية، والذي ذكرنا أنه يكاد أن يكون مطابقًا لما كانت ترد عليه الجماعة قديمًا، فقد قالوا إنهم سيشاركون بعد انتفاضة ٢٥ يناير من أجل:

١ - محاولة منع التدهور في قضية تحكيم الشريعة.

٢ - محاولة تفعيل المادة الثانية من الدستور.

٣ - حث المجلس النيابي المصري على أن يُطبق ما هو ملزَم به بأن يوحِّد مصدر التشريع، طبقًا لنص المادة الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي، وذلك بمراجعة ما سلف من قوانين قبل التعديل الدستوري.

---

(١) الانتخابات البرلمانية في الميزان (ص١٣ - ١٤).

٤ ـ تقليل الشر والفساد وتكثير الخير والصلاح[١].

وهي أمور سبق الرد عليها من الجماعة نفسها كما رأينا، ومثلها ما يلي في الأمر الثاني.

أما الأمر الثاني: فهو ما ذكروه من مصالح انتخابهم لعبد الفتاح السيسي رئيسًا لمصر، فقالوا:

١ ـ إن انتخابه أقرب لحفظ حقوق المسلمين وغير المسلمين وحفظ وحدة البلاد.

٢ ـ إن مصر لو سقطت ستنهار جميع البلاد العربية.

٣ ـ إن ذلك أقرب لقبول النصح، وإلى تحقيق الأثر الإيجابي في المجتمع ككل، وأقرب إلى تحقيق التوازن داخل المجتمع بين الفصائل كلها، وعدم هدم الجزء الذي لم يُهدم من العمل الإسلامي الذي لم يبقَ منه إلا الدعوة السلفية وحزب النور.

٤ ـ انتخابه هو حرصًا على مصلحة البلاد ومصلحة العمل الإسلامي، كي يُفتح له أبواب التواجد مع المجتمع بطريقة متوازنة وفيها انتماء لهذا المجتمع وليس عداء له.

٥ ـ الاختيار الأصعب هو مقاطعة الانتخابات، الذي يهدف إلى استمرار مسلسل الفوضى إلى الانهيار لأنه لا بديل، إنما اختيار السيسي يحقق الاستقرار.

٦ ـ أما خيار الصمت فسيؤدي بأبناء الجماعة والحزب إلى الانضمام إلى صف بقية التيار الإسلامي الذي اختار الصدام[٢].

وكل هذه الأسباب هي مجرد توقعات وظنيات ومصالح موهومة، لا تسوغ اختيار «الطاغوت» ودعمه بقوة ونصح الناس بذلك، خاصة أن من

---

(١) الدعوة السلفية والعمل السياسي، برهامي، (ص٤٤ ـ ٤٥).

(٢) ذكر الأسباب السابقة ياسر برهامي في: (معسكر حزب النور بالإسكندرية لتأييد قرارات الحزب)، مسجل على موقع يوتيوب، بتاريخ مايو ٢٠١٤م.

عقيدتهم وأصولهم أن «البراءة من الطاغوت ومحاربته» مصلحة ضرورية لأنها تحفظ الدين، ولا يُقدَّم عليها مصلحة حاجية أو تحسينية، فضلًا عن مصالح موهومة وتوقعات لا حقيقة لها، ولا يقين بحدوثها، ولا حتى غالب ظن.

والجدير بالذكر - ومن باب التنزل - أن السيسي كان أمامه مرشح واحد، وهو حمدين صباحي، وهو مرشح ضعيف للغاية، وكان غالب الظن قبيل الانتخابات (ولو قلنا اليقين ما أبعدنا النُّجعة) هو فوز السيسي بالرئاسة؛ أي: أن المصالح المرجوة من انتخابه التي ذكرتها الجماعة، كانت ستتحقق حتى لو لم تدعمه، ولكنهم مع ذلك دعموه بقوة.

ومما تجدر الإشارة إليه أيضًا أن قول الجماعة إنها بدعمها للسيسي تواجه رغبة أمريكا وإسرائيل في تقسيم البلاد العربية، أنها كانت تنتقد من ينتمي إلى الإسلاميين ويبدي تأييده لصدام حسين ضد أمريكا، «وهذا كان موقف جبهة الإنقاذ، فقد كانوا يؤيدون صدام في الجهاد ضد أمريكا، وأشد منهم بعض الاتجاهات في دول الخليج فقد كانوا يقولون: قادسية صدام عندما كانت الحرب مع إيران؛ فيقولون قادسية صدام في وجه العدوان الفارسي المجوسي... وهناك اتجاهات إسلامية أخرى ذهبت وقابلت صدام حسين، والبعض قال إن لديه التزامًا في الأسماء والصفات بمنهج السلف.... ولو أن هذه الأمور تصدر عن غير الإسلاميين لما استُغربت؛ لأنهم عندهم الميكيافلية المشهورة، ولكن صدورها من بعض الرموز الإسلامية هو المستغرب، ولا زلنا نؤكد على أهمية إدراك هذا النوع من الخلاف، وأن الموقف منه لا يحتمل إلا النبذ للبدع والضلالات، والتمسك بما صح وثبت عن رسول الله ﷺ وصحابته الكرام وسائر السلف، وأن الموقف التقليدي لأهل السُّنَّة لا بد أن يكون هو الموقف الواضح البين الذي لا خفاء فيه، والذي لا يحتمل الاختفاء وراء واجهة سياسية، أو نظرة مسرحية، أو أداة مرحلية»[1].

---

(١) فقه الخلاف، ياسر برهامي، (ص٦٣).

فنخرج من هذا المبحث بأن الجماعة قد اختل ميزان المصالح والمفاسد عندها، وأنها تعاملت بمنهج غير علمي في هذا الباب بعد يناير ٢٠١١م بصورة تدريجية، بلغت أوجها بانتخاب عبد الفتاح السيسي رئيسًا لمصر.

المبحث الخامس

تحول علاقة الجماعة بالعلمانيين والقوميين وغير المسلمين

إن جماعة الدعوة السلفية كانت تعيش في حرب فكرية متواصلة مع المتبنين لفكرة فصل الدين عن الدولة، لما تحويه تلك الفكرة من مخالفة لتعاليم الإسلام من أنه دين ينظم كافة شؤون الحياة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فكانت الجماعة ترى أن «أهل البدع المنتسبين إلى الإسلام، الداعين إلى الكفر والنفاق، من أصحاب المذاهب الإلحادية؛ كالعلمانيين، وأصحاب القوانين الوضعية، والديمقراطيين، والاشتراكيين، والوطنيين القوميين... وكذا سائر الأحزاب القائمة على خلاف مبدأ أو مبادئ دين الله... لا شك أن كل هؤلاء ينطبق عليهم هذا الوصف من النبي ﷺ [دعاة على أبواب جهنم]»[(١)].

وكانت الجماعة تقصد بذلك حكام العرب ومَن يتولون السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، إضافة إلى أصحاب الفكر الذين ينادون بتلك الثقافات، فكانت ترى أن هؤلاء جميعًا «قد قوي سلطانهم وتملكوا بلادًا وأقطارًا نشروا فيها النفاق الأكبر، وأحيانًا الكفر البواح بلا مداراة، فضلًا عن صفات النفاق والفسوق والعصيان التي ملأت المجتمعات بسببهم»[(٢)].

---

(١) فقه الخلاف، ياسر برهامي، (ص٥٣).

(٢) المصدر السابق.

وكانوا يصفون رواد العلمانيين بأنهم «رضعاء ألبان الغرب والشرق، الذين غُسلت أدمغتهم في دهاليز الكفر، وترعرعوا في كنف الإلحاد، وعادوا إلى بلادنا لترتفع على أكتافهم أعمدة الهيكل العلماني»[١]. كما كانوا يصفونهم بأنهم «العلمانيون الملاحدة»[٢]. وكانت الجماعة تؤكد على «أن التخلص من آثار العدوان اليهودي، لن يتم إلا بالتخلص من آثار العدوان العلماني على شريعة الله ﷻ»[٣].

وكانوا يحذرون على المستوى الخارجي من «الهيئات المشبوهة؛ كهيئة الأمم، وما تروج له من شعارات وقوانين؛ كالدعوة للسلام العالمي، والتعايش السلمي، والعيش في ظلال المبادئ الإنسانية»[٤].

فكان موقف الجماعة هو الرفض القاطع للتحالف مع العلمانيين، وكانوا ينتقدون بشدة «مَن يقبل التعايش والتقريب مع العلمانيين المعتدلين الذين يقبلون المنهج الإسلامي شكلًا ويرفضونه مضمونًا... هذا في غمار قبول التعددية والحرية، وعدم مصادرة الرأي الحر، وفتح باب الاجتهاد، وغيرها من شعارات أخبث وأصرح في مخالفة الإسلام كالديمقراطية والوحدة الوطنية ونحوها، كل هذا حتى يوصف الإسلاميون أنهم معتدلون يقبلون الحوار، ويمكن إدخالهم في اللعبة السياسية»[٥].

وكانت رؤية الجماعة أن ما يفعله هؤلاء الإسلاميون «من أخطر ما يواجه الصحوة الإسلامية، إذ يُفرغ الشعار من حقيقته، فيبقى الاسم ويختفي المضمون، ويصبح الأمر مجرد إلباس المبادئ الباطلة أثوابًا إسلامية وأسماء إسلامية... وهذا نهايته التمكين لأهل الباطل والنفاق باسم الإسلام، وليس التمكين لدين الله سبحانه، وتظل الشعوب في سكر الوهم الناتج عن الشعار

---

(١) عودة الحجاب، محمد إسماعيل المقدم، (١/ ٦).

(٢) المصدر السابق، (١/ ٢٣٢).

(٣) السابق، (١/ ٢٥٣).

(٤) تحصيل الزاد لتحقيق الجهاد، سعيد عبد العظيم، (ص١٨٩).

(٥) فقه الخلاف، برهامي.

إلى أن تصدم بالحقيقة الـمُرة بعد حين». «ولو أن هذه الأمور تصدر عن غير الإسلاميين لما استُغربت؛ لأنهم عندهم الميكيافلية المشهورة، ولكن صدورها من بعض الرموز الإسلامية هو المستغرب، ولا زلنا نؤكد على أهمية إدراك هذا النوع من الخلاف، وأن الموقف منه لا يحتمل إلا النبذ للبدع والضلالات، والتمسك بما صح وثبت عن رسول الله ﷺ وصحابته الكرام وسائر السلف، وأن الموقف التقليدي لأهل السُّنَّة لا بد أن يكون هو الموقف الواضح البين الذي لا خفاء فيه، والذي لا يحتمل الاختفاء وراء واجهة سياسية، أو نظرة مسرحية، أو أداة مرحلية»[1].

أما علاقة الجماعة بالكنيسة، فقد أخذت قبيل انتفاضة يناير بثلاثة شهور تقريبًا منحنى عدائيًّا شديدًا، وذلك بعد تصريحات الأنبا بيشوي من أن المسيحيين هم أصحاب البلد والمسلمين ضيوف عليهم وأنه مستعد للاستشهاد إذا حاولت الدولة فرض سلطتها على الأديرة والكنائس، مما جعل ياسر برهامي يكتب مقال «الكنيسة استفزاز بلا حدود وفوق الاحتمال»، والذي وصف فيه بيشوي بأنه «أحد كبار طواغيت الكنيسة»، واعتبر برهامي أن هذه التصريحات هي إعلان للحرب من قِبل الكنيسة، ومما جاء في المقال: «ووالله ما استعلى هؤلاء المجرمون وتفوهوا بهذه الأقوال إلا بسبب ترك ما أمر الله ﷻ به في كتابه ورسوله ﷺ في سنته، من فرض الصَّغار عليهم، حتى وصلت بهم الجرأة إلى تحدي سلطة الدولة التي أعطتهم ما لا يستحقون من المساواة بينهم وبين المسلمين في كل شيء، بل في الحقيقة قدَّمتهم على المسلمين؛ فالكنائس فعليًّا وليس كلامًا في الهواء لا سلطان للدولة عليها، ولا تستطيع تفتيشها للتأكد من خلوها من الأسلحة، أو لتحرير مواطنين هم من رعايا الدولة ومن مسؤوليتها من سلطان القساوسة والرهبان الذين يعتبرون شعبهم ملكية خاصة لا يجوز لأحد أن يتدخل في شأنهم، ولا حتى أن يسأل عن مكانهم، استعبدوا الناس وفتنوهم عن دين الحق. . . هم في الحقيقة متطرفون

---

(١) السابق.

وإرهابيون ويستعدون بالسلاح والتدريب داخل الأديرة المحاطة بالأسوار الخراسانية المسلحة العالية وذات الاكتفاء الذاتي. . .»[١].

كل ما سبق كان قبل انتفاضة يناير، أما بعد الانتفاضة وتأسيس حزب النور؛ فقد صدرت تصريحات تنقض ما سبق.

فظهرت الدعوة على لسان الحزب إلى أن الأمة تحتاج إلى استكمال الطريق بتهيئة حياة برلمانية مستقرة تتآزر فيها جهود «كل التيارات»، لتصل إلى إطار زمني محدد «تتحول فيه النصوص الجامدة واقعًا حيًّا يشعر الشعب بأثره». ومناداة بأن «تقبل تنوع الآراء واختلاف وجهات النظر، طالما كانت داخل إطار الصورة لم تبرحه، صورة الاصطفاف الوطني»[٢].

كذلك علت الأصوات بأن «الصراع لا ينبغي أن يكون بين العلمانيين والإسلاميين؛ بل بين الديمقراطية والديكتاتورية»[٣].

وأن «الصدام الأيديولوجي العنيف زمانه قد ولى»[٤].

وظهر في خطاب الجماعة تقسيم العلمانيين إلى معتدلين ومتطرفين، وهو السابق رفضه قبل انتفاضة يناير؛ «فهناك علمانية متطرفة تحارب الإسلام وتكرهه، وهناك قوى علمانية أقل تطرفًا تقبل التعايش وتقر بالمبادئ العامة للدين، لكنها لا تفهم شموله للدين والدولة والحياة كلها»[٥].

وأصبحت المدرسة القومية «ترى الدين جزءًا من الشخصية» و«أقرب إلى الدين»[٦]. بعد أن كان القوميون «من أهل البدع المنتسبين إلى الإسلام، الداعين إلى الكفر والنفاق، من أصحاب المذاهب الإلحادية» كما سبق.

---

(١) موقع أنا السلفي، بتاريخ: ٢٢ ـ ٩ ـ ٢٠١٠م.

(٢) مقال: وانتهت مرحلة، نادر بكار، جريدة الشروق، بتاريخ ١٧ ـ ١ ـ ٢٠١٤م.

(٣) نادر بكار، جريدة اليوم السابع، بتاريخ: ٩ مايو ٢٠١٣م.

(٤) يوتيوب: (نادر بكار: ذكرى عبد الناصر لها طابع وطني هذا العام).

(٥) تعليق د. ياسر برهامي على محاولات محو مواد الهوية في الدستور وإلغاء الأحزاب القائمة على أساس ديني، موقع أنا السلفي، بتاريخ ٢٢ ـ ٨ ـ ٢٠١٣م.

(٦) المصدر السابق.

وكانت قيادات الجماعة تستنكر تصريحات بعض الإسلاميين أنهم سيقبلون نتائج صناديق الاقتراع «ولو جاءت برئيس كافر أو زنديق أو شيوعي أو غير ذلك»[١]. وهو ما فعلت مثله حين سُئل برهامي: لو الديمقراطية أتت في الصناديق دون تزوير بأحمد شفيق فهل هذا مرفوض؟ فقال برهامي: «لا، طالما ارتضينا أن يكون هناك صندوق هو الذي سيأتي بالرئيس القادم من غير تزوير فليس لنا أن نتكلم بذلك؛ فنحن إذن حينها الذين قصرنا في حق الأمة ونصيحتها»[٢].

ومعلوم أن أحمد شفيق مرشح ذو اتجاه علماني، وقد صرح بعدم إمكانية تطبيق الشريعة الإسلامية في هذا الزمان ولا فيما بعد[٣]، وقد أشار برهامي إليه بأنه يصد عن سبيل الله ويريد أن يصد عن سبيل الله[٤].

بل وقال الشحات ـ وكان حينها المتحدث الرسمي للجماعة ـ: نحن ملتزمون بقواعد اللعبة الديمقراطية «حرفيًّا»، واتهم العلمانيين بأنهم «انحرفوا عن المسار الديمقراطي»[٥].

وسُئل ما إذا كانوا سيقبلون باللعبة إذا جاء يساريون إلى الحكم؟ فأجاب بـ«نعم»[٦].

وقال عبد المنعم الشحات: «الديمقراطية على الطريقة المصرية ليست كفرًا وليست حرامًا لوجود المادة الثانية، أما على الطريقة الأمريكية والبريطانية فهي حرام وكفر»[٧]. ومعلوم أن المادة الثانية موجودة منذ عشرات السنين.

---

(١) حوار مع برهامي بعنوان: برهامي اللعبة السياسية لا تسمح بمشاركة السلفيين، موقع أون إسلام، يونيو ٢٠٠٨م.

(٢) يوتيوب: (ياسر برهامي نرضى بما تأتي به الصناديق ولو بأحمد شفيق).

(٣) يوتيوب: (شفيق: لا يمكن تطبيق الشريعة)، بتاريخ ٢٦ ـ ٥ ـ ٢٠١٢م.

(٤) مقال: حسن الظن بالله، ياسر برهامي، جريدة الفتح، بتاريخ ١ ـ ٦ ـ ٢٠١٢م.

(٥) يوتيوب: (لقاء الشيخ عبد المقصود والشيخ عبد المنعم الشحات والشيخ يسري في القاهرة اليوم مع عمرو أديب).

(٦) السلفيون والربيع العربي، د. محمد أبو رمان، (ص١٤٠).

(٧) يوتيوب: (عبد المنعم الشحات ودينا عبد الرحمٰن في حديث عن الديمقراطية).

وصرح قيادات حزب النور بأن حزب النور حزب سياسي وليس حزبا دينيًا، وهو يرحب بدخول غير المسلمين الحزب ولو من البهائيين، ويمكن لشخص مسيحي أن يكون رئيسًا للحزب إذا فاز بالانتخابات[١].

ولا يمانع حزب النور ولا الجماعة من ترشيح مسيحيين على قوائم الحزب لدخول المجالس النيابية[٢].

أما على المستوى الخارجي، فقد جلس حزب النور مع السفيرة الأمريكية آنا باترسون في السفارة الأمريكية بالقاهرة[٣].

وجلس كذلك مع ممثلة الاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون ومساعديها، لشرح الوضع في مصر بعد انقلاب ٣ يوليو[٤].

وسافر إلى واشنطن ممثل عن الحزب لإلقاء كلمة في المؤتمر السنوي لمعهد الشرق الأوسط، يشرح فيها الوضع بمصر بعد الانقلاب[٥].

ومن هذا المبحث، نرى انفتاحًا غير مسبوق من فصيل سلفي على الاتجاهات غير الإسلامية داخليًا وخارجيًا، ونشهد تطبيعًا للعلاقة مع العلمانيين باتجاهاتهم المتنوعة من اليمين إلى اليسار، كل ذلك في أربع سنوات تقريبًا، ووقعت الجماعة وحزبها فيما كانوا ينكرونه على طوائف من الإسلاميين المشاركين في العملية السياسية الديمقراطية، والذين أخذوا وقتًا طويلًا حتى قدموا مثل هذه التراجعات ومارسوا مثل هذا التطبيع.

---

(١) يوتيوب: (صلاح عبد المعبود حزب النور ليس حزبا دينيًا)، و(أشرف ثابت: برنامج حزب النور ليس على أساس ديني).

(٢) نبحث عن أقباط لترشيحهم على قوائم النور، ياسر برهامي، جريدة الشروق، بتاريخ ٤ ـ ٦ ـ ٢٠١٤م.

(٣) مقال لن تحكمنا أمريكا، حسام أبو البخاري، مجلة حراس الشريعة الإلكترونية، عدد٢.

(٤) يوتيوب: (نادر بكار كان لنا دور وطني في الجلوس مع الاتحاد الأوربي لشرح الموقف في مصر).

(٥) يوتيوب: (كلمة نادر بكار كاملة ومترجمة في مؤتمر واشنطن).

المبحث السادس

انصهار الجماعة بالحزب وسيطرة برهامي[1]

سبق وذكرنا أن في بداية إنشاء الحزب كانت الجماعة تريد الفصل بين الجماعة الدعوية والحزب السياسي، وذلك خوفًا من فشل الحزب سياسيًّا فيعود ذلك بالسلب على الجماعة، وقد سمع من ياسر برهامي ذلك في بداية إنشاء الحزب.

وبعد قرار إنشاء الحزب، بدأت الجماعة حركة دؤوبة وقوية لجمع التوكيلات اللازمة لإنشائه، وهم خمسة آلاف توكيل، إضافة إلى أن كل فرد كان يدفع مبلغًا من المال، فبدأت كوادر الجماعة من الشباب والقيادات التي دون المؤسسين المشهورين بالدعوة الواسعة إلى تأسيس الحزب، وكانت هذه الدعوة ليست خاصة بأتباع الجماعة فقط، بل تعدتها إلى جميع السلفيين العلميين والحركيين، مما أدى إلى مشاركة أفراد من خارج الجماعة في تأسيس الحزب رسميًّا على أساس المعلن من أنه لجميع السلفيين وليس لأتباع الجماعة فقط، ومما أدى أيضًا إلى سرعة إنشاء الحزب بصورة كبيرة.

وفي يوم ٢٤ ـ ٥ ـ ٢٠١١م قام د. عماد عبد الغفور وكيل مؤسسي حزب النور، بتقديم أوراق الحزب إلى لجنة شؤون الأحزاب، وتم قبول الأوراق يوم ٨ ـ ٦ التالي، وبدأ عمل الحزب رسميًّا يوم ١٠ ـ ٦، ثم بدأ

---

(١) هذا المطلب تحليل مبني على معلومات جمعتها من قيادات بالجماعة قد انشقت عنها، وهي متوافقة مع ما أعلمه من خلال احتكاكي بقيادات للجماعة وأعضائها لسنوات عدة، وقد استفرغت وسعي في التأكد من صحة المعلومات.

تأسيس أمانات الحزب في شتى محافظات مصر[1].

وبعد أن شاركوا بتوكيلاتهم وأموالهم، شارك السلفيون أيضًا من خارج الجماعة بجهودهم الذاتية والمادية في إنشاء مكاتب أمانات الحزب والقيام بأعمال الدعاية، بعيدًا عن الجماعة وممثليها في كثير من الأحيان، أو في حضور بعضهم بصفته مشاركًا لا أكثر، فقد كان السلفيون متعطشين للعمل السياسي بعد انتفاضة يناير فيما يبدو من ناحية، ومن ناحية أخرى لشعورهم بأنهم أصحاب هذا الحزب الوليد وأن عليهم مسؤولية تشييده.

ولم تمانع الجماعة من هذه المشاركة الواسعة من عامة السلفيين ممن هم خارج الجماعة، فقد كان هدف الجماعة الأول حينها هو تأسيس الحزب وإقامته واستقراره، وكانت عين الجماعة على الانتخابات القادمة التي ستحدد من سيكتب الدستور بعد ذلك، والتي ستحدد حجم التيار الإسلامي في المجالس البرلمانية، والذي سيكون سببًا من وجهة نظرها لأسلمة الدستور والقوانين والمنع من سن التشريعات المخالفة للدين الإسلامي.

وبعد انتهاء الانتخابات الأولى بعد انتفاضة يناير وحصول الحزب على المركز الثاني من حيث عدد المقاعد بالبرلمان، وبعد أن زاد نشاط السلفيين المنتمين للحزب ولكنهم من خارج الجماعة، أعلن محمد عبد الفتاح رئيس جماعة الدعوة السلفية في ١٩ يونيو ٢٠١٢م أن حزب النور هو الذراع السياسية للجماعة، وأنه أعطى توجيهاته لكل أعضاء الجماعة بالانخراط في الحزب؛ بل والترقي لكل المناصب، وعن سبب ذلك قال: «لأننا وجدنا الحزب يُسرق منا»[2]. وقد سمعت في نفس التوقيت تقريبًا نفس الكلام من ياسر برهامي نائب رئيس الجماعة خلال لقاء جمعني به.

وكانت تلك التوجيهات بالسيطرة على الحزب، سببًا في اتساع هوة

(١) حوار د. عماد عبد الغفور مع جريدة المصري اليوم (مصدر سابق).

(٢) صرح بهذا القيادي السابق بحزب النور: محمود عباس، وهو من المؤسسين للحزب، وكالة أنباء أونا. وقد أكد نفس الشخص هذا الكلام في لقاء على قناة الجزيرة مباشر مصر (على موقع يوتيوب بعنوان: عضو مؤسس بحزب النور يفضح سرقة حزب النور وسيطرة ياسر برهامي على كل قراراته).

الخلاف بين أتباع ياسر برهامي داخل الحزب وأتباع عماد عبد الغفور شيئًا فشيئًا، حتى برزت إلى السطح منذ سبتمبر ٢٠١٢م، وكان «القرار المنفرد لعبد الغفور بإيقاف انتخابات الحزب هي القشة التي قصمت ظهر البعير»[١].

لقد ظهر لعبد الغفور وتياره أن تيار برهامي يريد أن يقوم بانقلاب ناعم داخل الحزب، ليتمكن من السيطرة عليه تمامًا وعلى قراراته، وذلك عن طريق استخدام أتباعه المنظمين لاختيار من ينتسبون له لمنصب رئيس الحزب والهيئة العليا وسائر المناصب المهمة داخل الحزب؛ فقرر عبد الغفور تأجيل الانتخابات الداخلية بسبب ذلك وبسبب العديد من الشكاوى التي أكدت محاولات الانقلاب هذه، فقام تيار برهامي بعقدها بالفعل في ١٥ سبتمبر دون التفات لقرار عبد الغفور، قائلين إن عبد الغفور هو الذي حدد ذلك الموعد بنفسه في وقت سابق فكيف يرفضها بعد ذلك؟ ثم قامت الهيئة العليا بالحزب (التابعة لبرهامي والتي برئاسة أشرف ثابت) في اجتماعها في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٢م بعزل عبد الغفور، متعللة بأنه أصبح مساعدًا لرئيس الجمهورية، وعينت نائبه (التابع لبرهامي) حتى انعقاد الجمعية العمومية وانتخاب الهيئة العليا الجديدة ورئيس الحزب.

فرد عبد الغفور بفصل عدد من قيادات الهيئة العليا وهم جميعًا من تيار برهامي، وهم أشرف ثابت، ويونس مخيون، وجلال مُرة، واستبعد نادر بكار من منصب المتحدث الرسمي. ثم قررت الهيئة العليا (التابعة لعبد الغفور) تأييد قرار رئيس الحزب بتأجيل الانتخابات الداخلية والتحقيق في الشكاوى التي وردت بشأن شفافية الانتخابات، مع إحالة لجنة شؤون العضوية (التي يسيطر عليها أتباع برهامي برئاسة أشرف ثابت) وملف الانتخابات إلى التحقيق من مجلس الشيوخ. وطالب تيار عبد الغفور بفصل الحزب عن الجماعة إداريًّا.

أما فريق برهامي فقد قال إن «رئيس الحزب الذي أوقف الانتخابات هو

---

(١) نادر بكار، برنامج هنا العاصمة، بتاريخ ٤ ـ ١٠ ـ ٢٠١٢م.

طرف في هذه الانتخابات، ويجب ألا تُقدم له هذه الشكاوى، وإنما تُقدم للجنة محايدة وهي لجنة الشيوخ بالحزب»، وهم يرون أنهم «لم يقوموا بعزل عبد الغفور أو تعيين أحد مكانه»، وإنما فعّلوا «مادة في اللائحة تقول إن وكيل مؤسسي الحزب يصير تلقائيًّا رئيسًا للحزب في الفترة الانتقالية حتى انتخابات مجلسي الشعب والشورى في سبتمبر ٢٠١١م»، أما الآن فقد «حدث أكثر من مرة الانفراد بالقرارات من جانب عبد الغفور»[١].

وعلى صعيد آخر واصل برهامي إطلاق فتاويه في انتقاد عماد عبد الغفور، فأصدر فتوى تعليقًا على حضور عماد عبد الغفور حفل سفارة تركيا بمناسبة عيد قيام الجمهورية التركية، وقال إن «هذا الحضور لا يرضينا ولا نقر به، ولم نعلم به قبل حصوله، ولا يجوز لمسلم أن يشارك في احتفال بإنهاء عهد الخلافة الإسلامية التي هي رمز وحدة الأمة، وهدمها كان مخطط أعداء الإسلام، وقيام جمهورية أتاتورك العلمانية التي حاربت الإسلام وأهله أشد من محاربة الكفار له مصيبة من أعظم المصائب، لا يمكن تبرير الاحتفال بها بأن هذه أعراف دبلوماسية؛ لأنها لا تلزمنا بحمد الله تعالى؛ فإلى الله المشتكى»[٢].

وكان برهامي كما ذكرنا فيما سبق قد أصدر عدة فتاوى تنتقد عبد الغفور، فشاع بين أفراد الجماعة كون عماد عبد الغفور متساهلًا و«مفتونًا» بتجربة إردوجان التركية، مما أدى في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢م إلى انشقاق عماد عبد الغفور عن حزب النور، وانشق معه عدد من قيادات الحزب، من بينهم المتحدث الرسمي يسري حماد، وتبع هذه الاستقالة انسحاب ١٥٠ من قيادات حزب النور في ٢٣ محافظة، إضافة إلى عدد من اللجان مثل اللجنة الإعلامية والقانونية والاقتصادية، وبرلمانيين.

وفي ٩ يناير ٢٠١٣م اختارت الجمعية العمومية لحزب النور يونس

(١) المصدر السابق.

(٢) حول حضور رئيس حزب النور لحفل السفارة التركية بمناسبة قيام الجمهورية التركية، ياسر برهامي، موقع أنا السلفي.

مخيون رئيسًا للحزب بالتزكية، خلفًا لعبد الغفور، ويونس مخيون هو صديق لياسر برهامي ومن أركان تياره، ومن ذلك الحين انصهر تمامًا الحزب داخل الجماعة؛ بل إن أردنا دقة التعبير أكثر فنقول انصهر الحزب في جماعة برهامي التي تدير وتتحكم الآن بجماعة الدعوة السلفية وقراراتها ومواقفها.

ولكن كيف تحكم برهامي في الجماعة وصار القيادي الأقوى فيها بلا منازع؟ وكيف تمكن من ضم الحزب إلى جماعته الخاصة التي يتحكم بها في كل شيء؟

سبق أن ذكرنا أنه بعد تأسيس الجماعة بدأ نشاطها يتوسع شيئًا فشيئًا داخل جامعة الإسكندرية، وفي بعض المساجد التي سيطرت عليها وجعلتها مراكز لها، ثم أنشأت معهدًا ومجلة ونشرة أخبار أسبوعية ولجنة اجتماعية، ولجنة للزكاة وقسمًا لدعوة صغار السن سمَّته الطلائع، وغير ذلك من الأنشطة.

وكانت حينها الأجهزة الأمنية مشغولة بالتيار الإسلامي المسلح الذي كان يناوئها، وكان هدفها الأول هو القضاء والسيطرة عليه، ذلك التيار الذي اغتال السادات عام ١٩٨١م، وقام بتنفيذ عشرات العمليات المسلحة الأخرى. فكان ترك جماعة الدعوة السلفية لتتوسع في أنشطتها هو فيما يبدو اتجاه أمني بدون اتفاق صريح بين الجانبين، بل سياسة تسعى من خلالها الأجهزة الأمنية لتحقيق التوازن الذي يُضعف الطرفين الإسلاميين.

وهذه سياسة أمنية تتبعها الأجهزة الأمنية في مصر حتى صارت معروفة، ومن ذلك مثلًا أن التيار الإسلامي في الجامعات كان غالبًا ينقسم بين جماعة الإخوان المسلمين وجماعة الدعوة السلفية، فكانت الأجهزة الأمنية تترك جماعة الدعوة السلفية لتعمل بالجامعة بكل حرية في أوقات الانتخابات التي يشارك بها الإخوان؛ لأنها تعلم رأي السلفيين في الإخوان عامة، وفي عدم جواز المشاركة في الانتخابات خاصة، وأنهم سيدعون الناس إلى ذلك، وبذلك تحقق الأجهزة الأمنية ما تصبو إليه من إضعاف الإخوان المسلمين، ثم إذا مرت الانتخابات نظرت الأجهزة الأمنية لحجم نشاط الدعوة السلفية، فإن

كان صغيرًا لم تعبأ به، وإن توسّع بدرجة كبيرة تبدأ في تحجيمه، وهكذا.

فكان ترك جماعة الدعوة السلفية منذ إنشائها لتتوسع، يرجع إلى أن الدعوة السلفية كانت تعارض ما تقوم به الجماعات الجهادية من عمليات مسلحة تستهدف النظام ومصالحه؛ مما يساعد الأمن ويتقاطع معه في التحجيم من انتشار تلك الجماعات، خاصة وأن القضاء على هذه الجماعات كان يمثل أولوية عند الأمن كما قلنا، ولأن الجماعة لا تمانع من التنسيق مع أجهزة الأمن للقضاء على الأفكار والممارسات التي ترى مخالفتها للإسلام، كما سبق وبينا ذلك.

وبعد السيطرة على الجماعات الجهادية بصورة كبيرة في منتصف التسعينات، قامت الأجهزة الأمنية عام ١٩٩٤م باعتقال بعض قيادات الدعوة السلفية سعيًا للحد من توسع نشاطهم، ومكثوا شهرًا تقريبًا لدى الجهات الأمنية ثم أفرجوا عنهم بعد معاملة جيدة لهم، ثم تم إغلاق مجلة صوت الدعوة ومعهد الفرقان، وكثيرًا من الأنشطة التي كانت سارية، كما سبقت الإشارة إليه.

وكان المقصود من تلك الضربة الأمنية هو الحد من توسع الجماعة وليس القضاء عليها تمامًا، وذلك للإفادة منها بعد ذلك في تحقيق التوازن الذي يبتغيه النظام، فقد بقيت أنشطة الجماعة مستمرة في المساجد في شكل دروس لمشايخها، وفي بعض الأعمال الخيرية، وكذلك في الجامعة وعلى مستوى الطلائع، وهو ما لم يتم الاعتراض عليه من قِبل الأمن كما يقول برهامي[1]، وكان العمل الدعوي في الجامعة والطلائع في يد برهامي منذ عام ١٩٩٥م تقريبًا، وكان مستقلًّا في إدارته عن باقي القيادات السلفية.

وفي عام ٢٠٠٢م تم إيقاف العمل في الجامعة والطلائع والعمل خارج الإسكندرية، واعتُقل ياسر برهامي وسعيد عبد العظيم، وبعض من يسمونهم بمشايخ الصف الثاني؛ كعبد المنعم الشحات وأشرف ثابت، وكثير من أفراد

(١) من شهادة ياسر برهامي على نشأة الدعوة السلفية (مصدر سابق).

الصف الثالث من الشباب الذين كانوا يعملون بالجامعة وبعض الأنشطة الأخرى. وكان قد تم اعتقال أحمد فريد قبلهم بقليل ومكث قرابة شهرين ثم أُفرج عنه.

وسبب الاعتقال هذه المرة هو أن برهامي بدأ من عام ٢٠٠٠م تقريبًا في التجول بالمحافظات، بهدف توسيع التنظيم الهرمي الذي أصبح هو رأسه منذ عام ١٩٩٥م، ولإنشاء فروع جديدة له. ونجح برهامي في تحقيق هدفه وتم الانتشار بشكل سريع، فطلب الأمن من برهامي التوقف عن ذلك والعمل في الإسكندرية فقط وجامعتها كما هو الحال قبل ذلك، فقبل برهامي في الظاهر ولكن العمل كان مستمرًّا، وقد عارضه في ذلك سعيد عبد العظيم خوفًا على أفراد الجماعة من بطش الأجهزة الأمنية، ولكنه لم يستجب له. فحدثت عام ٢٠٠٢م هذه الاعتقالات التي طالت عددًا كبيرًا من العاملين مع برهامي دون غيرهم من القيادات، واستمرت مدة الاعتقال عامًا تقريبًا، وهناك من أفرج عنهم قبل ذلك.

وخلال مدة الاعتقال توثقت علاقة المعتقلين بياسر برهامي أكثر من غيره، بحكم أنه الوحيد من قيادات الجماعة الذي كان يشرف على تنظيمهم، الذي اشتهر بين شباب الجماعة باسم «تنظيم شنقيط».

وبعد الإفراج عنه ومنذ عام ٢٠٠٣م، كان عمل برهامي بعيدًا من الناحية التنظيمية بصورة شبه كليه عن جميع قيادات الجماعة، وأصبح برهامي هو من يقود وحده هذا التنظيم الذي استمر أيضًا لكن بصورة أضعف وشبه سرية ولا مركزية، فكانت تُعقد الدروس بين المجموعات الصغيرة بالبيوت والزوايا والجامعات سرًّا، وتم اعتقال بعض أعضاء هذه المجموعات ولكن الأجهزة الأمنية اطمئنت أنها تعمل بصورة لا مركزية فأفرجت عنهم.

فكان أعضاء هذا التنظيم الداخلي أشد انتماء لبرهامي مقارنة بغيره من القيادات، الذين كان نشاطهم مقتصرًا على إلقاء كلمة بمسجد أو مؤتمر أو معسكر أو معتكَف، دون جهد تنظيمي حقيقي.

واستمر عمل برهامي العلني بالإسكندرية، في مسجد التقوى بسيدي بشر

بصورة يومية، ويخطب الجمعة ويلقي محاضرة بعدها بمسجد الخلفاء الراشدين بمنطقة أبي سليمان، وهو مقر الاعتكاف السنوي الذي يعقده برهامي في رمضان ويلقي فيه المحاضرات المكثفة.

أما في باقي المحافظات فكان ينشط فيها أتباع برهامي ممن اعتُقلوا معه أو نجوا من الاعتقال، وكانت أنشطتهم سرية كما سبق، وكانوا يجتمعون ببرهامي من فترة لأخرى سواء في المعتكف السنوي، أو في دروس مسجد التقوى، أو في عيادته الطبية، أو بعد خطب الجمعة التي كان يأتي برهامي قبيل ٢٠١١م ليلقيها بمسجد عبادالرحمٰن بمنطقة الموسكي بالقاهرة على سبيل المثال وغيرها من المحافظات.

فلما قامت انتفاضة ٢٥ يناير لم يكن أحد من قيادات جماعة الدعوة السلفية لديه قدرة على التنظيم مثل ياسر برهامي، مما ساعد على سرعة إنشاء حزب النور وجمع توكيلاته في وقت قليل، ومما ساعد برهامي بعد ذلك على السيطرة على الحزب سيطرة حديدية، عن طريق وجود عيونه وأذرعه بكل مكان فيه، والذين يكنون له كل احترام ويرون فيه زعامة دينية لها حق الطاعة، خاصة مع فلسفة العمل الجماعي التي تتحدث عن الجندية والتي سبق الحديث عنها، والتي كان برهامي هو كاتبها قبل أن تقرها الجماعة.

وكان من الطبيعي أيضًا أن يكون مجلس الشورى العام للدعوة السلفية ـ الذي تأسس بعد انتفاضة يناير ـ يتكوَّن أغلبه من مريدي برهامي الموزعين على محافظات الجمهورية. وهذا المجلس هو الذي انتخب خمسة عشر عضوًا يمثلون مجلس إدارة الدعوة الذي له السلطة الأعلى في اتخاذ القرارات، والذي تم اختيار برهامي ضمنه مع أشد المقربين له. أما باقي القيادات المؤسِّسة، فقد أصبحوا يمثلون دورًا شرفيًّا لا أكثر فيما يُسمى بمجلس أمناء الدعوة، والذي يوجد برهامي أيضًا بين أعضائه، ذلك المجلس الذي لا يتدخل بالمرة في إداريات الدعوة فضلًا عن حزب النور. وكان مع برهامي في مجلس إدارة الدعوة سعيد عبد العظيم، والذي سيتم إقصاؤه تمامًا بعد اعتراضه على سيطرة برهامي وأذرعه على كل شيء كما سمعت ذلك منه،

لينفرد برهامي بالقرار مع وجود أعضاء معه صوريين تابعين له ملتزمين له بالسمع والطاعة، ومقرين له بالقيادة، ولأنفسهم بالجندية.

أما رئيس الجماعة محمد عبد الفتاح، فقد كان منقطعًا عن أنشطة الجماعة ومنزويًا وغير مؤثر لسنوات طويلة، ليبرز بعد انتفاضة يناير في هذا المنصب، أما النائب الأول له فهو برهامي، أما النائب الثاني فهو سعيد عبد العظيم، وبين رئيس ضعيف ونائب ثان تم إقصاؤه، ومجلس أمناء من المؤسسين ليس له سلطات إدارية، أصبح برهامي هو الرئيس الفعلي والوحيد للدعوة السلفية.

ولكن برهامي يحرص بشدة على أن لا يُعرف عنه بين أتباعه أنه الأكثر تأثيرًا والمتحكم بالجماعة والحزب، مفضلًا على ذلك تحريك الأمور من خلف ستار، حتى لا يظهر بصورة المستبد؛ فقد كان من المفترض أن يختار مجلس الشورى العام برهامي رئيسًا للجماعة، لما ذكرنا من كون الأغلبية المطلقة في المجلس من أخص تلاميذه، لكنه اختار لهم عن طريق (الورقة الدوَّارة) محمد عبد الفتاح؛ لأنه ذو شخصية لا تحب الظهور، ويكاد يكون منقطع التأثير بل ومنقطع العلاقة بقواعد الجماعة المؤثرين إداريًّا وحركيًّا. وطريقة (الورقة الدوارة) هي طريقة تعبر عن تواصي مجموعة ما منظمة ومؤثرة داخل الحزب أو الجماعة قبيل أي انتخابات، بأنهم سيختارون جميعًا شخصيات معينة حتى لا تتفتت أصواتهم، وقد فعل تيار برهامي داخل حزب النور هذا كثيرًا خلال الانتخابات الداخلية التي أعقبت الإطاحة بعماد عبد الغفور، سعيًا لاختيار أشخاص تابعين لبرهامي ومخلصين ومتصفين بالجندية له، وحدث هذا على سبيل المثال في انتخابات منطقة (الطالبية) بمحافظة الجيزة، حيث صرح لي القائم على الانتخابات بذلك، وكان هذا من أسباب اعتراض القيادي السلفي عادل العزازي وتركه للحزب والتعاون معه بعد ذلك، وقد تعمدوا إبلاغ العزازي بموعد الانتخابات قبلها بساعات معدودة حتى لا يكون مستعدًّا لها، وكانت النهاية فوز شاب صغير السن تابع لبرهامي على حساب العزازي، رغم أن الأخير أشهر لدى شباب التيار السلفي العام.

ووافق برهامي على أن يكون رئيس مجلس الشورى العام للجماعة شخصًا من خارج الجماعة ولكنه يحظى باحترام قياداتها؛ ليكون عديم التأثير على قواعد الجماعة ويكون صاحب دور شرفي فقط، وهو د. محمد يسري إبراهيم.

وحرص برهامي على السيطرة على أنشطة الجماعة والحزب من خلال تلاميذه المقربين، ولعل القارئ قد لاحظ فيما سبق من أن جريدة الفتح يرأس مجلس إدارتها تلميذ برهامي المقرب محمد القاضي، ومن قبلها جريدة حزب النور، حيث قام بتعيين أشخاص يثق بهم بالجريدة حتى يراجعوا كل عدد قبل صدوره إضافة إلى وجود عدد من الإداريين والصحفيين تابعين له، رغم أن هؤلاء الصحفيين ليسوا إلا أفرادًا عاديين ليس لهم خبرة بالصحافة، وكذلك موقع أنا السلفي حيث يديره تلميذه المقرب وائل سرحان، وموقع صوت السلف كان يديره تلميذه المقرب عبد المنعم الشحات قبل إيقافه، وبرهامي هو وحده الذي يخرج في القنوات الفضائية العلمانية من ضمن القيادات الكبار، وبعد أن أزاح تلاميذه في اللجنة العليا دكتور عماد عبد الغفور ولّوا صديق برهامي المقرب يونس مخيون رئاسة الحزب بالتزكية، ودون وجود صوت واحد معارض.

ومن سياسة برهامي عندما كان يخبره أحد أتباعه بوجود قيادي سلفي كبير في محافظته من الصعب تجاوزه، أنه كان ينصحه بأن يعمل نائبًا له، وهذا الأمر تكرر في أكثر من موقف.

مما أدى إلى حدوث تغير في بنية الجماعة، وصار المتحكم فيها وفي حزبها هو ياسر برهامي وتياره، ومما يعضد هذا أنني قابلت أحد المقربين من برهامي في معرض القاهرة للكتاب عام ٢٠١٣م، فقلت له إن قيادات الجماعة قد صاروا أعضاء شرفيين لا دخل لهم في الحقيقة بإدارة أمور الجماعة أو الحزب، وصار برهامي هو المتحكم في كل شيء، وسقت له الأدلة والشواهد على ذلك، ثم قلت له إن الجماعة أصبحت جماعة برهامي، فقال نعم هذا صحيح فقد تعب برهامي كثيرًا من أجل استمرار الجماعة وتوسعها واحتمل في

سبيل ذلك الأذى، في حين كان بقية القيادات يكتفون بإلقاء المحاضرات، ولكل مجتهد نصيب.

وهذا ما أكده شريف طه أحد المتحدثين الرسميين لحزب النور، حيث قال إنه «ليس هناك من شك في دور الشيخ ياسر في قرارات الدعوة السلفية، فهذا أمر واضح لكل مراقب، وهو أمر ليس بمستغرب في المؤسسات، أعني وجود شخصيات قوية تضع بصماتها في المؤسسة بشكل واضح». ثم يقول طه ما ملخصه إن بعد التضييق الأمني على الجماعة عام ١٩٩٤م لم يجد شباب الجماعة غير برهامي الذي فتح لهم «بيته ومسجده وهاتفه... حتى وُجد له أتباع في سائر المحافظات من أسوان إلى مطروح، فهل هذا ذنب الشيخ؟». ثم يذكر أن بعد انتفاضة يناير وإرادة الجماعة التحول «للصورة المؤسسية الكاملة»، «برزت مشكلة أن عامة من في المحافظات هم تلامذة الشيخ ياسر بطبيعة الحال». ثم يتناقض طه قائلًا: «فتم تكوين لجنة ثلاثية أبرزهم أشرف ثابت، وظيفتها تقييم المرشحين لمجلس شورى الدعوة ومجالس إدارة المحافظات لكي يحدث توازن في الأمر ولا ينفرد الشيخ ياسر بالاختيار».

والتناقض يرجع إلى أن أشرف ثابت من خاصة أتباع برهامي، واختاره برهامي وفق سياسته الدائمة بالبعد عن الرئاسة مع التحكم بالشخص الذي يقوم بها بحكم تابعيته له، وظهرت النتيجة بأن لجنة أشرف ثابت قد اختارت بالفعل خاصة تلاميذ برهامي في شتى المحافظات، وهي نفس اللجنة التي كان اسمها لجنة شؤون العضوية، والتي نجحت باستخدام بطريقة الورقة الدوارة في تمكين تيار برهامي من التحكم بالحزب عن طريق انتخابات شكلية داخلية، وهي اللجنة التي اعترض عليها تيار عماد عبد الغفور في بداية عملها والتي قال عبد الغفور إنه ورد شكاوى كثير حولها، وتلك الشكاوى بالطبع هي من طرف السلفيين الذين أسسوا الحزب ولكنهم من خارج الجماعة.

أما باقي القيادات الكبيرة للجماعة حاليًا، فيرى الباحث أنهم فريقان، الفريق الأول يرضى بصورة كاملة عما يفعله برهامي وبطريقته في إدارة الجماعة والحزب، وهما محمد عبد الفتاح الذي يشارك إداريًّا، وأحمد فريد الذي

يظهر بكثرة في أنشطة الجماعة والحزب، والفريق الثاني معترض على برهامي لكن لا يريدون تفكيك الجماعة والحزب إذا قاموا بالاعتراض العلني على برهامي، وهما محمد إسماعيل المقدم وأحمد حطيبة، اللذان لا يكادان يظهران في أي اجتماع علني للجماعة أو الحزب، خاصة بعد انقلاب يوليو ٢٠١٣م.

أما القيادي الكبير سعيد عبد العظيم فقد انشق عمليًّا عن الجماعة، وسافر إلى خارج مصر، وهو ينتقد الجماعة والحزب علانية، وهو يرى أن برهامي قد تسلط على الجماعة والحزب على حد سواء، كما ذكرنا سابقًا.

وهذا السعي من برهامي وتياره للتحكم في الجماعة والحزب، أدى إلى اختلاط الدعوي بالسياسي، وصارت مواقف حزب النور لا تتمايز البتة عن مواقف الجماعة، مما أثر على الجماعة من حيث الكتلة التأييدية لها، فقل مؤيدوها بصورة كبيرة عن الفترة التالية لانتفاضة يناير، وهذا ما كانت تخشاه قيادات الجماعة التي قررت في البداية أن ينفصل الحزب عن الجماعة.

المبحث السابع

معركة الدستور والحرث في البحر

كانت الجماعة قد بدأت في عقد مؤتمرات وندوات ودروسًا كثيرة في شتى محافظات مصر، تحذر من المساس بالمادة الثانية من الدستور، وتقول إن هوية مصر في خطر، وتندد بأقوال الشخصيات العلمانية التي صرحت برغبتها في حذف المادة الثانية، وأول إشارة من جماعة الدعوة السلفية لهذا الأمر كانت قبل تنحي مبارك، وذلك في بيان ١ فبراير ٢٠١١م، حيث أكدت على: «هوية مصر الإسلامية كدولة إسلامية مرجعية التشريع فيها إلى الشريعة الإسلامية، وكل ما يخالفها يعد باطلًا»، وقالت: «ونحن مستعدون لنبذل أرواحنا للمحافظة على الهوية الإسلامية للبلاد»[١].

وبذلك بدأت جماعة الدعوة السلفية معركة أسلمة الدستور والقوانين في دولة حديثة نظامها علماني، وهو الأمر الذي كانت ترى الجماعة استحالته، ولكن أجواء الحرية التي بدت حينها، كانت كالسكرة التي أصابت الجماعة.

فصورت الجماعة من خلال مؤتمراتها الكثيرة لأتباعها أن من غير المادة الثانية ستكون مصر دولة ليبرالية، يسير الناس فيها عرايا في الطرقات تطبيقًا لمبادئ الدستور الذي ينوي العلمانيون كتابته، وستنتشر دور الدعارة في كل مكان، وتُفتح معابد لعبدة الشيطان، وسيكثر الشذوذ دون أي عقاب، وستدخل البنت على أبيها بصحبة عشيقها فلا يستطيع الأب أن يضربها لأن القانون سيعاقبه لأنه اعترض حريتها، ولن يستطيع شخص أن يقول لغيره اتق الله أو

(١) البيان قد سبق ذكره، وهو موجود على موقع أنا السلفي.

ينصحه أن يأكل بيده اليمنى؛ لأن هذا سيكون تدخلًا في حرية الآخرين وهذا يمنع منه الدستور كما سمعت من عبد المنعم الشحات... إلى آخر تلك الأمور التي ذكروها لتبرير معركتهم تلك، والتي كانت مدخلًا لتبرير تغيير منهجهم لأتباعهم وللمراقبين؛ وهي فيما يبدو استراتيجية التخويف لتبرير كل شيء[١].

والواقع أن عامة العلمانيين وجميع الإسلاميين إضافة إلى المجلس العسكري والأزهر وغيرهم كانوا حينها مقرين بالمادة الثانية تلك، ولا يريدون إلغاءها؛ بل صرح بعض العلمانيين بأنها مادة (ديكورية) لن تؤثر في شيء، ولكن جماعة الدعوة السلفية دللت على الخطر المحدق بالمادة الثانية بأقوال بعض متطرفي العلمانية، الذين ليس لهم أي تأثير واقعي، اللَّهُمَّ إلا الظهور بالفضائيات والكتابة في الصحف.

فأصبح أتباع جماعة الدعوة السلفية وهم يشعرون أنهم في معركة متأججة مع العلمانيين، وأن دينهم الذي يحبونه بشدة في خطر كبير، وكانوا مستعدين لعمل أي شيء من أجل أن لا تُحذف المادة الثانية من الدستور، حتى لو كان هذا الشيء هو إنشاء حزب والمشاركة السياسية الديمقراطية التي كانت محرمة قبل ذلك عندهم، وذلك في إطار أن الضرورات تبيح المحظورات، والضرورة هنا هي حفظ الدين، فلتكن بأي وسيلة من الوسائل.

ثم خاضت الجماعة وحزبها معارك متتالية حول مكانة الشريعة في الدستور، وصدرت تصريحات منهما ضد جماعة الإخوان وضد العلمانيين على حد سواء، باعتبار أنهما غير راغبين في تعزيز هوية مصر الإسلامية في الدستور، ثم انتهى الأمر بصدور دستور ٢٠١٢م والذي احتوى على مواد تعزز ـ من وجهة نظر الجماعة والحزب ـ من وضع الشريعة الإسلامية مقارنة بالدساتير السابقة.

---

(١) هذه الأقوال قد سمعتها من أكثر من قيادي من قيادات الدعوة السلفية، وكانت شائعة بصورة كبيرة بين أتباع الجماعة وفي المؤتمرات والمحاضرات.

ثم جاء دستور الانقلاب العسكري وصدر في مطلع عام ٢٠١٤م، وشاركت فيه الجماعة والحزب بممثل عنهما، وفيه تم حذف المواد التي رأت الجماعة والحزب سابقًا أنها عززت من مكانة الشريعة الإسلامية، وصدر هذا الدستور بلا أي تغيير يُذكر بالنسبة لوضع الشريعة عن دستور ١٩٧١م وتعديله عام ١٩٨٠م، وأغلب المواد التي تم حذفها من دستور الانقلاب العسكري هي المواد التي أضافها الإسلاميون إلى دستور ٢٠١٢م الذي صدر في عهد الرئيس محمد مرسي، وهي كالتالي:

مادة (٤): (يؤخذ رأي هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف في الشؤون المتعلقة بالشريعة الإسلامية).

مادة (١٠): (الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق والوطنية، وتحرص الدولة والمجتمع على الالتزام بالطابع الأصيل للأسرة المصرية، وعلى تماسكها واستقرارها، وترسيخ قيمها الأخلاقية وحمايتها؛ وذلك على النحو الذى ينظمه القانون).

مادة (١١): (ترعى الدولة الأخلاق والآداب والنظام العام، والمستوى الرفيع للتربية والقيم الدينية والوطنية، والحقائق العلمية، والثقافة العربية، والتراث التاريخي والحضاري للشعب؛ وذلك وفقًا لما ينظّمه القانون).

مادة (٢٥): (تلتزم الدولة بإحياء نظام الوقف الخيري وتشجيعه، وينظم القانون الوقف، ويحدد طريقة إنشائه وإدارة أمواله، واستثمارها، وتوزيع عوائده على مستحقيها، وفقًا لشروط الواقف).

مادة (٤٣): (حرية الاعتقاد مصونة. وتكفل الدولة حرية ممارسة الشعائر الدينية وإقامة دور العبادة للأديان السماوية، وذلك على النحو الذى ينظّمه القانون).

مادة (٤٤): (تُحظر الإساءة أو التعريض بالرسل والأنبياء كافة).

المادة (٢١٩): (مبادئ الشريعة الإسلامية تشمل أدلتها الكلية، وقواعدها الأصولية والفقهية، ومصادرها المعتبرة، في مذاهب أهل السُّنَّة والجماعة).

مما يعني أن معركة الجماعة والحزب لم تثمر عن أية مكاسب، ورغم ذلك أعلنت الجماعة والحزب انتصارها في تلك المعركة، وشكر ممثلهما محمد إبراهيم منصور عند الانتهاء من الدستور لجنة الخمسين التي عدلت الدستور، على دورها في الحفاظ على الشريعة الإسلامية، ودعت الجماعة والحزب أتباعهما إلى الموافقة على هذا الدستور.

وبررت الجماعة والحزب لأتباعهما موافقتهما على الدستور رغم حذف هذه المواد، بأنهما نجحا في إضافة كلمات إلى ديباجة دستور الانقلاب العسكري (٢٠١٤م) مقابل إلغاء تلك المواد الإسلامية، وأن تلك الكلمات كافية لتعزيز وضع الشريعة الإسلامية؛ فقد نصت ديباجة دستور على أن «المرجع في تفسيرها [أي: المادة الثانية] هو ما تضمنته مجموع أحكام المحكمة الدستورية العُليا في هذا الشأن». وبهذه الكلمات انتصرت الشريعة ـ كما صورت الجماعة والحزب لأتباعهما ـ بشكل أقوى من الدساتير السابقة بما فيها دستور ٢٠١٢م؛ لأن مجموع أحكام المحكمة الدستورية العليا يتضمن أحكامًا تلزم المجالس النيابية وغيرها بعدم مخالفة الشريعة الإسلامية، إضافة إلى وجود هذه الأحكام بمضابط لجنة الخمسين.

ولتبيين قصور ما سبق نذكر ملخص رد أحد القضاة المصريين عليه، حيث يقول:

أولًا: إن ديباجة الدستور ليس لها أي قيمة قانونية إلزامية، بل القيمة القانونية للنصوص الدستورية هي في النصوص ذاتها، والديباجة ما هي إلا تمهيد أو مقدمة لا يُمكن الاحتجاج بها في شأن تفسير أي نص تشريعي، أما المادة (٢٢٧) بشأن اعتبار (الدستور بديباجته وجميع نصوصه نسيجًا مترابطًا وكلًّا لا يتجزأ) فهي مادة مطاطة تُحيل لنصوص غير ملزمة، لا يُمكن أن تنتقل لمرتبة النصوص الدستورية طالما لم تندرج ضمن مواد الدستور.

ثانيًا: وبفرض أن الديباجة لها قيمة قانونية إلزامية ـ والفرض ليس بحقيقة ـ فإن الديباجة المشار إليها تُؤكد معنى أن المقصود بـ(المبادئ) هي الأحكام قطعية الثبوت قطعية الدلالة ليس أكثر ولا أقل؛ لأن العبرة كما أوضحت

الديباجة هي بالنظر لـ(مجموع أحكام المحكمة الدستورية العُليا في هذا الشأن)؛ أي: لا عبرة لحكم دون غيره، وأحكام الدستورية العُليا استقرت استقرارًا تامًّا على أن المقصود بـ(المبادئ) هي (الأحكام قطعية الثبوت قطعية الدلالة)، ولا عبرة بعد هذا بأي حكم شاذ - بفرض وجوده - يخرج عن المعنى الذي استقرت عليه الأحكام في مجموعها؛ لأن الشاذ لا حُكم له، ولأن رفع التناقض الحاصل بين الحكم الشاذ وباقي أحكام الدستورية العُليا يقتضي إهمال الحكم الأول؛ لأن الجمع بينه وبين باقي الأحكام غير ممكن.

ثالثًا: لا يوجد أي حكم صادر عن المحكمة الدستورية العُليا نهائيًّا وبصورة قاطعة يعتبر (الإجماع) من (مبادئ) الشريعة الإسلامية لا صراحة ولا ضمنيًّا، والأحكام التي أوردها أصحاب هذا الزعم وأُثبتت في مضابط لجنة الخمسين - الطعن رقم ٦ لسنة ٩ ق والطعن رقم ١١٦ لسنة ١٨ ق - إنما أقامها الطاعنون على عدة أسباب من بينها أن الإجماع من مبادئ الشريعة، لكن المحكمة عندما قضت بعدم دستورية النصوص المطعون عليها لم تستند في حيثيات حُكمها على سبب (الإجماع) الذي أورده الطاعنون ولم تتعرض له لا من قريب ولا من بعيد، وإنما بنت حكمها على أسباب أخرى - منها الحق في الملكية والعدالة الاجتماعية في توزيع الثروات وغير ذلك - كما هو واضح جدًّا في حيثيات الحُكمين.

رابعًا: النص على أن (الاجتهاد) من مبادئ الشريعة لم يرد في أي حكم إلا للتأكيد على أن مبادئ الشريعة هي (الأحكام قطعية الثبوت قطعية الدلالة)، وما دون ذلك من أحكام الشريعة فإنه إنما يقبل الاجتهاد بدون أي التزام شرعي لا من القرآن ولا من السُّنَّة ولا من الإجماع ولا أقوال الصحابة ولا مذاهب الفقهاء، وهذا صريح نصوص أحكام المحكمة الدستورية العُليا، فالاجتهاد المقصود في قضاء الدستورية - كما هو واضح جدًّا في أحكامها - هو اجتهاد (البرلمان) دون غيره باعتباره السلطة المعنية بالتشريع، وليس اجتهاد الفقهاء ولا حتى القضاة، والاجتهاد بهذه المثابة مانع من الوقوع في حومة المخالفة الدستورية.

خامسًا: دستور ٢٠١٤م لم يتضمن بحال من الأحوال أي إلزام بمراجعة التشريعات السابقة فيما يتعلق بمدى مطابقتها للشريعة الإسلامية، بل القاعدة

القانونية المستقر عليها في قضاء الدستورية العليا أن العبرة في النصوص هي من تاريخ العمل بها، ولا عبرة للقيد الوارد على المادة الثانية إلا من تاريخ تعديله.

أما ما قيل بشأن الحكم الخاص بالفوائد البنكية رقم ٢٠ لسنة ١ ق الصادر بجلسة ٤ مايو ١٩٨٥م، والمُثبت بمضابط (لجنة الخمسين) والمزعوم أنه ألزم بمراجعة التشريعات السابقة على التعديل الدستوري للمادة الثانية في مايو ١٩٨٠م، فهذا الحكم حُجة على من زعم ذلك لا له؛ لأن الحكم المشار إليه وبعدما عرض لتقرير اللجنة العامة في مجلس الشعب المقدم بجلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨١م، والذي انتهى فيه البرلمان إلى عدم جواز إصدار أي تشريع في المستقبل يُخالف أحكام الشريعة الإسلامية وضرورة إعادة النظر في القوانين القائمة قبل العمل بدستور سنة ١٩٧١م وتعديلها بما يجعلها متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فإن المحكمة الدستورية العُليا لم تأخذ بما ورد في التقرير المشار إليه وردّت عليه في ذات الحكم بقولها: «لما كان ذلك وكان إلزام المشرع باتخاذ مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع على ما سلف بيانه لا ينصرف سوى إلى التشريعات التي تصدر بعد التاريخ الذي فرض فيه الإلزام، بحيث إذا انطوى أي منها على ما يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية يكون قد وقع في حومة المخالفة الدستورية، أما التشريعات السابقة على ذلك التاريخ فلا يتأتى إنفاذ حكم الإلزام المشار إليه بالنسبة لها لصدورها فعلًا من قبله؛ أي: في وقت لم يكن القيد المتضمن هذا الإلزام قائمًا واجب الإعمال، ومن ثم فإن هذه التشريعات تكون بمنأى عن إعمال هذا القيد وهو مناط الرقابة الدستورية».

وكلام المحكمة الدستورية واضح لا يحتاج إلا أدنى تأويل، يُؤكد هذا النظر أنها انتهت إلى رفض الدعوى وقالت في نهاية حكمها: «ولما كان مبنى الطعن مخالفة المادة (٢٢٦) من القانون المدني للمادة الثانية من الدستور، تأسيسًا على أن فوائد التأخير المستحقة بموجبها تُعد من الربا المحرم شرعًا طبقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية التي جعلتها المادة الثانية من الدستور المصدر الرئيسي للتشريع، وإذ كان القيد المقرر بمقتضى هذه المادة ـ بعد تعديلها

بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠م والمتضمن إلزام المشرع بعدم مخالفة الشريعة الاسلامية ـ لا يتأتى إعماله بالنسبة للتشريعات السابقة عليه حسبما سلف بيانه، وكانت المادة (٢٢٦) من القانون المدني الصادر سنة ١٩٤٨م لم يلحقها أي تعديل من التاريخ المشار إليه، ومن ثمَّ فإن النعي عليها وحالتها هذه ـ بمخالفة حكم المادة الثانية من الدستور وأيًّا كان وجه الرأي في تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية ـ يكون في غير محله، الأمر الذى يتعين معه الحكم برفض الدعوى». فلو كان ما ادعوه صحيحًا لكانت المحكمة قد قضت بقبول الدعوى والقضاء بعدم دستورية المادة (٢٢٦) من القانون المدني، وهو ما لم يقع.

سادسًا: التناقض الحاصل بين المادة الثانية وبعض مواد الدستور ـ كالمواد (١١)، (٦٤)، (٦٧)، (٧١) ـ يُخلف معضلات قانونية مُؤدية ولا بد إلى إفراغ هذه المادة من مضمونها فيما يتعلق بأحكام هذه المواد، فالمعلوم أنه من غير المقبول تعارض أي نص قانوني مع نص دستوري، أما لو تعارض نص دستوري مع آخر دستوري، فالمنهج القانوني المستقر عليه فقهًا وقضاءً أنه لو تعارض في قانون واحد أو قانونين مختلفين نصان فإن النص الخاص يُقيد النص العام، وهي ذات القاعدة المعمول بها في أصول الفقه وأعملتها المحكمة الدستورية العُليا ١ لسنة ٢٤ ق، ٤ لسنة ١٤ ق، ٥٧ لسنة ٤ ق، وبتطبيق هذه القاعدة على النصوص الدستورية المتعارضة في الدستور، ومن بينها المواد (١١)، (٦٤)، (٦٧)، (٧١) وغيرها مع المادة الثانية؛ فالتغليب يكون للمواد المذكورة على حساب المادة الثانية؛ لأن نص المادة الثانية نص عام، وهذه النصوص نصوص خاصة تقيد النص العام. انتهى كلام القاضي باختصار[١].

ومن هذا المبحث نرى أن الجماعة والحزب قد خرجا خالين الوفاض، بعد ضجة كبيرة أثاراها، بدأت قبل تنحي حسني مبارك بأيام لتستمر أربع سنوات تقريبًا، وقد فعلوا ذلك دون تقديم أي تقييم موضوعي لهذه المعركة، ودون وقوف على أسباب الفشل فيها، فضلًا عن تقديم معالجات وإفادات من هذه التجربة.

---

(١) معركة الشريعة في الدستور، للقاضي بالمحاكم الابتدائية محمد وفيق زين العابدين، (ص٥٧ ـ ٦٧).

الخاتمة

وفي نهاية البحث يخرج الباحث بالنتائج التالية باختصار:

١ ـ تراجعت جماعة الدعوة السلفية تحت ضغط المشاركة السياسية الديمقراطية، عن العديد من مبادئها، الأمر الذي كانت تنتقده على بعض الاتجاهات الإسلامية كالإخوان المسلمين قبل انتفاضة يناير.

٢ ـ لم تكن الجماعة صريحة مع أتباعها ومراقبيها، فلم تصدر ما يفيد تراجعها عن بعض مبادئها وعملها على تلافي ذلك أو تقديم مبرر علمي للوضع الجديد، بل تؤكد على اتساق مواقفها منذ إنشائها وترفض أن تكون تراجعت من الأصل.

٣ ـ ساهمت الجماعة وحزبها في إسقاط الحكم المدني بصورة أو بأخرى، وذلك بمعارضتها النشطة غير المسبوقة من جانب، ومواقفها المضطربة من جانب آخر، وفي مقابل ذلك دعمت الحكم العسكري بموادعتها ومواقفها الثابتة من الوقوف بجانبه كمنقذ أخير للبلاد على حد قولها.

٤ ـ حدث انصهار كامل بين الجماعة والحزب، بحيث يدير المنظمتين أشخاص محدودون.

٥ ـ انكمشت الجماعة من ناحية الإدارة وانحصرت في ياسر برهامي وتلاميذه المقربين، ولم يعد للقيادات المؤسِّسة أي دور إداري حقيقي.

٦ ـ فشلت الجماعة وحزبها في تحقيق أي تقدم بالنسبة لوضع الشريعة

في دستور ٢٠١٤م، ومع ذلك لا يعترفان بذلك بل يقولان إنهما قد نجحا في تعزيز وضع الشريعة.

٧ ـ فسد مقياس المصالح والمفاسد لدى الجماعة وحزبها، وصارت المواقف تُتخذ ببرجماتية محضة، وبناء على المصلحة أيًّا كانت دون تقيد بكونها تتسم بالمعايير الشرعية العلمية أم لا، وجرى تدليس كبير في هذا الجانب استُغل فيه الضعف المعرفي الأصولي من قبل قواعد الجماعة والحزب.

٨ ـ كان بإمكان الجماعة أن تعتزل المشهد السياسي عندما حدث انقلاب يوليو العسكري في يوليو ٢٠١٣م، ولكنها أبدت مبررات غير مقبولة ومصالح موهومة كي تستمر؛ كإرادتها المحافظة على الشريعة في الدستور وحقن الدماء وغير ذلك، ولكنها لم تفلح في شيء من ذلك فألغيت جميع المواد الإسلامية من الدستور ولم يتم حقن الدماء أو تحقيق أي مكسب شرعي، فكان رد الجماعة والحزب بدلًا من الاعتزال هو الموافقة على الدستور معترفة بذلك بشرعية الوضع الجديد، ثم انتخاب قائد الانقلاب العسكري رئيسًا لمصر.

٩ ـ صارت الجماعة وحزبها بمكان من كانت تتهمهم بالأمس بأنهم معارضة صورية، يحسّن بها النظام صورته ولا تؤثر في الواقع السياسي أي تأثير، وتقدم التنازلات بلا مقابل.

١٠ ـ طبّعت الجماعة وحزبها العلاقة مع الاتجاهات العلمانية وغير المسلمين، مما أدى إلى ترويضهما وعدم تميزهما، وضعُف الخطاب الإسلامي لهما وصار يتصف بالرمادية وعدم الوضوح الذي تتسم به التيارات السلفية عامة والجماعة فيما سبق خاصة.

١١ ـ انقطعت صلة الجماعة وحزبها عن بقية التيار الإسلامي السياسي، وفشلا في الحفاظ على هذه الصلة، بحيث صارا بمعزل تام وعداء مع هذه التيارات، على عكس صلتهما بالتيارات العلمانية والأجهزة الحكومية والدوائر الغربية، وبذلك تخلخلت عقيدتهم السابقة في باب «الولاء والبراء».

وكما يرى القارئ فإن الجماعة والحزب صارا في مأزق كبير على الصعيد الإسلامي، سواء بالنسبة لأدبياتهم ومنهجهم السابق، أو بالنسبة إلى العلاقة بالتيارات الإسلامية، مما يستلزم أن تقوم الجماعة وخاصة القيادات المؤسسة بمراجعة علمية شاملة لفترة ما بعد انتفاضة الخامس والعشرين من يناير، ثم التراجع العلني أمام أتباعها ومراقبيها عما حدث فيه انحراف، بل والتوقف التام عن المشاركة الديمقراطية وحل حزب النور.

وهو أمر يراه الباحث صعبًا للغاية، خاصة في ظل سيطرة أفراد معدودين على الجماعة والحزب، ولما جد من علاقات وتعاون مع الجيش وغيره، وما يستدعيه التراجع من ثقل على النفس البشرية وعلى المكاسب المتحققة ماديًّا كالشهرة واتساع النفوذ والجاه وانتفاع المئات من جراء الاستمرار، وغير ذلك من الأمور.

وقد رفضت الجماعة بالفعل الانسحاب بعد حدوث انقلاب ٢٠١٣م، وتعللت بأن «خيار الانسحاب قد يكلف الحركة الإسلامية الاختفاء، وتسليم الناس إلى أصحاب الأيديولوجيات المخالفة، وانسحاب الإخوان وحلفائهم من المشهد لصالح المقاومة»[(١)]. وفي هذا علامة على نية الجماعة والحزب الاستمرار في المسار السياسي الحالي مهما كان الثمن المدفوع، وهو ما سيساهم في تأخر الجماعة والحزب بشكل أكبر على الصعيد الإسلامي، والله أعلم.

---

(١) هل خذل حزب النور د. محمد مرسي؟ بيان رسمي بموقع أنا السلفي، بتاريخ ٢٠ ـ ٧ ـ ٢٠١٣م.

قائمة المصادر[1]

- **الإجهاز على التلفاز**، محمد إسماعيل المقدم، ط: دار طيبة الخضراء، مكة، عام ١٩٩٩م.
- **الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية ١٩٢٨ - ١٩٤٨م**، د. زكريا سليمان بيومي، ط: مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، عام ١٩٩١م.
- **الإخوان المسلمون بين عبد الناصر والسادات من المنشية إلى المنصة ١٩٥٢ - ١٩٨١م**، د. زكريا سليمان بيومي، ط: مكتبة وهبة، ط١، عام ١٩٨٧م.
- **أدلة تحريم حلق اللحية**، محمد إسماعيل المقدم، ط: دار الأرقم، الكويت، ط٤، عام ١٩٨٥م.
- **الأزهر جامعًا وجامعة**، د. عبد العزيز محمد الشناوي، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب، عام ٢٠١٣م.
- **الأزهر في ألف عام**، بيارد دودج، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب، عام ٢٠١٠م.
- **أسئلة وأجوبة حول السلفية**، علاء بكر، تقديم ياسر برهامي، ط: مكتبة فياض، المنصورة، عام ٢٠٠١م.
- **الاستشراق والتبشير**، أ. د. محمد السيد الجَلَيْنْد، ط: دار قباء، القاهرة، عام ١٩٩٩م.

(١) اكتفيت في هذه القائمة بذكر الكتب فقط، أما المواقع والجرائد وغير ذلك فاكتفيت بإثباتها في مكانها بالهوامش.

- **أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمون**، حسين محمد أحمد حمودة، ط: الزهراء للإعلام العربي، ط٤، عام ١٩٩٤م.
- **الأصول العلمية للدعوة السلفية**، عبد الرحمٰن عبد الخالق، ط: الدار السلفية، الكويت، ط٢، عام ١٣٩٨هـ.
- **الأمر بالمعروف**، ياسر برهامي، ط: دار العقيدة، الإسكندرية، بدون رقم طبعة أو عام نشر.
- **تاريخ الأستاذ الإمام**، محمد رشيد رضا، ط: دار الفضيلة، القاهرة، ط٢، عام ٢٠٠٦م.
- **تاريخ مصر من العصر الفرعوني حتى العصر الحديث**، عبد النعيم ضيفي عثمان، ط: دار الرشاد، القاهرة، ط١، عام ٢٠٠٨م.
- **تأملات إيمانية في قصة إبراهيم**، ياسر برهامي، ط: الخفاء الراشدين، ط١، عام ٢٠١٢م.
- **تأملات إيمانية في قصص القرآن**، ياسر برهامي، ط: مكتبة الصحابة الإسلامية، القاهرة، ط١، عام ٢٠١٠م.
- **تحصيل الزاد لتحقيق الجهاد**، سعيد عبد العظيم، ط: دار الفتح الإسلامي، الإسكندرية، عام ٢٠١٠م.
- **تطور المجتمع المصري من الإقطاع إلى ثورة ٢٣ يوليو**، د. أحمد أنيس، ط: مكتبة الأنجلو المصرية، عام ١٩٨٥م.
- **الدعوة السلفية والعمل السياسي**، ياسر برهامي، ط: دار المجد، الإسكندرية، ٢٠١١م.
- **دليل الحركات الإسلامية**، عبد المنعم منيب، ط: مكتبة مدبولي، ط١، عام ٢٠١٠م.
- **زهرة البساتين من مواقف العلماء والربانيين**، سيد حسين العفاني، ط: دار العفاني، ط٣، عام ٢٠٠٥م.
- **السلفية قواعد وأصول**، أحمد فريد، ط: دار الخلفاء الراشدين، ودار الفتح الإسلامي، الإسكندرية، عام ٢٠١١م.
- **السلفيون في مصر ما بعد الثورة**، علي عبد العال، ط: مؤسسة الانتشار العربي ومركز الدين والسياسة للدراسات، بيروت، ط١، عام ٢٠١٢م.
- **السلفيون والربيع العربي**، د. محمد أبو رمان، ط: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عام ٢٠١٣م.

- **شرح كتاب الإمارة من صحيح مسلم بشرح النووي**، ياسر برهامي، إعداد: أكاديمية أسس للأبحاث والعلوم، ط: دار الخلفاء الراشدين ودار الفتح الإسلامي، الإسكندرية، ط١، عام ٢٠١٢م.
- **الصحوة الإسلامية في مصر في السبعينيات**، علاء بكر، ط: دار الخلفاء الراشدين، الإسكندرية، عام ٢٠١٣م.
- **عبد المنعم أبو الفتوح شاهد على تاريخ الحركة الإسلامية في مصر**، تحرير حسام تمام، ط: دار الشروق، القاهرة، ط٣، عام ٢٠١٣م.
- **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، عبد الرحمٰن الجبرتي، ط: دار الجيل، بيروت، عام ١٩٦٨م.
- **العذر بالجهل والرد على بدعة التكفير**، أحمد فريد، ط: مكتبة التوعية الإسلامية، القاهرة، ط٣، عام ٢٠٠٢م.
- **علمنة المشروع القومي في المشرق العربي (١٩٢٠ ـ ١٩٧٠م)**، د. محمد شيّا، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب، عام ٢٠١١م.
- **عودة الحجاب**، محمد أحمد إسماعيل المقدم، ط: دار طيبة، الرياض، ط١٠، ط: عام ٢٠٠٧م.
- **فضل الغني الحميد**، ياسر برهامي، ط: دار العقيدة، الإسكندرية، بدون رقم طبعة أو عام نشر.
- **فقه الخلاف بين المسلمين**، ياسر برهامي، ط: دار العقيدة، الإسكندرية، ط٢، ٢٠٠٢م.
- **مجموعة رسائل الإمام البنا**، إعداد البصائر للبحوث والدراسات، ط٢، ٢٠١٠م.
- **مختار الصحاح**، محمد بن أبي بكر الرازي، ط: المكتبة العصرية، بيروت، ط٥، عام ١٩٩٩م.
- **مذكرات الإمام محمد عبده (سلسلة أدباء القرن العشرين)**، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب، عام ٢٠١١م.
- **المستصفى**، أبو حامد الغزالي، ط: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٣م.
- **المصالح المرسلة**، محمد الأمين الشنقيطي، ط: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، عام ١٤١٠هـ.
- **مصر الحديثة بين الانتماء العقائدي والقومي**، د. زكريا سليمان بيومي، ط: دار التوفيق، القاهرة، ط١، ١٩٨٣م.

- **مصر في القرن الثامن عشر**، محمود الشرقاوي، ط: مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٢، عام ١٩٥٧م.
- **المصريون المحدثون شمائلهم وعاداتهم**، إدوارد وليم لين، ترجمة: عدلي طاهر نور، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب، عام ٢٠١٣م.
- **مصطفى كامل باشا في ٣٤ ربيعًا**، علي فهمي كامل، ط: اللواء، القاهرة، عام ١٩٠٨م.
- **معركة الشريعة في الدستور**، محمد وفيق زين العابدين، ط: دار القمري، القاهرة، ط١، عام ٢٠١٤م
- **مقاييس اللغة**، أحمد بن فارس الرازي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط: دار الفكر، عام ١٩٧٩م.
- **ملامح رئيسية للمنهج السلفي**، علاء بكر، راجعه ياسر برهامي، ط: مكتبة فياض، ط١، عام ٢٠١١م.
- **منطلقات الدعوة إلى الله**، ياسر برهامي، ط: دار الخلفاء الراشدين ودار الفتح الإسلامي، الإسكندرية، ط١، عام ٢٠١٠م.
- **المنة شرح اعتقاد أهل السُّنَّة**، ياسر برهامي، ط: دار الخلفاء الراشدين، ط١، عام ٢٠٠٦م.
- **هوية مصر بين العرب والإسلام ١٩٠٠ ـ ١٩٣٠م**، أ. جرشوني، ج. جانكوفيسكي، ترجمة بدر الرفاعي، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب، عام ٢٠١٣م.

الفهرس

الموضوع	الصفحة

